جامعـة محمد خيضر
كليـة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة الأنثروبولوجيا

UNIVERSITÉ DE BISKRA

مذكرة ماستر

رقم تسلسل المذكرة: .....

معايير الارتباط الزواجي لدى الشباب الجزائري الزواج الداخلي والزواج الخارجي نموذجا

دراسة أنثروبولوجية بمنطقة بسكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الأنثروبولوجيا

تخصص: أنثروبولوجيا اجتماعية وثقافية

تقديم الطالب(ة): تحت اشراف الأستاذ(ة):

نجلاء رمضان أ.د. الطيب العماري

لجنة التقييم:

	الرتبة	الجامعة	الصفة
العضو 1			
درنوني سليم	أستاذ	جامعة بسكرة	مسؤول المادة
العضو 2	الرتبة	الجامعة	مشرف مساعد

السنـة الجامعيـة: 2024/2023م

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولا صاحب النعمة الذي وفقني لإتمام هذا العمل ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف "الطيب العماري" الذي تكرم بقبول الإشراف متحملا أعباء هذه المهمة النبيلة والذي لم تمنعه أعماله ومشاغله العديدة من متابعة هذا العمل المتواضع بكل روح علمية وتواضع شديد وصبر كبير فكانت إرشاداته وتوجيهاته سديدة فأوصلنا بها بعد الله سبحانه وتعالى إلى بر الأمان مني جزيل الشكر وكامل العرفان.

الإهداء

إلى الذين كانا سببا في وجودي وألهماني معاني الحب والابداع وأمداني بالعون والحنان والداي العزيزين والذين لا املك لهمها إلا الدعاء.

إلى إخوتي الأعزاء وأخواتي وبنات أخواتي.

إلى أساتذتي المحترمين الذين تعاقبوا على تدريسي سنة تلو الأخرى إلى كل أصدقائي لكل هؤلاء أهدي باكورة جهدي.

ملخص الدراسة:

يعد موضوع معايير الارتباط الزواجي لدى الشباب الجزائري الزواج الداخلي والزواج الخارجي نموذجا " موضوعا في غاية الأهمية، حيث تقع في الآونة الأخيرة أن هذا النمط من الزواج عرف تغيرا ملحوظا وستحاول مع دراستنا تقديم تفسيرات علمية ومنطقية عن معايير الارتباط الزواجي التي أدت إلى انخفاض الزواج القرابي وارتفاع الزواج الخارجي.

إن موضوع بحثنا يعتبر دراسة وصفية تحليلية وعليه فقد خضع البحث إلى خطة جددتها طبيعة الموضوع وقد تضمنت الاشكالية السؤال الرئيسي جاء على الصيغة التالية:

-هل يفضل الشباب اليوم ضمن معايره الجديدة الزواج الداخلي أو اترو إلى الخارجي؟

أما منهجية الدراسة وكانت بناء على أهداف البحث كما استخدمنا تقنيات منهجية في جمع البيانات للخروج بنتائج تفسيرية وربطها بما جاء، في الدراسة النظرية. أما بالنسبة لعينة بحثنا كان اختيارها بصفة عشوائية حيث بلغ عدد أفراد عينتنا 74 مبحوث موزعة بين متزوجين 25 وأعزب 37 ومطلق (ة) 7 وأرمل(ة) 5 وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج العامة ويظهر ذلك في النقاط المترسل اليها في نهاية الدراسة.

-كلما اتسع مجال اختيار شريك الحياة كان الاتجاه أكثر نحو الزواج الخارجي والتخلي تدريجيا على الزواج الداخلي.

ان الفرد لم يعد يولي اهتمام كبير بالصلة القرابية عند إقباله على الزواج بل أصبح ينظر إلى معايير أخرى أكثر أهميّة كالمستوى التعليمي والميل العاطفي.

-حل أسلوب الاختيار الذاتي محل أسلوب اختيار الأهل.

-بصفة عامة فإننا نستخلص في الأخير أن إنخفاض نسبة الزواج القرابي مرهونة بانخفاض أو زوال المعايير المشجعة على ذلك.

The subject of the criteria for marital bonding among Algerian youth, internal marriage and external marriage as a model, is a very important subject, as this type of marriage has recently undergone a noticeable change. Our study will attempt to provide scientific and logical explanations for the criteria for marital bonding that have led to a decline in kinship marriage and an increase in external marriage.

The subject of our research is a descriptive analytical study, and accordingly the research has been subjected to a plan renewed by the nature of the subject. The problem included the main question in the following form:

-Do young people today prefer internal marriage within their new criteria or do they turn to external marriage?

As for the study methodology, it was based on the objectives of the research. We also used methodological techniques in collecting data to come up with interpretive results and link them to what was stated in the theoretical study. As for our research sample, it was chosen randomly, as the number of our sample members reached 74 respondents, distributed between married 25, single 37, divorced (a) 7, and widowed (a) 5. The study concluded with a set of general results, and this is evident in the points sent to it at the end of the study.

-The wider the scope of choosing a life partner, the more the tendency is towards external marriage and the gradual abandonment of marriage Internal.

The individual no longer pays much attention to kinship when approaching marriage, but rather looks at other more important criteria such as educational level and emotional inclination.

-The method of self-selection has replaced the method of parental selection.

-In general, we conclude in the end that the decrease in the rate of kinship marriage is linked to the decrease or disappearance of the criteria that encourage it.

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة: 1

مـقـدمــة..... 1

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي..... 1

تمهيد: 4

أولا: أهمية البحث وأهدافه..... 4

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع: 4

ثالثا: مجالات الدراسة 5

أ) المجال الزمني:..... 5

ب) المجال المكاني:..... 5

ج) المجال البشري:. 5

رابعا: الإشكالية 6

خامسا: مفاهيم الدراسة 7

1/ مفهوم الزواج: 7

2/ مفهوم الأسرة:..... 9

3/ تعريف الشباب: 10

4/ تعريف معايير الزواجي:. 11

سادسا: الدراسات السابقة 11

سابعا: أدوات جمع البيانات:..... 15

الاستمارة:..... 15

تمهيد: 20

فهرس المحتويات

أولا: تعريف الزواج 21

ثانيا: أنواع الزواج (أشكال الزواج) 22

ثالثا: الاتجاهات النظرية المفسرة لزواج (الزواج الداخلي) 24

أ.الاتجاه البيولوجي: 24

ب.الاتجاه النفسي:..... 27

ج.الاتجاه الاجتماعي:..... 29

رابعا: تعريف الزواج الداخلي: 35

خامسا: تعريف الزواج الخارجي: 36

سادسا: أثر التغيرات المجتمعية على الزواج 36

خلاصة الفصل: 41

الفصل الثالث: الزواج في المجتمع الجزائري 1

تمهيد: 43

أولا: تأثير القرابة على الاختيار الزوجي..... 44

ثانيا: تطور العائلة الجزائرية 48

ثالثا: خصائص الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري 56

رابعا: القرابة في المجتمع الجزائري..... 63

خلاصة الفصل: 72

الفصل الرابع: عرض وتحليل الدراسة الميدانية..... 73

تمهيد: 74

أولا: البيانات الشخصية 74

ثانيا: العلاقة القرابية وتأثيرها في الزواج..... 77

ثالثا: الشباب لاختيار الزواج 78

رابعا: الأسرة وأثرها في اختيار الزواج لدى الشباب 81

خامسا: معايير الزواج لدى الشباب 84

النتائج العامة 90

خاتمة..... 1

قائمة المراجع 95

قائمة الملاحق 97

قائمة الجداول

جدول 1: يبين حجم وتوزيع العينة 74

جدول 2: يبين المستوى التعليمي للمبحوثين 75

جدول 3: يبين الحالة المهنية 76

جدول 4: يبين الحالة المادية للمبحوثين. 76

جدول 5: يبين إذا كان الفرد متزوج أم لا 77

جدول 6: يوضح إذا كان متزوج من داخل العائلة أو خارج العائلة. 77

جدول 7: يبين جهة القرابة التي تربطك بزوجك 78

جدول 8: يبين كيفية اختيار المبحوث لزوجه..... 79

جدول 9: يبين رد فعل المبحوث (ة) من اختيار الأهل..... 79

جدول 10: يبين الأسس التي تم وفقها الاختيار للزواج 80

جدول 11 و 12: يبين هل يعتبر الأهل صلة القرابة، الأساس الأول في الاختيار للزواج مع دوافع ذلك. 81

جدول 13: يبين مدى تفضيل عائلتك للزواج بالأقارب 84

جدول 14: يبين إذا ما كان الشباب يفضل الزواج الداخلي 84

جدول 15: يبين ما إذا كان الزواج الداخلي (القرابي) عادة متداولة في الوسط الأسري التقليدي. 85

جدول 16و 17: يبن عوامل تراج الزواج الداخلي من وجهة نظر الشباب 85

جدول 18: يبين الأسباب التي تدفع الشباب إلى الزواج الخارجي ورفض زواج الداخلي 87

جدول 19: يبين مدى مساهمة تعليم وعمل المرأة في تحديد الارتباط الزواج الداخلي والزواج الخارجي..... 89

مـقـدمـة

إن الزواج مؤسسة اجتماعية عرفتها اغلب مجتمعات الإنسانية قديمة منها والحديثة على حد سواء مع اختلاف في اشكاله وصوره اذ قد يكون احاديا او تعدديا داخليا او خارجيا ذلك تبعا للثقافة السائدة في كل مجتمع بل مع اختلاف بين اوساط الاجتماعية داخل المجتمع الواحد تبع الاعراف والمعايير والقيام المتعلقة بذلك، وهناك اختلافا بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة وبين الفئات المتمدنة والريفية كما يختلف نظام الزواج من مرحلة زمنية إلى أخرى وذلك راجع إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية التي تحدث في المجتمع وقد شاهد الوطن العربي تغيرات خاصة اصابة مختلف مجالات الحياة وانعكست بالتالي نتائجه على هياكله وعموما مؤسسة الاجتماعية مؤسساته الاجتماعية خصوصا ولم يخرج المجتمع الجزائري من هذه المنظومة حيث كان للتغير الاقتصادي والسياسي واجتماعي أثر للحال على بناءه الاجتماعي الكلي بما في ذلك الزواج كنظام اجتماعي داخل هذا البناء واتجاهاته وأنماطه.

وانطلاقا من دراستنا المعنونة بمعايير الارتباط الزواج لدى الشباب الجزائري الزواج الداخلي وزواج الخارجي نموذجا دراسة انثروبولوجية بمنطقة ببسكرة واستنادا إلى ذلك سنحاول كشف عن خبايا موضوع من خلال معرفة العوامل التي أثرت على معايير الارتباط الزواج الذي لدى من خلال اقبالهم او عزوفهم عنه معرفه اذا ما بقيت القيم ممارسات الخاصة بالزواج القرابي تحتفظ بنفس الحدة التي اكتسبتها في المجتمع التقليدي بالفعل تغيرات الاجتماعية التي عرفها عن المجتمع الجزائري اين كان زواج شانا عائليا وليس فرديا وان اختيار زواجي مقيد داخل دائرة قرابية حيث كل هذا النمط مفصل وممجد مفضل وممجد إلى درجه التقديس.

وعليه فإننا سنحاول في هذا البحث المتواضع دراسة موضوع معايير الارتباط زواجي لدى شباب جزائري الزواج الداخلي والزواج الخارجي نموذج وعلى هذا الأساس فقط تناولت الدراسة هذه العناصر الأربعة في أربعة فصول فكانت محتوياتها كالآتي:

حيث يأتي في الفصل الاول كالاطار نظري والمنهجية تحدد داخله من الاشكال الذي يقوم عليه البحث ودوافع التي قادت إلى اختيار هذا الموضوع أهمية الدراسة والاهداف التي تنطلق منها كما تطرقنا إلى كيفية تطبيق منهج دراسة المختار مختلف تقنيات وادواته واخيرا تتناول خلالهم اطار المكان للدراسة ومكاني الزماني والبشري اضافة إلى ادراج مفاهيم الدراسة ضمن الفصول مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الدراسة موضوع الزواج أما الفصل الثاني فقط كان تحت عنوان الزواج في تناول فيه لمحة تاريخية لأشكال زواج ثم تطرقنا اي اتجاهات النظرية المفسرة للزواج الاقارب حيث تعرفنا من خلاله إلى مختلف

النظريات واتجاهات التي حاولت تحليل وتفسير ظاهرة الزواج القرابي كالاتجاه البيولوجي والنفسي والاجتماعي مع محاوله توضيح ما لأثر التغيرات سجل مجتمعي على الزواج وبين هذه النقطة وتلك نحاول دائما تدعيم الخلفية النظرية بنتائج الدراسة الميدانية.

ويأتي الفصل الثالث بعنوان الزواج في المجتمع الجزائري ويندرج تحت هذا الفصل صور الاختيار الزواج وأهم آثار الزواج الاقارب تناول التطور والعائلة الجزائرية وتناولنا أيضا القرابة في المجتمع الجزائري ثم الفصل الرابع بعنوان عرض بتحليل الدراسة الميدانية عرفنا في هذا الفصل البيانات ومعلومات المستقلة في الميدان وتحليل يوم نقاشتها للوصول إلى استخلاص النتائج العامة للدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي

تمهيد:

يضم هذا الفصل العناصر الأساسية التي يرتكز عليها أي بحث وهي الإشكالية التي شملت بدورها الإحساس بالمشكلة أسباب اختيار الموضوع أهميته والأهداف بالإضافة إلى تحديد التساؤل المركزي كما سيتم عرض الخطوات المنهجية التي اتبعت فيه وذلك من خلال عرض طبيعة الدراسة وخصائص المنهج والتقنيات المساعدة له وأدوات جمع البيانات ومجالات الدراسة الثلاثة كما ندرج مختلف المفاهيم الرئيسية التي يتم تداولها في البحث. سنتناول بعض النماذج من الدراسات العربية السابقة التي تعرضت لهذا الموضوع وفي الأخير تطرقنا إلى صعوبات الدراسة.

أولا: أهمية البحث وأهدافه

ترجع أهمية ظاهرة الزواج الداخلي في المجتمع على طبيعة المجتمعات العربية وقد لوحظ انحسار ظاهرة زواج الداخلي وتراجعها في المجتمع الحضري إلا أن هذا يحتاج إلى اختبار على أرض الواقع الاجتماعي ودراسات مكثفة بخصوص استمرار هذه الظاهرة فإذا كانت هذه الظاهرة تعرف اندثار أو زوال في المجتمعات الغربية المتقدمة. إلا أن هذا لا ينطبق بالضرورة على واقع المجتمعات الحضرية للدول العربية والتي لها خصوصيات ساهمت ظروف كثيرة في بلورتها كالتطور التاريخي لهذه المدن والتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فما زالت المدن العربية عموما والجزائر على وجه الخصوص تعرف ظواهر مختلفة ويمكن ملاحظتها في الواقع المعاشي مثل استمرار بعض الرواسب الثقافية والتي تعتبر من اهم الجوانب المثيرة للدراسة في آن واحد لأنها تدخل ضمن مجال الثبات والتغير وتندرج ضممن إشكالية الصراع الجدلي بين القديم والجديد بين التقليد والتحديث في بيئة المدينة وهذه تعد خاصية من خصائص الحضرية والتي تؤدي إلى صراع وتناقض بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة الحضرية، وهذا ما يقال على نمط زواج الأقارب فهو لا يقتصر فقط على العائلات المهاجرة إلى المدينة بل نجد هذه الظاهرة مستمرة أيضا عند العائلات والمعروفة بتقاليدها الحضرية العريقة. فهذا النمط من الزواج ما هو إلا نوعا من الأعراف التي تحاول بعض المجموعات العائلية تبنيها للحفاظ على بعض خصائصها الاجتماعية (المادية القيمية الثقافية) في ظل الحياة الحضرية التي تتم بالتغير والتحول الدائم.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

تعد عملية اختيار الموضوع عملية دقيقة ومعقدة وتتحدد عوامل ومقاييس هذا الاختيار ولعل هذه المرحلة من البحث هي الوحيدة التي تعتمد على العوامل الذاتية لدى الباحث حيث أن اختياره للموضوع

يخضع بشكل كبير إلى اهتماماته، وإضافة بعض الأسباب والدوافع العلمية المهمة وفيما يخص موضوع بحثنا فإن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع الزواج كما يلي:

- ثقل حضور القرابة في المجتمعات العربية منها الجزائر بصفة خاصة الحضور الذي يميز النظام السياسي والاقتصادي وحتى نظام الزواج وهذا ما لفت انتباهي وجعلني اختار جانبا من جوانب تأثير القرابة فوقع اختيار على نظام الزواج.
- قلة الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت موضوع الزواج الأقارب في المجتمع الحضري حيث أن أغلب الدراسات اهتمت بدراسة الظاهرة في القرية والبادية.
- نظرا لأهمية الموضوع وارتباطه الوثيق بثقافة المجتمع الجزائري.
- محاولة الكشف عن أبعاد الظاهرة وتقديم تصور علمي لها ومعرفة خصائصها والعوامل التي تحكمها.

ثالثا: مجالات الدراسة

تنقسم مجالات الدراسة إلى مجال بشري (عينة) ومجال مكاني ومجال زمني.

أ) المجال الزمني:

لقد استغرق البحث (النظري والتطبيقي منه) قرابة 6 أشهر وبذلك ضم المجال الزمني مرحلة القراءات الدراسة الاستطلاعية الانطلاقية الميدانية تجريب الاستمارة وتطبيقها وخلال كل تلك المراحل كانت الإشكالية في تعديل وأيضا العنوان.

ب) المجال المكاني: شمل المجال المكاني ولاية "بسكرة" وبالتحديد مدينة بسكرة فقد تعذر علينا الحصول على إحصاءات بمدينة بسكرة التي تخص موضوع بحثنا لذا اعتمدنا على علاقاتنا الشخصية في الوصول إلى هذه الأسر.

ج) المجال البشري: تمثل في الأسر الممارسة للزواج الداخلي والزواج الخارجي وتم استجواب الزواج أو الزوجة كونهما العنصران المهمان في تكوين الأسرة والمقبلين على الزواج أيضا.

رابعا: الإشكالية

إن الزواج نظام عالمي عرفته المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور لأنه يعد ضرورة بيولوجية واجتماعية ضابطة للغريزة الجنسية ومن ثم تأمين استقرار الحياة التواصل البشري فهو بمثابة خطوة لتكوين نظام اجتماعي ضمن النظم الاجتماعية الأخرى وعملية الزواج لا تتم بصفة اعتباطية أو عشوائية بل ترتبط بعدة عوامل تؤثر فيها معايير اجتماعية ووفي حدود ما يرسمه المجتمع ويقرره ممن القواعد العامة ضمن النسق الثقافي السائد حيث تلعب كل من الأعراف والقوانين والأديان دورها إلا أن تطبيقاته تختلف حسب ثقافة كل مجتمع وتقاليده وحضارته كما تختلف نظام الزواج من حيث أساليبه وأشكاليه والنتائج المترتبة عنه باختلاف المجتمعات والثقافات والأزمنة بما تحمله من تغيرات اقتصادية وسيوسيوثقافية فقد كانت الأسرة الواحدة من وحدات الوجود الكوني واللبنية الأولى المجتمع في سبيل تحقيق مقاصد الوجود الكوني بصفة عامة والوجود الإنساني بصفة خاصة وهي الاستخلاف في الأرض وتعميرها وهذا يسمح لنا بقول أن الأسرة هي النظام الاجتماعي الأول الذي استطاع أأن يلبي حاجات أساسية من الإنسان النفسية ومطلب من مطالب الفطرة الإنسانية فالأسرة تتكون عن طريق الزواج ففي ثناياه تتشكل الأسرة وتتكسب طابعها الإنساني فلا يمكن لأي رابطة عارضة بين رجل وأمرأة أن تسمو إلى قداسة الزواج مادامت العلاقة لم تخضع لمبادئ وقوانين المجتمع.

لهذا يعد الزواج الوسيلة الوحيدة التي تنظم حياتنا وتحفظ على النوع الإنساني حتى لا تختلط الأنساب ونجد ككل المجتمعات تضفي على هذه العلاقة مظهر وقداسة تفوق كل التصورات وذلك لما له من أهمية بالغة في حياة الفرد ذكرا أو أنثى من خلال اجراءات طقوس الاحتفال الإعلان عن الزواج أمام الناس وهكذا يحظى الزواج باهتمام يحتل موضوع الزواج مجالا واسع لدراسات مختلفة كالبيولوجي والاقتصاد والتاريخ والانثروبولوجية غير أن الدراسات التي أقامت في التطرق لموضوع هي الدراسات الانثرروبولوجية وتحاول هذه الدراسات من حيث طبيعته وأهدافه والأزمات التي يوجهها نتيجة لتحولات العميقة التي تحدث على الأصعدة الاجتماعية والتكنولوجية الأمر الذي أدى إلى حداث نوع من خلال فقدان التوازن الاجتماعي والثقافي وهذا ما نجم عنه تغير واضح وملموس في نظام الزواج كانت السرة الجزائرية إلى وقت قريب تقوم على نظام الزواج الداخلي القائم على القرابة وتحث عليه أحيانا تفرضه وككان يقرره الكبار وتلتزم بالعادات والتقاليد عندما يتعلق الأمر بالزواج ابنها وهذه العادات الواضحة والمحددة التي يعرفها العام والخاص حيث تدخل الأقارب والوالدان على خصوص له وزنه الكبير في القرار الأخير أثناء الفصل في الاختيار أما اليوم ومع ظهور المدن الحضرية وما صاحب ذلك من التغييرات اجتماعية وتكنولوجية متمثلة في التعليم وانتشار

المدارس والجامعات في أنحاء الوطن وما يصاحبه من اختلاط الجنسين في المؤسسات التعليمية والمهنية وخروج المرأة لتلقي العلم والعمل وتدعيم مواقفها في حياة الاجتماعية بالإضافة إلى انتشار المذهل والتي لها الدور البارز في التفتح على القيم الغربية غير ذلك من المعطيات الجديدة التي تشهدها المجتمع الجزائري أخذ الزواج الداخلي ينحصر لتعرضه لهذه الديناميكات التي لم يشهدها من قبل فالزواج الخارجي الذي يتجاوز نطاق العائلة ويقوم أساس على مبدأ الحرية الاختيار هذا لأن المجتمع الجزائري يتعرض للتحولات كثير أو عميقة في شتى ميادين مما أدى إلى صراع المجتمع الجزائري بين نمط الحياة الاجتماعية التقاليدية ونمط الحياة الاجتماعية الحضرية نتيجة لتسارع وتيرة التغيرات المادية والتكنولوجية أكثر من التغيرات القيمية مما يتيح الفرصة أمام الثقافة التقاليدية للمجتمع في التخلي بطريقة أو بأخرى بما في ذلك النظام العائلي الذي مازال يمارس ضغطا على الأفراد ومن أهم المعايير التي تعرف تفضيل الشباب الزواج الداخلي والزواج الخارجي ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية.

- هل يفضل الشباب اليوم ضمن معاييره الجديدة الزواج الداخلي أو الزواج الخارجي ؟

وعليه نطرح الأسئلة الفرعية التالية: ما المقصود بالزواج الداخلي والزواج الخارجي:

- ما هي المعايير التقاليدية لارتباط الزواجي ؟
- لماذا يفضل بعض الشباب اليوم الزواج الداخلي في حين يفضل البعض الآخر الزواج الخارجي ؟

خامسا: مفاهيم الدراسة

تعتبر عملية تحديد المفاهيم والتعاريف الأولية الجزئية المسار الذي يعتمد به الباحث عن توجهه نحو مجتمع دراسته على تلمس الخصائص الأولية للظاهرة وتمكنه من التمييز بينهما وبين ظاهرات أخرى وكاستجابة لهذه الخطوات من الإجراءات حددنا المفاهيم التالية:

1/ مفهوم الزواج:

يشير الجانب اللغوي لمصطلح الزواج إلى « الاقتران والازدواج وشاع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار ».[1]

[1]– محمد محدة، الطبة والزواج، باتنة: مطبعة شهاب، ط2، 1994، ج1، ص 85.

الزواج بالمعنى البيولوجي: يقوم الزواج من الناحية البيولوجية من أجل اشباع الغريزة الجنسية عند الجنس البشري وفق إطار معين يحدده المجتمع وذلك لاستمرار حياة البشر لأنها الحياة الحقيقية مقارنة بحياة الفرد وينشأ الزواج من اتحاد الذكورة بالأنوثة اللذان يعتبران جوهران بيولوجيان متلازمان فالزواج هو تكون إنسان كامل تام والفردية إنسانية ناقصة إذا بقيت منفردة كل العمر.

الزواج بالمعنى الفقهي الإسلامي: هو عقد وضعه الشارع يفيد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع والسكن الروحي من أجل تأسيس أسرة تقوم على المودة والرحمة.

الزواج من منظور علم النفس: ينظر معظم علماء النفس إلى الزواج على أنه مرحلة مفصلية مراحل دورة الانسان، مرحلة الميلاد، مرحلة الزواج، مرحلة الوفاة وهو في رأيهم يمثل مرحلة خطيرة فمن خلال الزواج تظهر الأبعاد النفسية الاجتماعية التي تعمل على بلورة شخصية الإنسان وإعادة تكوينه وإعداده لميسرة جديدة من حياته قوامها الحرية والمسؤولية المميزة للشخص الراشد.

الزواج بالمعنى القانوني: عرفت المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري المؤرخ في 9 يونيو 1984 الزواج بأنه عقد يتم بين رجل وأمرأة على وجه الشرعي ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الإنسان[1].

الزواج بالمعنى الأنثروبلوجي: هو دستور يشكل في آن واحد ارتباطا في إطار طبيعي والاذعان لقواعد القرابة الاجتماعية حسب ثقافة كل جماعة مع إعطاء الأفراد قسم من الحرية يتفاوت زيادة أو نقصانا فالمجموعة تضع بعض القواعد وفقا لنظام القبيلة والمجموعة وهذا إلى جانب تبادل النساء مما يضمن استمرارية الروابط[2].

التعريف الإجرائي: الزواج هو رباط مقدس (ميثاق) يجمع بين رجل وأمرأة من أجل اشباع الغريزة الجنسية وتأسيس أسرة وقيام الزوجين بالمهمات المنوطة بهما (تربية الأبناء) ويتم هذا وفقا لما ترتضيه ثقافة المجتمع وقيمه ومعاييره المرتبطة بالزواج.

---

[1]– وزارة العدل، قانون الأسرة، المادة الرابعة، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط3ن 2002، ص 5.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2/ مفهوم الأسرة:

يشير مفهوم اللغوي للأسرة إلى "التناصر أو التضامن"[1]. في حين يرى بعضهم أن كلمة أسرة قد تكون «صيغة أخرى للفعل أزر بمعنى ناصر وقوى وشدد بتبديل السين بالزاي وهذا أمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية»[2].

وتعريف الأسرة الإنسانية: أنها جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وأمرأة (تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة) أو أبنائهما ومن اهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية ممارسة العلاقات الجنسية تهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء[3].

ويعرف لوي « أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية القائمة على الزواج »[4].

ويرى بيلفوهويجر « أن الأسرة هي جماعة اجتماعية تربط بين أعضائها روابط القرابة »[5].

كما يدل لفظ الأسرة على « الزواج والانجاب ونعني به مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والولادة على أساس أن الزواج شرطا أساسيا لوجود الأسرة التي تعتبر بدورها نتاجا للتفاعل الزواجي »[6].

وفي رأي عالم الاجتماعي الفرنسي "هنري موندارس" « أن الأسرة لها معنا غامضا حيث يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص (الأب، الأم والأبناء) المرتبطين معا بروابط الدم فغننا نعني بكلمة الأسرة الأشخاص الذين يعيشون معا في منزل واحد »[7].

---

[1]– حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر– بحث استطلاعي اجتماعي–، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1984، ص 175.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– محمد عاطف غيث قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب. ت، ص 176.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6]– حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 53.

[7]– عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية، 1999، ص 33–34.

وفي اعتقاد عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم « أن الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينجبانه من أولاد على ما يسود الاعتقاد بل أنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية ويرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض »[1].

أما "وستر مارك" فيعرف الأسرة « تجمع طبيعي بين اشخاص انتظمتهم روابط الدم فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعتبر من اصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني »[2].

3/ تعريف الشباب:

كلمة شباب في اللغة العربية تعني كما جاء في المعاملة العربية وفي لسان العرب لابن منظور ،الفتوة والغناء بمعني الحيوية والقوى الدينامية ،وكلمة شب من شيب وأن الشباب هو الفتاء والحداثة ،وشباب الشئ أوله ،وتجمع على شباب وشبان وشواب[3]

يعرفه فرد ميسلون أنه "مرحلة من مراحل العمر تقع بين الطفولة و الشيخوخة وهي تتميز من الناحية البيولوجية بالأكتمال العضوي ونضوج القوة كما تتميز من الناحية الاجتماعية بأنها المرحلة التي يتحدد فيها مستقبل الانسان سواء مستقبله المهنية او مستقبله العائلي[4]".

التعريف الاجرائي: هي مرحلة يمر بها الانسان تتميز بالحيوية وترتبط بالاستعداد و الرغبة و القدرة على التعلم ومرونة العلاقات الانسانية وتحمل المسئوولية وهي المرحلة التي ينتقل فيها الشخص من مرحلة كان يعتمد فيها على الآخرين يصبح فيها معتمد على نفسه

---

[1]– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه، ص 35.

[3]- ابن منظور، لسان العرب ،بيروت دراسات العربي ،ص257

[4]- ميلسون فرد ،الشباب في المجتمع متغير ،ترجمة وتقديم : مرسي عيدبدر(يحي) ،ط1 ؛ الاسكندرية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،2007،ص5.

تعريف الاختيار الزواجي: بأنه الطريقة التي يغيربها الفرد وضعه من اعزب الى متزوج وهو سلوك إجتماعي يتضمن فردا ينتقي من عدد من المعروضين ويعرف ايضا بأنه عملية اختيار فرد ما والرضا بالارتباط به ليكون شريكا وفقا للمعايير والخصائص التي يراها القائم بالاختيار مناسبة له.[1]

يعرف ايضا بانه استجابة سلوكية ثنائية تشتمل على التوافيق في الاختيار للزواج والأستعداد لمسؤليات الزواج والتشابه في القيم والاحترام المتبادل و التعبير عن المشاعر والاتفاق المالي وتربية الأبناء.[2]

4/ تعريف معايير الزواجي: مجموعة من العوامل التي بفضلها الفرد في شريك حياته والتي على أساسها يتم إختياره.[3]

سادسا: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة بمثابة قاعدة علمية تسهم في توضيح الرؤية لدى الباحث حيث تعتبر نتائجها فرضيات أو انطلاقة لدراسة علمية، نظرا للطبيعة التراكمية التي تميز المعرفة العلمية عموما والاجتماعية خاصة بهذا الشكل التراكمي يمكن تجنب تشتت المعارف من جهة وتحقيق تكاملها من جهة أخرى لكشف الواقع تدريجيا.

1- دراسة سكينة بوراوي: قامت سكينة بوراوي بدراسة حول العائلات الإسلامية الحداثة سنة 1986 بالكويت وقد اختارت عينة متكونة 523 أسرة كويتية بصفة عشوائية لتتعرف على مدى اقبالها على الزواج القرابى لا سيما في خط الأب (أبناء العمومة) وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج هي:

أن نسبة الزواج القرابى (الداخلي) قد انخفض مقارنة مع نسبة الزواج وقد تقلصت ممارسته عما كان عليه من قبل 50 سنة الماضية ويعود ذلك إلى حركة التطور وجملة التغييرات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع الكويتي. وأدخلت عليه قيم ثقافية جديدة وممارسات عبرت عن تغير الذهنية

---

[1]- اياد محمد فياض عماوي :معايير اختيار شريك الحياة لدى الشباب الفلسطيني في محتفظة طولكرو ،مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعة الاغواط ،المجلد (7)،العدد (29) ،21-31مارس 2018 ،ص23

[2]- الحسين بن حسن السيد، معايير اختيار شريك الحياة واثرها في تحقيق التوافق الزواجي، ط1: مكة المكرمة: مكتبة الملك فهد الوطنية ،2015،ص23.

[3]- لما ماجد القيسي، مكونات الاختيار الزواجي من وجهة نظر طلبة جامعة الطفيلة التقنية في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، املجلد (16)، العدد (1)342_367،)، مارس 2015، ص345

الكويتية وقد كان تغير واضحا خلال السنوات التي شهدت تطور اقتصادي مفاجئ والرفاهية التي حققتها المداخيل البترولية.

وقد استخدمت في الدراسة عدة مؤشرات منها:

1. إن نسبة إقبال الأفراد على الزواج القرابى تزداد كلما ارتفعت نسبة الأمية وتنخفض تدريجيا كلما ازداد ارتفاع المستوى التعليمي للأزواج إذ أن نسبة 68% من الذين فضلوا الزواج من الأقارب كانوا أميين بينما كانت نسبة الذين لهم مستوى ثانوي 30% وتقلصت إلى حد بعيد لدى الجامعيين إذ وصلت إلى 2% وكل هذا يدل على أن نسبة الوعي مرتفعة التي يكونها التحميل العلمي فالشباب المتعلم يميل نحو الزواج عن طريق الاختيار الشخصي أكثر من الذي يكون مرتب من قبل الأسرة.
2. إن الزواج القرابى له إقبال من طرف الشباب الذين لهم المستوى المادي منخفض وهذا يرجع إلى كون الزواج القرابى يتأسس على الصلة القرابية بالدرجة الأولى مع انخفاض المحور وتسهيل إجراءات الزواج وتوابعه وتنعدم لدى الطبقات الغنية ليسرها الاقتصادي وانفتاحها على العالم الخارجي.

هناك علاقة عكسية بين الزواج الداخلي والتحضر بمعنى أن نسبة الزواج بين الأقارب تزداد في القرى لنتيجة الضغوطات الاجتماعية التي تظهر جليا بين الأسر الممتدة لتنخفض في المدن نتيجة تأثر الأفراد بالقيم الحضرية والعلم والانفتاح على العالم الخارجي مما أدى إلى انخفاض إقبال الشباب على الزواج القرابى.

ومن هذه الدراسة نجد أن العائلات الكويتية تمسكت في القديم بالزواج التقليدي وفي التغير الذي طرأ على منظومة الزواج قد ازداد باستمرار بسبب التغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الكويتي حيث أصبح الشباب الكويتيين يتجهون نحو الزواج من غير كويتية من العرب أو الأوربيين مما أدى إلى إعادة بناء التركيب الوراثي بدخول مورثات جديدة داخل هذا المجتمع الذي كان محافظ على بناية مجتمعها.

2- دراسة صبا حسن عبد علي (2016):

عنوان الدراسة زواج الأقارب وتأثيراته الوراثية في الأبناء: هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير زواج القارب على صحة المولود من الأمراض ومعرفة وعي الشباب والبنات بمخاطر زواج الأقارب وتغير وجهة نظر الشباب ومعرفة مختلف التغيرات التي حدثت في المجتمع العراقي والتي تتلخص في مختلف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فهذه الظروف التطورات شهدت المجتمع العراقي وقد اعتمدت الباحثة على

الاستمارة والاحصائية وقد طبقت على العينة 50 طالب وطالبة وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج:

- هناك علاقة ارتباط بين زواج الأقارب والأمراض الوراثية.
- ضرورة دراسة أثر تلك العوامل الاجتماعية في تحديد مستقبل زواج الشباب وذلك بغية التوقف على إبراز نتائج هذه الظاهرة.
- إجراء الفحوص قبل الزواج.

3- دراسة القريشي (2010): عنوان الدراسة العوامل الاجتماعية في تحديد مستقبل زواج الفتاة العراقية (دراسة ميدانية في مدينة بغداد):

هدفت الدراسة إلى معرفة (دور العوامل الاجتماعية في تحديد مستقبل زواج الفتاة العراقية) وترمي الدراسة إلى الكشف عن إبراز العوامل الاجتماعية واستقصائها التي تحدد مستقبل زواج الفتاة في المجتمع مع محاولة ربطها بالعوامل الأخرى التي لها صلة وثيقة بتحديد زواج الفتاة كالعوامل الاقتصادية الدينية الثقافية، وتحليل المواصفات المقترحة التي تطمح الفتاة إلى تواجدها في شريك حياتها المستقبلي في ظل التغييرات المستجدة وهل أصبحت هذه المواصفات عوائق ومشكلات تحدد زواج الفتاة وتقلل وفرص زواجها وقد طبقت على العينة البالغ عددها (200) مقسمة بين (100) وحدة ممثلة بطلبة الجامعة و(100) وحدة ممثلة بربات البيوت غير المتزوجات وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج من ما يلي:

- توعية الأسرة بضرورة وأهمية زواج بناتها بغض النظر عن الظروف التي تمر بها الأسرة.
- توعية الأهل بضرورة تقديم تسهيلات مادية ضرورة تبسيط أو تسيير الأمر على الشباب في تكاليف الزواج.

الإجراءات المنهجية:

يؤدي التحديد المنهجي وترتيب تقنيات أي دراسة علمية إلى تدعيم احتمالات الربط والتوثيق بين الجوانب الدراسة وتنظيم عملية إنجاز خطوات البحث تسمح للباحث من التوصل إلى تشخيص دقيق للظاهرة المدروسة وهو ما يتم إنجازه في العمل الميداني الذي يساعد كذلك على دعم الدراسة النظرية ويثريها ويجسد الهداف.

توضح الاستراتيجية العلمية على أنه دراسة وصفية للتعرف على أهمية العوامل المؤثرة في اتجاهات الشباب في الاختيار الزواجي ومن ثمة فهي تعتمد بصفة أساسية على المنهج الوصفي تحليلي والاحصائي لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع وبالتالي يجب الأخذ بأساليب وتقنيات هذا المنهج في كافة الخطوات المنهجية للبحث الميداني.

1- المنهج المتبع: المنهج هو « مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من اجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظاهرة موضوع البحث أي أنه الطريقة التي يستعين بها الباحث في حل مشكلة بحثه ولا شك أم مثل هذه الطريقة أو المنهج يختلف باختلاف مشكلة البحث ومن العسير المفاضلة بين طريقة وأخرى إلا بعد تحديد الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها »[1].

أما المنهج الذي اتبعته واعتمدت عليه هذه الدراسة كما أسلفت الذكر هو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي أما المنهج الوصفي حيث أن البحث لا يقتصر على مجرد الوصف بل يتعداه إلى محاولة تفسير اتجاهات الشباب في الزواج والمنهج الوصفي التحليلي « يعد أسلوبا من أساليب التحليل المركز على المعلومات كافية عن الظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على المعلومات التي تتطلبها الدراسة كخطوة أولى ثم يتم تحليلها بطريقة موضوعية وما ينسجم من المعطيات الفعلية للظاهرة كخطوة ثانية والتي تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة ولا يشترط هذا المنهج وضع فروض أو إجراء تجارب »[2].

والمنهج الاحصائي تلجأ البحوث العلمية وبشكل خاص البحوث الاجتماعية إلى الإحصاء وتتم الاستعانة به في البحوث السوسيولوجية من خلال المعاينة واستخراج عينة البحث كما يستخدم أيضا بعد تفريغ البيانات من خلال اللجوء إلى التكرار والنسب المئوية (الجداول الإحصائية).

وقد تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي وفقا للخطوات التالي:

أ) المرحلة الاستكشافية: وتتمثل في الخطوة الأولى للبحث وتشمل:

- جمع المعلومات النظرية التي لها علاقة بموضوع البحث وهي ذات أهمية بالغة بحيث تثريه من حيث المصادر والمراجع.

[1]- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات، الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999، ص 35.

[2]- المرجع نفسه، ص 46-47.

- مناقشة ذوي الاختصاص والخبرة واستشارتهم حول المعلومات النظرية الأكثر تلائما مع موضوع الدراسة.

ب) المرحلة الثانية: وتمثل الخطوة مرحلة الوصف المعمق وقد شملت:

- تحديد وصياغة فروض البحث ووضع إجابات محتملة للإجابة على التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث.
- ضبط وتحديد مجتمع البحث وتعيين خصائصه.
- اختيار الأداة المنهجية المناسبة لمشكلة البحث.
- تحليل البيانات وتفسيرها والخروج باستنتاجات.

سابعا: أدوات جمع البيانات:

بناء على المنهج المتبع في الدراسة وفي ضوء متطلبات الدراسة ممن الناحية الميدانية وأهمية الحصول على البيانات اللازمة استخدمت الباحثة أداة من الأدوات لجمع البيانات حيث يخضع اختيار الأدوات لطبيعة الظاهرة ونوعية البيانات المراد الحصول عليها ويتوقف نجاح البحث في تحقيق أهدافه على اختيار الأدوات الملائمة للحصول على البيانات لذلك تم الاعتماد في هذا البحث على استخدام الأداة التالية:

الاستمارة: من أجل المنزول إلى الميدان والحصول على المعلومات والبيانات التي تخص الموضوع حرصت الباحثة على أهمية استخدام هذه الأداة وتطبيقها على عينة الدراسة والاستمارة هي نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه على الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف[1]. وتم تنفيذ الاستمارة بطريقتين طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة وفي الحالة الأولى تم تملأ الاستمارة مع المبحوثين بتواجد الباحثة وفي الحالة الثانية تسلم الاستمارة إلى المبحوثين ثم تعاود الباحثة أخذها في وقت لاحق وتملأ الاستمارة في هذه الحالة دون تدخل الباحثة نفسها والاستمارة المباشرة كانت عبارة عن محادثة مع المبحوثين وهي طرح الأسئلة المتعلقة بالظاهرة المدروسة كانت الأسئلة المطروحة على المبحوثين نفس الأسئلة المطروحة في صحيفة الاستبيان وبدون أي تغيير لذلك كانت المقابلة مقيدة بالاستبيان من جهة أخرى جعلتني المقابلة في موقف مع المبحوثين حيث استطعت في بعض من الأحيان أن أقنع البعض منهم بالأهمية العلمية للدراسة على الرغم من أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص الذين تم استجوابهم وكان

[1]– علي عدلي أبو طاحون، مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ج2، ص 304.

الغرض الأساسي من استعمال الاستمارة مباشرة هي مساعدة أولئك الذين لا يعرفون القراءة والكتابة فكان من الصعب الحصول على إجاباتهم بدون مقابلة.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل تحديد إشكالية البحث وإطاره المنهجي والمفاهيمي الذي اعتمد في ذلك على الحذر والدقة حتى يزول الغموض وتتم الإجابة على تساؤلات البحث بالإضافة إلى تحديد الإجراءات المنهجية المتبعة في البحث مع التعرض للمفاهيم الرئيسية لموضوع بحثنا وذكر بعض نماذج للدراسات العربية السابقة التي تناولت جوانب عديدة تخدم موضوعنا ولكن على الباحث في أي حقل معرفي آخر أن يحدد الإطار العام الذي يتموقع فيه بحثه وهذا يتم بالتطرق أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للزواج القرابي التي سيتم تحديده في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الزواج

تمهيد:

يتضمن محتوى هذا الفصل تحديد وعرض الزواج بصفة عامة وذلك ابتداء بعرض أشكال الزواج في المجتمعات القديمة وبعد عرض أشكاله نتدرج إلى توضيح الاتجاهات النظرية المفسرة لزواج الأقراب ومع عرض تأثير التغيرات المجتمعية على الزواج ونكون قد تقربنا أكثر إلى توضيح أقبال أو أحجام الأسر على الزواج القرابي.

أولا: تعريف الزواج

1-1 التعريف اللغوي: بالرجوع إلى قواميس اللغة العربية نجد أن التعريف اللغوي.... في المعجم الوسيط « زوج الأشياء تزويجا وزواجا قرن بعضها ببعض والزواج أي اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر والأنثى »[1]. كما نجد في المعجم الوجيز « تزوج أمرأة وبها اتخذها زوجته والتزاوج اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر والأنثى »[2]. يتضح من معاني الزواج من خلال ما جاء في هذه المعاجم أن الزواج لفظ عربي موضوع لاقتران أحد الشيئين بالآخر بازدواجهما بعد أن كان منفردا عن الآخر ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾[4].

معاني الزواج في اللغة العربي: يعني الاقتران أي اقتران الرجل بالمرأة على وجه مخصوص لتكوين أسرة حتى أصبح عن أطلاقه لا يفهم منه إلا ذلك المعنى.

2-1 التعريف البيولوجي: إن الحديث عن التعريف البيولوجي يقودنا حتما إلى إظهار الطرق بين مفهومي الزواج والتزاوج فالأول مفهوم سوسيولوجي في حين أن التزاوج مفهوم بيولوجي حيث يعني « الارتباط الذي يجمع بين الرجال والنساء بغرض الاشباع الجنسي أساسا وتتميز تلك العلاقات بأنها تكاد تكون مؤقتة في الغالب وقد تكون عابرة وهي في العادة لا تفرض أية التزامات أو مسؤوليات على الأطراف الداخلة فيها »[5].

وهناك من ينظر إلى الزواج على أنه ينشأ من الناحية البيولوجية على أن الذكر والأنثى كل منهما وحدة ناقصة لا يستطيع الاستمرار بالحياة لأنه نصف او جزء من ذلك الأصل الذي اشتق منه والذي لا يكون فيه جوهر الحياة كاملا وصالحا للتناسل ولا يكتمل إلا بأن يواجه بالنصف الآخر كما في الأصل ولا بد من اتحادهما ليتم الفرد الذي يستطيع الاستمرار في الحياة[6].

3-1 التعريف الاصطلاحي: إن الزواج نظام عالمي من أهم النظم الاجتماعية وهو ظاهرة علمية وعامة في كافة المجتمعات الإنسانية ولهذا يصعب تقديم تعريف شامل لأن الزواج مجموعة من الأنماط الثقافية

---

[1]- إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ط3، 1960، ص 460.

[2]- إبراهيم مذكور، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، 1996، ص 295.

[3]- سورة التكوير، الآية 7.

[4]- سورة الطور، الآية 20.

[5]- محمد الجواهري، دراسات أنثروبولوجية معاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجاهلية، 1993، ص 109.

[6]- عمر رضا كحالة، مرجع سابق، ص 9.

وبالتالي فهو يختلف باختلاف الثقافات والبيئات والمجتمعات ولهذا نجد تباين واضحا في معانيه من خلال استعراض التعاريف التالية:

تعريف الزواج « علاقة جنسية مقررة اجتماعيا بين شخصين أو أكثر ينتميان إلى جنسين مختلفين ويتوقع أن تستمر لمدة أطول من الوقت تطلبه عملية حملا وإنجاب الأطفال »[1].

كما نجد أيضا « يعد الزواج في صورته التقليدية علاقة قانونية بين رجل وأمرأة بالغين تترتب عليها حقوق وواجبات معينة »[2].

وعرف الزواج من طرف الانثروبولوجي "John Beattie" « بأنه علاقة اجتماعية منظمة وأنه يرتبط بعدد من العلاقات الاجتماعية وهو بمثابة وحدة جنسية مشروعة بين رجل وأمرأة »[3].

يرى صاحب هذا التعريف أنه بكي تكتسب هذه العلاقة بين الجنسين طابع المشروعية يجب ان تنظم وفقا للمعايير والضوابط والقيم الاجتماعية التي يرتضيها المجتمع.

أما "ميردوك" الأنثروبولوجي الشهير فيعرف الزواج بأنه « علاقة بين رجل أو أكثر مع أمرأة أو أكثر يقرها القانون أو العادات وتنطوي على حقوق وواجبات معينة تترتب على اتحاد طرفين وعلى إنجاب الأطفال يولدون نتيجة هذا الزواج »[4]، لاقى تعريف ميردوك للزواج قبولا واسعا لدى جمهور العلماء والذي أشار فيه إلى نوع أو شكل معين من أشكال الزواج وهذا نتيجة للبحوث التي قام بها على عدة مجتمعات منن العالم وهو يرى أن الزواج ليس مجرد علاقة جنسية للأطراف الداخلة فيه بقدر ما هو مسؤولية ينبغي على المتزوجين تحمل أعباءها.

ثانيا: أنواع الزواج (أشكال الزواج)

أن الزواج واحد في كل المجتمعات البشرية إذ يتم بين الرجل والمرأة بشكل علني لكي يحصل على الاعتراف الاجتماعي والديني والرسمي لكن أشكاله تختلف من مجتمع لآخر تبعا للقيم والمعايير المتحكمة

[1]– تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1975، ص 279.

[2]– جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 792.

[3]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجال التطبيقي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1989، ص 87.

[4]– غريب سيد أحمد وآخرون، علم الاجتماع الأسرة، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 25.

في هذه المجتمعات وهناك شبه إجماع بين الدارسين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا على أن تاريخ الزواج الإنساني قد طرح أشكالا أساسية وهي:

2-1 الزواج الأحادي: يعتبر وحدانية الزواج من أشكال المفضلة في كثير من المجتمعات ومعناه زواج رجل واحد من امرأة واحدة وهذا الشكل منتشر على أوسع نطاق عالميا بل هناك مجتمعات إلا أن هذا لا يعني أن الزواج لا بد وأن يحدث مرة طوال العمر فقط بل يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة (طلاق أو وفاة أحد الزوجين)[1].

وجعلت المسيحية هذا النظام المثل الأعلى للزواج وإن لم يرد في الإنجيل نص صريح على تحريم تعدد الزوجات وإذا كان المسيحيون قد ساد بينهم هذا النظام فهذا راجع إلى أن معظم الأمم الأوروبية انتشرت المسيحية فيها.

2-2 الزواج التعددي: وهو يشير إلى الزواج بكثيرين أي (رجال ونساء) وهو ينقسم إلى ثلاثة أنواعك زواج رجل واحد من عدة نساء ويسمى تعدد الزوجات وزواج امرأة واحدة من عدة رجال ويمسى تعدد الأزواج وزواج عدة نساء من عدة رجال ويسمى الزواج الجماعي[2].

2-3 نظام تعدد الأزواج: إن تعدد الأزواج الذي تعيش فيه أمرأة واحدة مع زوجين أو أكثر في وقت واحد نظام غريب يسمح لمجموعة من الرجال أن يشتركوا في زوجة واحدة بحيث يكون حقا مشاعا لهم وقد ظهر هذا النظام في المجتمعات عدة وفيه يكون الأزواج أخوة في الغالب واختيار الزوجة يكون غالبا من حق الأخ الأكبر ويفهم الأخوة من عقد الزواج أنهم جميعا يشتركون في العلاقات الزواجية مع هذه الزوجة وثمرات هذا الزواج (الأطفال) تلحق بالأخ الأكبر أي أنه بمثابة الزوج الأصيل أما باقي الأخوة فيعتبرون أزواجا ثانويين وقد يكون الأزواج أقارب فقط وفيي حالات أخرى يكون الرجال غرباء ولا تشترط إقامتهم في مكان واحد فقط يكون لكل رجل إقامته الخاصة وتقوم الزوجة بالمرور عليهم في فترات محددة لمعاشرتهم.

« وأصبح هذا النوع من الزواج نادر الوجود ولكن ما تزال بعض المجتمعات حتى الآن تمارسه مثل القبائل التي تعيش في الكونغو البلجيكي (سابقا) في شمال نيجيريا وهنود البافيوتسو في أمريكا الشمالية وقبائل الأركيز وعند بعض الطوائف في الهند والتبت وكاشمير »[3].

---

[1]- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، ب ط، بيروت: 1983، ص 52.

[2]- المرجع نفسه، ص 53.

[3]- محمد حسن غامري، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 78.

2-4 تعدد الزوجات: هو النظام الذي بمقتضاه يتزوج الرجل عددا من الزوجات هو أكثر الأشكال انتشارا خاصة في المجتمعات البدائية ويدل في ناحية منه على المكانة العالية والمتميزة للرجل وعلى الثراء أيضا ويكون هذا الزواج (تعدد الزوجات) مفضلا في القطاعات الزراعية أي تكون الحاجة ماسة إلى إنجاب عدد كبير من الأولاد (يساعدنه في عمله) خاصة الذكور منهم لكونهم الطاقة العاملة ويلجأ الرجل إلى الزواج من عدد نساء ومن اشهر الشعوب والمجتمعات القديمة التي أقرته العبرانيون والعرب والصقالبة والسكسون ومن الشعوب التي تسير عليه لأن الشعوب الإسلامية وكثير من سكان افريقيا والهند والصين[1].

2-5 الزواج الجمعي:

موضوع أسال الكثير من الحبر في فترة ظهور النظريات الأنثروبولوجية الأولى (أمثال مورجان وليوك وفرازر) بالخصوص سواء تحت هذا الاسم أو ما يطلق عليه أيضا اسم المشاعية الجنسية[2].

وفكرة الزواج الجماعي قد تعود إلى الملاحظات غير الدقيقة للمكتشفين في القرن الثامن عشر من أمثال ليوك للعادات الجنسية عند المجتمعات البلنزية فقد ذهب "لويس هنري" و"مورجان" إلى أن الزواج الجماعة الذي تكتسب فيه الحقوق الجنسية والإنجابية لمجموعة من الرجال هو الصورة الأصلية للأسرة كما استخدم "فردريك انجلز" هذه الفكرة في نظريته التطورية للأسرة وتطور الدولة[3].

والزواج الجمعي وفقا لهؤلاء العلماء يمثل المرحلة الأولى حيث لم يكن الإنسان يعرف أشكال الزواج على الاطلاق وأنه كان يعيش حالة من المشاعية الجنسية ثم اهتدى إلى الزواج الجماعي الذي تساوى فيه مجموعة من الذكور والإناث بحقوق زواجية متساوية.

ثالثا: الاتجاهات النظرية المفسرة لزواج (الزواج الداخلي)

أ. الاتجاه البيولوجي:

فسر العديد من العلماء البيولوجيا "كدارون" "وأوجو شوستر" وكذلك اتباعهم من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا منهم "وستر مارك" ظاهرة الزواج القرابي والعوامل اتي أدت إلى انخفاضه في بعض

[1]– إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، 1996، ص 159.

[2] - François gresle : Michel panoff ; Michel perrin ; pierre tripier ; Dictionnaire des science humaine- Anthropologie sciof sociologie- France : Nathan université ; 1997 ; p 224.

[3]– جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة: المشروع القومي للترجمة، 2000، ص 796.

المجتمعات المتحضرة بعوامل بيولوجية تتمثل في الأمراض والمخاطر الوراثية التي تنجم عنه والتي تتجلى في ضعف النسل من الناحيتين الجسمية والعقلية حيث يجمع هؤلاء على أن الأسر التي يتزوج أفرادها داخليا لمدة طويلة دون أن يمتزجوا بدم غريب تظهر تدريجيا على أفرادها الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية[1].

ويتمحور هذا الاتجاه الخاص بتأثر العوامل الوراثية التي أدت إلى الانخفاض أو العول عن الزواج من داخل الجماعة الدموية في النقاط التالية:

- إن الزوجين إذا كانا من أسرة واحدة تنتقل إلى أولادهم أمراض وراثية وجميع الصفات السيئة الجسمية والعقلية.
- لا يتغير النظام الوراثي في الإنسان فمهما حدثت من طفرات وراثية فإن ذلك إن كان يغير بعض الصفات الخلقية إلا أنه لا يغير مطلقا النظام الوراثي في الخلية البشرية.

إن العوامل الوراثية في معظمها إما سائدة أو متنحية فالعامل الوراثي المتنحي ليس له القدرة على الظهور والتعبير عن نفسه في حين العامل الوراثي السائد لا يمتلك هو الاخر القدرة على الظهور والتعبير عن نفسه إلا إذا اجتمع مع عامل وراثي متنحي حينئذ تظهر الصفة الوراثية والتشوهات الجسمية وإذا كان الزوجين من أسرتين مختلفتين فإنه قلما أن يتحدا في صفة وراثية سيئة بل تكون صفاتها الوراثية متنوعة في العادة فيقابل نواحي الضعف في أحدهما نواحي القوة في الآخر فيحدث بذلك التعادل فتنتقل هذه الصفات عن طريق الوراثة فينشأ هؤلاء الأفراد متوازي الصفات معتدلين في نواحيهم الجسمية والعقلية والخلقية ولتحقيق هذه الغاية عمدت بعض المجتمعات الإنسانية الأولى إلى تحريم الزواج بين الأقارب[2].

فأصحاب هذا الاتجاه يحذرون من الزواج القرابي ويشجعون على الزواج الخارجي لأنه أحسن للنسل حيث يؤكدون على أن الزواج بين الأجناس المختلفة والسلالات البشرية المتباعدة يقوي النسل لأنه من الوجهة البيولوجية قد ثبت لهم أنه لابد من دم أجنبي يحفظ صحة النوع ويؤكدون على أن العوامل البيولوجية هي السبب في انخفاض ممارسة الزواج القرابي في بعض المجتمعات البدائية أو شبهه البدائية وعند بعض المجتمعات المتحضرة في عصرنا هذا.

[1]– علي عبد الواحد الوافي، الأسرة والمجتمع، مطبعة النهضة المصرية، ط7، مصر: 1977، ص 52.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويقول "أوجو شوستر" في هذا الصدد « أنه في حالة وجود ضعف من نوع واحد في مادة واحدة فإن ذلك قد يؤدي إلى تلقيح الزوجين وأن تأثيره في نسلهما يكون أقرب احتمالا وأوضح أثر ويظهر أكثر بين الأقارب أكثر منها في غيرهم »[1].

ولهذا السبب يربط أصحاب هذا الاتجاه العامل البيولوجي (الصحي) وانعكاساته الصحية والجسمية منها والعقلية على الزواج القرابي لهذا لجأت الشعوب القديمة والمتحضرة على تجنب الزواج ممن أبناء العمومة تفاديا لتوارث الأضرار والمشاكل الصحية.

ويبين "دراون" « أن الزواج بين الأقارب إذا تكرر تتحول الأسر إلى مجتمعات مغلقة وتنجم مضار جسمية والعقلية تدوم لأجيال وهنا تظهر العلاقة بين ما هو بيولوجيي وما هو ثقافي »[2]. أما العالم "وستر مارك" فقد ذهب إلى حد الافتراض بأن هناك عوامل كثيرة وراء اختفاء الزواج القرابي أو اخفاض إقبال الأفراد عليه في بعض المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء وأشار بالتحديد على العوامل النفسية ويتمثل في النفور الجنسي من مخالطة الغير وبالخصوص الأقارب لحكمة بالغة وهي تحقيق بقاء النوع وسلامته ووقايته من عوامل الضعف والفناء[3].

وقد تعرض هذا الاتجاه إلى انتقادات بالرغم من قوة المنهج العلمي الذي استخدم إلا أن هذا الانتقاد ينبع أصلا من توجهات علم الاجتماع الذي يدرس المجتمع الإنساني في تداخل مع عوامل مختلفة ولا يسلم بالتفسير القائم على العامل الواحد الذي كثيرا ما يقضي إلى عدم الدقة والصدق في الدراسات العلمية ولذلك عارض منن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا العلماء تفسيرات علماء البيولوجيا ولم يسلموا حقيقة بأن العوامل الوراثية تكون سببا حقيقيا في اختفاء أو انخفاض ممارسة الزواج القرابي في بعض المجتمعات البدائية أو المتحضرة.

فعالم الأنثروبولوجيا "فريزر" يذهب إلى القول « بأن ظاهرة الوراثة التي تضمنتها نظريات الاتجاه البيولوجي هي ظاهرة معقدة وحديثة لاكتساب ولا يعقل أن تكون ظاهرة بمثل هذا التعقيد والدقة لمثلها شعبا أو مجتمعا من المجتمعات البدائية فهي عاجزة عن إدراك الآثار الضارة التي تنجم عن الزواج القرابي »[4].

---

[1]– عمر رضا كحالة، الزواج، سلسلة البحوث الاجتماعية، دراسة الرسالة، بيروت: ط3، 1984، ص 210–211.

[2]– علي عبد الواحد الوافي، مرجع سابق، ص 54.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– المرجع السابق، ص 53.

لقد ثبت أن عددا كبيرا من المجتمعات البدائية التي تطبق نظام المحارم تحمل حتى مجرد العلاقة التي تربط الولد بأبويه فلا تدرك أن الولد يجيء نتيجة اتصال الرجل بأمرأة اتصالا جنسيا بل تنسب ذلك إلى قوى أخرى خارجة عن الطبيعة وهي إذا كانت مداركها عاجزة عن مجرد إدراك العلاقة الطبيعية بين الوالد وأبويه فهي لا شك أعجز عن إدراك ظاهرة الوراثة التي تتحدث عنها هذه النظرية[1].

ولا يمكننا أن نتغاضى على فكرة مهمة وهي أن زواج الأقارب لله جوانب إيجابية مثلا إذا كان بالأسرة عوامل ووراثية مرغوبة ليست في غيرها مثل صفات الجمال والذكاء والقوة أو طول العمر حينئذ يكون زواج الأقارب أفضل من الزواج بالأباعد شريطة ألا يستمر الزواج بين الأقارب أكثر من جيل حتى لا تتحول الأسر إلى مجتمعات صغيرة مغلقة وهو ما ثبت وراثيا أنه مضر فمن الممكن الاحتفاظ بالجينات الصحية الممتازة بين أفراد الأسرة لجيل او إثنين على الأكثر أما إذا استمر زواج الأقارب لأجيال متعاقبة فإنه لا يمكن تجنب الأمراض والتشوهات الوراثية وعليه فالاستشارة الطبية ففي عصرنا الحالي ضرورية لأنها تبقي الأبناء من الأمراض الوراثية التي تنجم عن هذا الزواج[2].

ب. الاتجاه النفسي:

قدمت نظرية العلامة "وستر مارك" الأنثروبولوجي تفسيرا نفسيا لظاهرة اختفاء الزواج القرابي في بعض المجتمعات القديمة وانخفاض معدلاته في الأوساط الحضرية وقد يرجع ذلك إلى النفور الجنسي والفتور العاطفي الذي يوجد عادة بين أفراد الجماعة الواحدة التي تعيش في منزل أو حي واحد ويكثر اختلاط بعضهم ببعض منذ الطفولة لأن الإنسان في اعتقاده مفطور على النفور الجنسي اتجاه تلك الجماعة حتى يقع عادة بين الذكور والإناث الذين ينشؤون في مكان واحد منذ نعومة أظافرهم ضعف ميولهم واتجاهاتهم العاطفية والجنسية ولم يجد كل طرف منهم في الجنس الأخر ما يثير ميوله ويشبع رغباته ولذلك اتجهوا إلى إشباع هذه الرغبات الطبيعية على صورة مغايرة وهذا بواسطة مصاهرة العشائر الأخرى.

ويرجع "وستر مارك" هذا النفور إلى قانون الاختيار الطبيعي الذي يفسر به خضوع مظاهر الحياة الاجتماعية البيولوجية والنفسية في ذات الوقت[3]. لقد ظهرت الرغبة أكثر لدى الأفراد في الزواج من خارج

---

[1]– علي عبد الواحد الوافي، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 53.

[2]– ابتسام سالم، الزواج من الأقارب ظاهرة اجتماعية تورث مشكلات صحية، سنة 1994، موقع إنترنت.

[3]– علي عبد الواحد الوفي، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 54.

الجماعة لأنه يحفظ النوع البشري ويجنبه كل العوامل اتي قد توصله إلى الضعف وهو ما ينعكس على سيرورة الحياة للمجتمعات الإنسانية.

ويرى مبشر الطرازي الحسيني[1]. في نفس الصدد « أن الشهوة تكون ضعيفة بين الزوجين في حالة الزواج الداخلي لأن الشهوة الجنسية تقل بالنظر لاختلاط الأقارب المستمر ».

إن وجه القصور في فرضيات هذا الاتجاه هو أن الاختلاط المستمر بين الأفراد الذين ينشؤون مع بعضهم البعض لا يؤدي تلقائيا إلى حدوث كراهية أو فتور في العلاقات الجنسية وهذا ما أدى إلى انتقاد هذا الاتجاه من عدة جوانب الشبه حتمية وقد تلخصت في جملة من العوامل تمثلت فيما يلي:

- إن الميل الجنسي نحو الفرد الغريب قد يكون أحيانا أقوى منه نحو الفرد الذي ينشأ معه لكن لا يصل الأمر إلى درجة النفور التي عبر عنها "وستر مارك" فلو كان ذلك النفور موجودا في طبيعة الإنسان بفطرته لكان متواجد في الأسر التقليدية ولما كانت الشرائع الإنسانية القديمة في حاجة إلى الدعوة الصريحة لتحريم مثل هذا النوع من الزواج وإلى وضع عقوبات لمن يخالف ذلك ثم إن الانجذاب بين القريبين لا ينعدم بالزواج القرابي.
- كما يشير فرويد أيضا إلى قصور في هذا الاتجاه بقوله أن الكثير من الاضطرابات النفسية ترجع إلى الرغبات الجنسية اللاشعورية المكبوتة والتي يكونها الأطفال اتجاه والديهم أو أقاربهم.

وفي نفس الاتجاه يرى "محمد الجوهري" « بأن تعايش أفراد الأسرة الكبيرة (الممتدة) الواحدة في ظل الارتباط اليومي الوثيق لا يؤدي إلى كبح الانجذاب الجنسي بل أن ذلك قد يزيد من الشهوة الجنسية ويستند في ذلك إلى ما افترضه "هوايت" والذي يفيد بأن الطفل قد يبدأ بالإحساس بالرغبة الجنسية نحو أقربائه الدمويين المباشرين الذين يتعامل معهم باستمرار»[2].

وبذلك فليس النفور الجنسي هو الذي كان سببا في تحريم كما يرى "وستر مارك" بل أن التحريم هو الذي كان سببا في هذا النفور وليست الميول الطبيعية هي التي أوجدت النظم الاجتماعية الضابطة والمنظمة للعلاقة الجنسية بين الأقارب وفي مكان آخرا يضيف أن درجة النفور هذه تختلف باختلاف الأفراد ومد تهذيبهم وخضوعهم للنظم.

---

[1]– مبشر الطراز الحسيني، المرأة وحقوقها في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت: بدون تاريخ، ص 172.

[2]– محمد الجوهري، الانثروبولوجية أسس نظرية وتطبيقات ميدانية، مرجع سابق، ص 281.

ومن خلال كل ما سبق نجد أن العوامل النفسية لا تفسر منشأ تحريم الزواج بين الأقارب ولا اختفاء أو انخفاض ممارسته في بعض المجتمعات وإنما هناك عوامل أخرى ثقافية واجتماعية واقتصادية هي التي عملت وما زالت تعمل على عزوف البعض أو الكل من هذا النوع من الزواج حتى أن العديد من الانثروبولوجيين المعاصرين يكاد يجمعون على أنه لا العوامل البيولوجية لا النفسية يمكن أن تفسر تشكل كافي عوامل اختفاء هذا الزواج أو أسباب انخفاض ممارسته عند المجتمعات[1]. المباح عندها وفي هذا الصدد يقول "لينتون" يبدو من المحتمل أن هناك عوامل سيكولوجية معينة غير أن هذه العوامل ليست من القوة أو الثابت بحيث تفسر اتخاذ قواعد تحريم الزواج القرابي بشكل النظم الاجتماعية المستقرة ومما يثبت ذلك أن لدى جميع المجتمعات قوانين رادعة ما كانت لتفرض لو أن لدى أفرادها استعداد تلقائيا لتنفيذها[2].

ج. الاتجاه الاجتماعي:

إن ما يميز هذا الاتجاه في تفسيره لعوامل انخفاض ظاهرة الزواج القرابي هو إرجاع هذه الظاهرة إلى عوامل اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى من دون التركيز أو الخوض في تفاصيل العوامل النفسية والبيولوجية. إن العديد منن العلماء باختلاف نظرياتهم ومدارسهم ساهموا في تقديم تفسيرات اجتماعية في هذا المجال منهم "ماكلينان، مورجان، سبنسر، فريزر وهوايت" وسنحاول عرض وجهات نظرهم من خلال الإشارة إلى الاتجاه التطوري.

أ) نظرية الاتجاه التطوري: يرجع أصحاب هذا الاتجاه ظاهرة تحريم الزواج بين الأقارب قديما وانخفاض معدل ممارسته في العصور الحديثة إلى عوامل اجتماعية لها أصول قديمة حيث يرون انه لا يمكن فهم هذا التحريم إلا بالرجوع إلى أصل هذه الانخفاض ومعرفة الأسباب التي دعت إليها. كما يؤكد هذا الاتجاه أن نظم الأسرة والزواج والقرابة[3]. مرت بأشكال مختلفة عبر مراحل التطورية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية ذلك أن لكل مجتمع ظروفه التي تهيئ لظهور شكل معين من الزواج وهذا الرأي في مجمله لا يختلف اختلافا كبيرا عما يتبناه العلماء الوظيفيين المحدثين فيما عدى فكرة ترتيب الأشكال الاجتماعية في سلسلة تطورية واحدة متماسكة فمن خلال هذا الاتجاه يبرز دور الأنثروبولوجيين الذين ركزوا في دراساتهم على المجتمعات البدائية بغية الوصول إلى فهم علمي لقضية التطور الذي حدث في المجتمعات الغربية

[1]– محمد الجوهري، الانثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات ميدانية، مرجع سابق، ص 283.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– علي عبد الواحد الوافي، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 47.

إثر عصر النهضة ومن بين هؤلاء الذين اهتموا بهذا الموضوع وهم "ماكلينان، مورجان، دوركايم"[1]. الذين سنحاول عرض نظرياتهم في هذا المجال.

– **نظرية ماكلينان:** هذا الأخير يرجع ظاهرة تحريم الزواج القرابي إلى عوامل اجتماعية ويذكر على سبيل المثال ظاهرة وأد البنات وقتلهن شية الفقر أو العار ونظام قتل الأولاد هذا جاء للتخفيف من تكاليف الحياة الاجتماعية خاصة في الظروف الصعبة التي كانت تم بها المجتمعات الإنسانية الأولى كظروف القحط والمجاعات والجفاف وقد ترتب على ذلك قلة عدد النساء مقارنة بعدد الرجال مما دفع بأفراد كل عشيرة إلى اللجوء إلى عملية اختطاف النساء بالقوة من العشائر الأخرى كما كان الحال عند قبائل الشراكسة ومن خلال ذلك تأصلت عادة الزواج من خارج الدائرة القرابية أو العشيرة في تلك المجتمعات.

ونتيجة لجملة من التغيرات الاجتماعية فأصبحت تلك العادة نظاما اجتماعيا متعارف عليه بين الجماعات استمر العمل به حتى بعد زوال دوافعه وأصبح الزواج بين الأقارب أمرا غير مرغوب فيه إذ تحولت النظرة إليه على أنه من المحرمات في بعض المجتمعات[2].

ومن خلال هذه النظرية نستنتج أن العامل الأساسي من وراء اختفاء أو انخفاض نسبة الزواج القرابي في المجتمعات القديمة هو قلة عدد النساء إلا أن ذلك الافتراض التخميني تعرض لانتقادات كثيرة من قبل علماء الاجتماع إذ رأى هؤلاء أن عدد النساء في العادة يكون أكثر من عدد الرجال وذلك لأسباب كثيرة منها الحروب، الهجرة...إلخ. وفي توجه آخر معارض أيضا لوجهة نظر "ماكليناي" يرى "فريزر" أن زيادة عدد الرجال على النساء في المجتمعات الإنسانية الأولى لا يؤدي حتما إلى نظام الزواج الخارجي وذلك لوجود وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها لسد النقص كنظام الرهينة وعزوف قسم من الرجال عن الزواج.

وفي انتقاده لفكرة "ماكلناي" التي تتعلق باختفاء الزواج بين الأقارب، بين "فريزر" أن هذا الافتراض خاطئ حيث إذا سلمنا أن عدد الرجال كل عشيرة للبحث عن زوجات لهم في العشائر الأخرى فإنه لا يتوقع أن ينتهي المر بالاستغناء تماما عن هذا النمط من الزواج فضلا عن تحريم هذا الزواج تحريما قاطعا[3].

– **نظرية مورجان:** لقد كشف "لويس مورجان" عن أمثلة للإباحية والزواج الجماعي في المجتمعات البدائية ويشير في كتاباته إلى أن هذا النظام لم ينشأ بصفة تلقائية وإنما نشا للقضاء على النظام المشاعية الجنسية

---

[1]– علي عبد الواحد الوافي، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، 47.

[2]– المرجع نفسه، ص 47–48.

[3]– نفس المرجع، ص 49.

التي كان يرى انها كانت سائدة في كل المجتمعات الإنسانية في مراحلها الأولى وهذا الافتراض جاء بعد دراسة تطور المجتمع البشري والمراحل التي مرت بها المجتمعات القديمة إذا وضع سلما تطويريا أو مراحل سماها بمراحل التطور فقد كانت نساء كل عشيرة حقا مشاعا لجميع رجالها يستمتعون بهن دون معاشرة منظمة ولا قيود تحيرهم على الزواج ثم أنه نتيجة لعدة تغيرات عميقة في مختلف المجالات أخذت هذه المجتمعات تمجد هذه الطريقة وقد رأى (مورجان) بأن خير وسيلة للقضاء على الإباحية وهو عدم الزواج من داخل العشيرة ومعاقبة كل من يجرأ على الزواج من داخل دائرته القرابية وقد توسع نطاق المحرمات بالتدريج حتى أصبح شاملا لجميع الأقارب الدمويين المباشرين وغير المباشرين[1].

إن هذا القضاء القاطع للزواج القرابي حسب "مورجان" وأتباعه لا يستبعد أن يكون الفضل فيه عائد إلى طائفة من الحكماء والمصلحين الذين أخذوا يضيقوا القيود شيئا فشيئا على العلاقات الزواجية القرابية وتستدرك المعاقبة الصارمة التي أهملتها في التشريع السابق وإلحاقها بالتشريع اللاحق وذلك ما أشار إليه كل من "فريزر"، "سبنسر" و"هوايت" وينطبق مع ما ذهب إليه مورجان إذ ذكروا أن أولئك المصلحين الذين ظهروا في عصور متلاحقة قد غيروا فأحسنوا التغيير فساروا في طريق يتلاءم مع نمط حياتهم[2].

وحتى هذه النظرية لم تسلم من تعرضها إلى جملة من الانتقادات ندرجها فيما يلي:

إن هذه النظرية في تصورها وافتراضاتها الظنية عن وجود مرحلة المشاعية الجنسية التي مرت بها الإنسانية الأولى لم يكن مستند إلى حقائق علمية ثابتة ولا وثائق واستنادات تاريخية تثبتها مما جعلها تميل إلى التأمل الفلسفي أكثر منها إلى علم الاجتماع ولو أنه كان الغرض القضاء على الشيوعية الجنسية بين الأقارب لما لجأت هذه المجتمعات إلى نظام المحارم الذي تعرض له مورغان وإنما كانت تعمل على تنظيم اتصال الرجال بالمرأة داخل العشيرة في صورة تقضي على الشيوعية والفوضة فتقرر مثلا الزواج الدائم الذي يصبح مقصورا على عقد شرعي بين الزوجين أو أوليائهما.

كما جاء أن تحريم الزواج بالأقارب من شأنه أن يزيد من المشاعية الجنسية كما يبذله الرجال عادة من جهود ونفقات في سبيل الحصول على زوجات شرعيات من خارج الدائرة القرابية.

---

[1]– علي عبد الواحد الوافي، الأسرة والمجتمع، ص 51.

[2]– المرجع نفسه، ص 51.

وفي هذا الصدد يوجه علي عبد الواحد الوافي نقد إلى محتوى هذه النظرية إذ يقول « إن عهدنا بهذه النظم أنها لا ترتجل ارتجالا ولا تخلق خلقا وإنما تتكون بالتدريج من تلقاء نفسها لا تصدر عن عمل فردي مقصود وإنما تنبعث عن العقل الجمعي وطبيعة المجتمع »[1].

أما دقة نظم المحارم وتعقدها فليست دليلا على أنها قد أنشئت انشاء مقصودا كما يزعم أصحاب هذه النظرية فكثير من الظواهر الاجتماعية التي لا يشك أحد في نشأتها بصورة تلقائية لا تقل دقة وتعقيدا عن نظام المحارم مثل نظام اللغة فهو من أكثر الظواهر دقة وتعقيدا في مفرداتها نطقها دلالاتها قواعدها وأساليبها وعلى الرغم من ذلك فإنها قد نشأت في صورة تلقائية بدون وضع مقصود[2].

– **نظرية دوركايم:** يرجع دوركايم تحريم الزواج بين القارب في المجتمعات البدائية إلى جملة من المعتقدات ومدى تأثيرها فيهم لا سيما تلك التي عرفت نظام تقديس الطواطم والأشياء التي يتجسد فيها الطواطم وترمز إليه حيث كانت هذه المجتمعات تتعايش والطوطم وفق نظام اللامساس (Tabou) فيحذر الأفراد من الاقتراب منها أو لمسها في ظروف خاصة جدا وبإجراء طقوس معينة وبعد اتخاذ الحيطة والحذر[3].

لقد ساد الاعتقاد عند تلك المجتمعات المقدسة للطواطم بأن دماء ذلك الطوطم المقدس تسري في عروقهم ولذلك فإنهم يعتبرون إخوة يحرم عليهم الزواج فيما بينهم كون صلة قرابة طواطمية تحرم على من يقدسه الزواج من نفس المجتمع وفي هذه الحالة يلجأ الراغب في الزواج إلى المجتمعات التي تقدس طوطما آخر.

مع مرور الزمن ترسخت هذه العادة في نفوس المجتمعات الطوطمية وتناقلها جيل عن جيل وأصبحت من مجموع النظم الدينية والاجتماعية والثقافية وتم استمرارها وتوارثهم لدى الأجيال حتى أن أصلها صار منسيا عند البعض في تلك المجتمعات فالفرد منهم ينشأ على اجتناب الارتباط ببنات عشيرته من تلقاء نفسه دون أن يذكره أهله بذلك ولقد امتد الأخذ بهذه العادة المتأصلة حتى بعد أن زالت المعتقدات التي قامت عليها.

[1]– علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص 52.

[2]– المرجع نفسه، ص 53.

[3]– المرجع نفسه، ص 58.

هذه التصورات التي أتى بها دوركايم تعرضت هي الأخرى إلى جملة من الانتقادات من طرف العالم الانثروبولوجي "فريزر" إذ بين قصور هذه الأفكار بقوله « أنها تكاد تقنع إلا فيما يتعلق بنشأة تحريم نظام الزواج القرابي في بعض المجتمعات البدائية التي سارت على النظام الطوطمي أما فيما يتعلق بتطور نظم التحريم أو اختفاء هذا الزواج والأشكال التي نجمت عنه والدعائم التي يقوم عليها فهي خاطئة »[1].

يمكن القول في الخير أن الاتجاه التطوري استقطب العديد من المفكرين في أواخر القرن التاسع عشر ومن المواضيع التي ركزوا عليها البحث عن أصل الأسرة وتطورها كما بحثوا في أنماط الزواج وقد تم دراستها في إطار واسع في المجتمعات البدائية إلا أنهه ما يؤخذ على المفكرين التطوريين في ذلك القرن أنهم لم يستندوا إلى معلومات دقيقة ففي الوقت الذي كان لويس مورجان و"انجلر" يقدمان أمثلة للإباحية والزواج الجماعي في المجتمعات البدائية قدم وستر مارك أمثلة عديدة مناقضة لافتراضاتهم على أن الأسرة البدائية كانت أحادية النسب وبدوره أوضح "سيرهنري مين" أن المجتمع مر بمراحل تطورية متنقلا فيها من المرحلة الأبوية. (النسب في خط الذكور) إلى الأشكال الأسرية الأخرى كما أوضح "باخوفن" أن الأنساب كانت من جهة الأم غير أن الجميع لم يقدم أدلة تؤكد وتدعم نظرتهم وتفتقر افتقارا كليا إلى تصور متكامل يعتمد على أسس امبريقية.

وعلى الرغم من أن نظرية التطورية لم تعد تحتل مركزا هاما في الكتابات الحديثة وقل أنصارها من العماء المحدثين إلا أن هناك بعض المحاولات لبعث هذه النظرية ولكن بشكل مغاير وذلك من خلال جهود "هوايت" الذي أحدث تعديلات جوهرية فقد بين أن نظم العائلة الزواج والقرابة التي مرت بأشكال مختلفة تمثل مراحل تطورية وبين أن ذلك يصدق على المجتمع البشري بأجمعه وفي تاريخه ككل دون أن يستتبع ذلك بالضرورة مرور كل المجتمعات على حدى بتلك المراحل فلكل مجتمع ظروفه التي تهيئ لظهور شكل معين من الزواج والعائلة والقرابة[2].

– **نظرية الاتجاه الوظيفي:** ظهرت الوظيفية كبديل نظري للمذهب التطوري حيث يرفض أصحاب الاتجاه الوظيفي تفاسير الاتجاهات السابقة ويجمعون على أنه لا العوامل البيولوجية ولا العوامل النفسية أو حجج

[1]– نفس المرجع السابق، ص 60.

[2]– فاتن محمد شريف، دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الأنثربولوجيا الأسرة والقرابة، مطبعة الانتصار، مصر، 1999، ص 38.

أصحاب المذهب التطوري تكفي ظاهرة تحريم الزواج القرابي أو انخفاض معدلاته في أوساط المجتمعات القديمة والحديثة على السواء.

هربرت سبنسر: يشبه الكاتب العضوي بالمجتمع ويفسر ذلك بأنه (الكائن العضوي) يتكون من أبنية مترابطة في وحدة كلية وأجزاء متساندة وأن أي تغير يحدث في أي جزء يؤدي على تغيرات في الجزاء كلها وتعد السرة والزواج أحد تلك الجزاء المكونة للمجتمع وان التفاعل المتبادل بين الأجزاء يميل إلى الاستمرار والمحافظة على تلك الوحدة الكلية[1].

راد كليف براون: فيؤكد بأن الوظيفة تتمثل في الدور الذي يؤديه أي نشاط جزئي في النشاط الكلي ووظيفة أي عادة اجتماعية هي إذا الدور الذي تلعبه هذه العادة ففي الحياة الاجتماعية كلها كالزواج ودوره في المجتمع الإنساني من خلال الحفاظ على العلاقات الاجتماعية وتنظيمها وتوجيهما.

إن أصحاب هذا الاتجاه يركزون على العوامل الثقافية ويفسرون نظريتهم من فكرة أنن الشر باختلاف اجناسهم كانوا يعيشون في جماعات محلية وفي مجموعات منطقة داخل حدود إقليمية معينة غالبا ما تضم عددا من الأسر وبفضل نواحي ثقافية كالعادات والتقاليد والقيم فالجماعات الأولية تدرك ما يخدم مصالحها وهذا ما جعلها تتخذ وسائل تضمن لها الاستقرار والبقاء كتطبيق قواعد تحريم الزنا بالمحارم وتوصلوا إلى نظام من أجل التعاون والتضامن ورعاية الأطفال وتربيتهم وهذا كله من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معيشية[2].

إن هذا النوع من الزواج يؤدي وظيفة هامة إذ يعتبر وسيلة الاستمرار من خلال تعزيز التبادل التجاري بين القبيلتين ومنه نتوصل إلى أن كلا من النظامين لهمما وظائف معينة تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تماسك وتساند الجماعة ومن خلال الدراسات المختلفة التي قام بها الباحثين والأنثروبولوجيين المحدثين يتضح رفضهم للاتجاه التطوري حيث يرجع علماء الاجتماع والانثروبولوجيا اختلاف أشكال الزواج وأنماط الأسر وأنساق القرابة إلى الظروف الاجتماعية السائدة لكل مجتمع على حدى وليس إلى درجة تطوره.

بصفة عامة يمكن القول أن الوظيفيين يؤكدون أنه بعد انتقال كثير من المجتمعات من مرحلة ما قبل الصناعة إلى مرحلة بعد الصناعة تقلصت أهمية الزواج المفضل الذي يكون داخل الدائرة القرابية وفق

[1]– فاتن محمد شريف، دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مرجع سابق، ص 38.

[2]– محمد علي الجوهري، الانثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية، مرجع سابق، ص 284.

معايير وتقاليد الأسرة الممتدة لألأن المجتمع الحضري أعطى صبغة جديدة لهذا النمط من الزواج الذي تغيرت ممارسته ضمن جملة من التحولات التي شهدتها الأسرة من تقلص حجمها ضعف علاقات القرابة وانخفاض دورها في عملية الضبط الاجتماعي كما ساهمت عوامل التنمية الاجتماعية في خلق ممارسات مغايرة كتعليم المرأة ودخولها ميدان العمل وحرية الاختيار في الزواج الانفتاح على العالم الخارجي كلها عوامل ساعدت على التحرر من قيود وسيطرة العائلة مما يساهم من الانخفاض التدريجي لإقبال الأفراد على الزواج القرابي.

رابعا: تعريف الزواج الداخلي:

هو أحد أبرز الأنظمة في اختيار شريك الزواج على أساس القرابة كما تكشف عنه الدراسات السوسيولوجية والألأنثروبولوجية.

أين يضع المجتمع قوانينا تفرض على أفراده أن يتزوجوا من داخل جماعة محددة أين تم اختيار الزوج والزوجة من داخل نفس الجماعة الاجتماعية ويطلق علماء الاجتماع على هذا النمط الزواج الداخلي "Endogamy" وترجعع كلمة Endogamy إلى كلمتين يوناننيتين وهما Endo بمعنى داخلي gamos بمعنى زواج[1].

كما يطلق علماء الاجتماع الأضواء على النظام الذي يفرض على الفرد أن يتزوج من داخل دائرة معينة ينتمي إليها بالقرابة ليحتفظ بخصائص أصوله[2].

والزواج الداخلي هو الزواج من داخل جماعة معينة مثل فئة القرابة قبيلة طبقة اجتماعية أو "طائفية دينية"[3].

[1]– نبيل السمالوطي، الدين والبناء العائلي، جدة: دار الشروق، 1981، ص 144.

[2]– إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، معدم العلوم الاجتماعية، مصر: الهيئة العامة للكتاب 1975، ص 47.

[3]– عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998–1999، ص 116.

وعرف أيضا أنه « نوع من الممارسات المرغوبة أو المرسومة للزواج من داخل جماعة قرابية قد تكون عشيرة أو قبيلة أو قرية أو طبقة اجتماعية وهو بذلك يمثل نقيض المبدأ الخاص بالزواج الاغترابي من خارج الجماعة »[1].

أما "فردريك معتوق" فيقول في معجم العلوم الاجتماعية عن الزواج اللحمي: « هي القاعدة التي تقتضي بأن يتخذ الفرد شريكا لحياته ضمن الجماعة التي ينتسب إليها ويمكن أن تكون الجماعة المقصودة إما مجموعة أقارب أو متحد يعيش في منطقة محددة أو جماعة من الناس يتشاطرون هوية أو قومية واحدة»[2].

خامسا: تعريف الزواج الخارجي:

يختلف هذا الزواج اختلافا كليا مع الأول فهو يسمح للفرد بأن يختار ويتزوج من خارج نطاق الجماعة والأسرة أو القبيلة[3].

فلا يجوز حدوثه بين أعضاء القبيلة أو العشيرة لانتمائهم إلى نفس الطوطم فهم يعتبرون أخوة واحدة ويحرم زواجهم ولا بد من زواج خارجي[4].

سادسا: أثر التغيرات المجتمعية على الزواج

تشير العديد من الدراسات السوسيولوجية التي أجريت حول الزواج إلى أن هذا الأخير شهد تغيرات ملموسة فيما يخص الظروف المساعدة على وجوده حيث أصبحت الأسرة اليوم تعيش وسط تغيرات عديدة مما أثر على تكوينها وبنياتها المختلفة في ظل تحولات مادية وفكرية وإعلامية الأمر الذي جعلها واقعة أحيانا أمام اختيارات كثيرة في مجتمع تسيطر عليها مشاكل التطور والتحول والثورة على التقاليد البالية والعقليات المقاومة للتغير والتحول.

وأمام التغير السريع الذي حطم ككل هياكل الزواج التقليدي والذي لم يعد يتماشى ومتطلبات العصر الحديث سعت الأسرة في المجتمع الحضري إلى أعادة بناء هياكلها الزواج العصري والبحث عن نوع جديد

---

[1]– جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة: المشروع القومي للترجمة، 2000، ص 796–797.

[2]– فردريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، لبنان: أكاديميا، 1998، ص 143.

[3]– عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: 1981، ص 109.

[4]– سناء خولي، مرجع سابق، ص 53.

يتكيف مع الظروف الحضرية ويتماشى ومقتضيات العصر والتي فرضت على الأسرة أسلوب عيش جديد وهو ما تؤكد العديد من الدراسات السوسيولوجية التي تشمل نوعية واسعة من الاتجاهات والتي تؤكد وجود جملة من التغيرات التي تفسر الاختلافات التي تظهر بمرور الوقت في نسق الأسرة بصفة عامة والزواج بصفة خاصة.

لا يمكن إذن فهم الزواج كظاهرة منعزلة بل لا بد من النظر إليه في ضوء ما يصيب النظم الاقتصادية السياسية والثقافية والدينية من جراء التغير والتحول الذي شهدته لأنها عوامل لها تأثير فيما يلحق بأسر من التغيرات مست العلاقات والروابط العائلية فالأسر اليوم داخل الوسط الحضري تعيش اهتزازات كبيرة ولا بد ان تتوقع ما ستتعرض إليهه من صعوبات قد تبلغ درجة الصراع القيمي والمفهمي ويمكن لنا أن نفصل العوامل بشكل التالي.

أ) أثر التغير الثقافي والاجتماعي: للعامل الثقافي دور فعال في هذا الإطار فالانفتاح على العالم الخارجي يحرر الفراد تدريجيا من سيطرة وسلطان العادات والتقاليد حيث ساهم بشكل كبير في إحداث تغيرات عميقة داخل الأسرة هذا الانفتاح كان نتيجة جملة من العوامل منها دور الاتصالات المتعددة (الملتيميدي) من خلال ما أفرزته التكنولوجيا الحديثة في تحقيق الاتصال بالآخرين عن طريق الأقمار الصناعية والإنترنت وغير ذلك من الوسائل الاتصالية الأخرى التي كان لها تأثير في تغيير عقليات الشباب وثم التأثير ففي كل الظواهر التي تحيط بالمجتمع ومنه ظاهرة الزواج حيث فتحت فضاءات للتعارف بين الجنسين قبل الزواج.

كما أن التقدم العلمي وانتشار التعليم والتربية ساهما في عملية التنشئة الاجتماعية للفراد وخاصة في مجال رعاية الأطفال والشباب وتكوين شخصيتهم وتهيئتهم لحياة عصرية ذات طابع يختلف عن طابع الحياة الذي ساد المجتمعات التقليدية اين كان الفرد مسلوب الإرادة شخصيته مطموسة وذائبة في شخصية الأسرة إلى حد بعيد.

إن الوعي الثقافي جعل الفرد يعتقد أن مسألة الزواج تتعلق به شخصيا لا بأهله فتعلم المرأة وخروجها للعمل وانتشار ظاهرة الاختلاط سواء في المؤسسات التعليمية أو المهنية وتبادل الآراء وظهور حركات تحر المرأة وبرامج تنظيم السر كلها تشكل عوامل لها تأثير حالي ومستقبلي على نمط الأسرة في المجتمع الحضري وهو ما ساهم في خلق ظواهر جديدة كتأخر سن الزواج وتزايد نسبة العزوبة ويبدو أن مجال الاختيار لم يعد يجعل الزواج الداخلي ذلك الزواج المفضل فاختيار الشريك لم يعد بدوره محصورا في نطاق ابنة العم أو الخال بل ظهر أسلوب الزواج وما ساعده في ذلك الاعتبارات السابقة انتشار التعليم اتاحة فرص العمل

للمرأة لقد توصلت دراسة "فاروق إسماعيل" إلى نتائج مؤكدة لما سبق حيث أن نسبة الزواج من بنت العم قد تناقصت حيث وصلت نسبة الذين ارتبطوا في الزواج الأول 41.6% من عدد زيجات العينة ثم انخفض الاقبال عليه في الزواج الثاني بنسبة 9.4% والزواج الثالث بنسبة 3.2%[1]. واتضح ذلك جليا بين الطبقات المثقفة والمتوسطة (المهندسين الأطباء والمحامي) خاصة في المدن الكبرى والأوساط الحضرية فمسألة الزواج واختيار القرين لم تعد تتطلب موافقة الأهل والأقرباء وإنما أصبحت هذه الفئة مؤهلة لاختيار شركائهم بأنفسهم كما أصبح بإمكانهم الزواج بأجنبيات لمن يهاجر إما للعمل أو لطلب العلم إذا لم يعد هذا الزواج مرفوضا بالشكل الذي كان عليه من قبل وهذا ما أتاح فرصة التعرف على ثقافات أخرى مما الفرد من الزواج خارج الدائرة القرابية بل خارج الدائرة الدينية وهذا يمكنهم من تحديد الصفات أو المميزات على أساسها يختار الشريك كالمستوى التعليمي والثقافي إضافة إلى الأخلاق والجمال والنسب المشرف...إلخ.

فالتغيرات الاجتماعية لعبت دورا هاما لصالح الفرد من خلال إضعاف دور المجموعة في مسألة الزواج وترك الأولوية للفرد بأن يتزوج بمن يريد فإذا أراد أن يتزوج من خارج عائلته أو عقيدته الدينية أو طبقته الاجتماعية فهذا شأنه وبهذا المعنى تكون السلطة في يد الفرد وحده فهو المسؤول عن نجاحه أو فشله دون التفكير طويلا في موقف المجتمع المحلي أو ظروف المجتمع الذي يعيش فيه فالتغيرات والتحولات التي عرفها الوسط الحضري أجبرت الأفراد اليوم على الخروج عن المعايير والأسس التي تحكم المجتمع التقليدي ذلك أن وعي الفرد وتطلعه إلى إبراز شخصيته يستوجب منه التخلص من قيود الأسرة الكبيرة بعد أن كانت فردية الأبناء ضعيفة جدا وشخصية الابن تذوب في شخصية والديه أو أسرته كما أشرنا إلى ذلك آنفا.

وعل هذا الأساس نجد أن الزواج في الوسط الحضري له وظائف مختلفة عن تلك التي توجد في النمط السابق في المجتمع الريفي القديم إضافة أنه يدعم مبادئ مختلفة منها الاستقلالية والاعتماد على النفس وهي من الأسباب التي تفسر الزواج على المستوى الاجتماعي فإن جميع المجتمعات تقبل أسسا معينة وترفض أخرى إلا أنه من المؤكد أن العوامل الشخصية للزواج تعمل من خلال حدود اجتماعية واضحة ووظائف يؤديها الزواج من خلال المضمون الثقافي والاجتماعي للمجتمع إضافة إلى هذه العوامل الاجتماعية والثقافية هناك أيضا العامل الاقتصادي الذي كان له اثر كبير في تغيير العلاقات الداخلية

[1]– فاروق إسماعيل، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة، سمة 1984، ص 124.

داخل الأسرة وخارجها وتبعا لذلك تغيرت القيم المتعلقة بالزواج وهذا ما سنتعرض له بالتفصيل في النقطة الموالية.

ب) أثر التغير الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أكثر العوامل استخداما في نظريات التغيير وله تأثير كبير على الزواج ويبرر ذلك من خلال غلاء المعيشة مقابل الدخل المحدود للفرد مع تعدد لوازم الأسرة وارتفاع تكاليف الزواج وهو أمر مرتبط بعدة أسباب منها تعلم البنت وتطلعها لحياة عصرية أكثر من الأجيال السابقة وهو ما ساهم في صعوبة تحقيق الزواج وفق المتطلبات الجديدة وأدى إلى جملة من التغيرات في هذه الظاهرة من ذلك ارتفاع سن الزواج وتراجع معدلاته إذ أن أي تغير في الدخل الفردي يمكن أن يؤثر في الأسرة أو الأنماط الأسرية حيث ذكر "وليام جود" كلما اتسع نطاق النسق الاقتصادي من خلال التصنيع تضعف روابط القرابة وتتفكك أنماط وحدات البدنة يظهر هناك ميل إلى قيام شكل من أشكال النسق الزواجي ومع ذللك فإن النظر إلى العامل الاقتصادي على أنه التفسير الوحيد أو الأهم للتغيير الأسري أو الزواجي أمرا غير ممكنا ومازال حتى الآن موضوعا للحوار[1]. لا يمكننا التعرض إلى أثر التغير الاقتصادي بدون أن نشير إلى عامل مهم ساههم في خلق قيم جديدة أثرت في أسلوب الاختيار للزواج واتجاهاته ألا وهو العامل التكنولوجي.

ج) أثر التغير التكنولوجي: لا يمكن أن نتجاهل دور العامل لتكنولوجي على تغير الزواج لأن هذا العامل له تأثير مباشر وآخر غير مباشر على الأسرة فإذا حاولنا معرفة التأثير غير المباشر فإنه يظهر من خلال مستوى التحضر ودرجة التصنيع ونمو المدن أما التأثير المباشر فيبرز من خلال الأدوات المنزلية ووسائل الترفيه المختلفة وكذلك الاكتشافات العلمية في مجال الطب والدواء أن للتقدم التكنولوجي تأثيرات متعددة على الأسرة بصفة عامة والزواج بصفة خاصة من حيث البنات والوظائف فحجم الأسرة وأساليب التكنولوجيا الحديثة أخذت تميل إلى التناقض باستمرار وهذا ساهم بانتشار شكل اسرة النواة وهو ما ينعكس بصفة مباشرة على الزواج كل هذه العوامل شكلت تغيرا النظرة إلى الزواج كعلاقة دائمة وينتج عن ذلك تداخل مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية حيث أنه عند دراسة الزواج لا بد من ربطه بالأسرة أو نوع علاقاتها أو مستواها الاقتصادي أو مشاكلها كل على حدى كمدخل لقياس التغير فيها لأن دراسة موضوع مثل التغير يقتضي الربط بين هذه البينات جميعا.

[1]– سناء الخوالي، الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق، ص 404.

والملاحظة أن المجتمعات العربية الإسلامية لا تزال تعاني من صراع بين القديم الجديد وخاصة في المجتمعات الحضرية ونعني بالقديم الإطار الثقافي التقليدي بينما الجديد يتمثل في المنظومة الثقافية ذات المنشأ الأوروبي والتوجه الغربي والتي دخلت إلى المجتمعات المسماة بالتقليدية عن طريق العديد من المؤثرات والوسائل وخاصة تلك التي أشرنا إليها سابقا بتكنولوجيا الاتصال التي باتت تلعب دورا مهما في نقل الثقافات بين المجمعات وأن الأزمة هي أزمة توفيق بين مقتضيات هذا الواقع وبين ما ترسب في ثقافيات المجتمعات التقليدية من معتقدات وقيم وتصورات وظل الصراع مرتكزا في دائرة العادات والقيم الجماعية ولئن تعددت المواقف من الزواج فهو يبقى النظام الاجتماعي الذي يتصف بقدر كبير من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية لأنه يعد من بين الوسائل المهمة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم حياته.

ومما تقدم يمكن القول أن نظام الزواج في القديم لم يعرف تغيرات بنفس الوتيرة عما نلاحظه في الوقت الحاضر للأسباب التي حاولت شرحها سابقا فنسبة الزواج بين الأقارب أخذت بالانخفاض تدريجيا خاصة في المدن وبين الطبقات المثقفة نتيجة للعالم والانفتاح على الخارج والهجرة وتحسن المواصلات والتوظيف أو العمل خارج نطاق الأسرة والتشييد على أهمية الاختيار المستقل بصيغة أخرى أن انخفاض نسبة الزواج الداخلي القرابي مرهون بمدى أهمية العوامل التي كانت تشجع على ذلك والتي سبق وأن ذكرناها ومنها المحافظة على الأملاك والثروة ضمن الأسرة وتعزيز وحدة الأسرة وترابطها وتوثيق العلاقات بينها مع تخفيض قيمة المهر والإبقاء على البنت قريبة من أهلها والتقليل من احتمالات الطلاق.

خلاصة الفصل:

يعد عرض اشكال الزواج قديما وتحديد مختلف التغيرات التي شهدتها السرة بشكل عام ونمط ازواج بشكل خاص في شتى الميادين يبقى أن نتعرض لأهم الاتجاهات النظرية المفسرة للزواج والتي يمكن ان تعطي موضوع بحثنا منها الاتجاه البيولوجي النفسي والاتجاه الاجتماعي وسنشير إلى بعض العلماء الذين خاضوا في الاتجاه التطوري ومنهم "ماكلينان، مورجان، ودوركايم" حيث قدموا نظريات تخدم موضوع بحثنا ومن خلال ما تعرضنا له سابقا يجب علينا التقرب إلى واقع المجتمع الجزائري ومعرفة ما إذا الزواج القرابي الجزائري عرف نفس التحولات والتغيرات الاجتماعية التي عرفتها الدول العربية مع الإشارة إلى العوامل المؤثرة السوسيوثقافية والاقتصادية.

الفصل الثالث:

الزواج في المجتمع الجزائري

تمهيد:

نهدف من خلال هذا الفصل توضيح تأثير القرابة على نظام الزواج ومنن أجل تحقيق هذا الغرض استعرضنا صور الاختيار الزواجي فمن خلالها تظهر جليا علاقة القرابة بالزواج وتناولنا بالتحليل أثار زواج الأقارب باعتباره نمط من أنماط الاختيار الزواجي وانتقلنا في نقطة لاحقة إلى توضيح تأثير القرابة على نظام الزواج في المجتمع الجزائري لنتمكن في الأخير من إبراز خصائص الاختيار الزواجي.

أولا: تأثير القرابة على الاختيار الزوجي

يتجلى تأثير القرابة على نظام الزواج في صور الاختيار الزواجي والتي تظهر في أي مجتمع نتيجة لعدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وهذا ما سنراه في النقطة الموالية.

1- صور الاختيار الزواجي: يخضع الاختيار الزواجي ويرتبط ارتباطا وثيقا المجتمع وعلى ضوء هذه الثقافات نتجت له عدة صور في الممارسات الاجتماعية وهناك نوعان سائدان في جل المجتمعات وهما الاختيار المترتب والاختيار الحر ويعرفان كذلك بالاختيار الأسري والاختيار الذاتي.

1-1 الاختيار الأسري (المرتب): يعتبر هذا النمط من الاختيار الزواجي النمط السائد في العصور القديمة والوسطى وحتى في العصر الحديث كما أنه النمط المميز في البيئات غير الصناعية وفي المجتمعات النامية.

وأوضحت الدراسات الخاصة بالزواج سواء تلك التي قام بها علماء الانثروبولوجيا أو علماء الاجتماع أن الزواج ليس مجرد تعاقد بين فردين ولكن يعتبر في نفس الوقت تعاقدا بين أسرتين وفي هذه الحالة غالبا ما تمر الأسرة على أن يتزوج أبناؤها بأفراد يماثلوهم في العقيدة الدينية وفي عضوية الجماعة وفي المكانة الاقتصادية الاجتماعية.

ويمثل زواج الأقارب أحد الأنماط المعبرة على ذلك ومن بين صور الزواج المفضل ما نجد ففي أغلب بلاد العالم (وخاصة مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص) وخاصة تلك التي تتحتم فيها تقاليد القرابة إلى حد كبير فإن الزواج المفضل يكون محددا على نحو أكثر دقة كما يعد بصورة أكثر صرامة[1].

وفي الأزمنة الحاضرة يتم الزواج عامة ضمن الجماعة المصغرة كالحي أو القرية أو القبيلة كما يتم في غالبيته ضمن الطائفة الواحدة ومن المواضيع التي حظيت بالكثير من الدراسة في هذا المجال ظاهرة الزواج من بنت العم ويذهب البعض على أنه الزواج المفضل تقليديا عند العرب كما يتضح ذلك من تلقيب الزوجة ببنت العم وهناك شكل آخر وإن كان أقل انتشارا يظهر في الزواج بين أبناء العمومة والخؤولة المتوازية (أي بنات العم والخالة) وهو منتشر بصفة عامة في العالم الاسلامي ولكنه أكثر انتشارا بين البدو وفي الجزيرة العربية "زهير حطب" أن البدو في الجاهلية عرفوا هذين النمطين من الزواج الداخلي والخارجي فيما عبر النمط الأول عن ميل بعض القبائل على الاحتفاظ بوحدتها القبلية وتماسكها الداخلي على نقيض

[1]- علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص 71.

النمط الثاني حيث رغبت بعض القبائل الأخرى بتحديد قوتها وتعزيز نفوذها عن طريق توثيق علاقتها مع الخارج[1]. والجماعات البدوية العربية تفضل الزواج الداخلي الذي يتم بين أطراف داخل الجماعة نفسها والزواج المفضل هو زواج ابنة العم التي تولد وتنشأ داخل الجماعة وهكذا تحتفظ الجماعة البدوية بالشباب الذكور داخل الجماعة فحسب وإنما تحمل من خلال هذا النظام على دعم علاقتهم مع أعمامهم وهي علاقة تكون قوية أصلا من خلال رابطة المصاهرة[2].

يفضل في كثير من أقاليم الصين مثلا الزواج بين أبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعة كأزواج إلا أن ذلك ليس شرطا مفروضا فمن الشائع أن يتزوج الأفراد من غير الأقارب ومع ذلك فإن الزواج من أبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعة يؤدي في المناطق التي يفضل فيها إلى تمكين العروس الجديدة من التكيف مع الأسرة المشتركة لزوجها بأقل قدر ممكن من الصعوبة والتوتر كما أنه تبيح للأسرة التي ترتبط عن طريق عدد من الزيجات أساسا راسخا لتحقيق التعاون الذي لم يكن من الممكن تحقيقه عن طريق آخر[3].

ويتضح مما سبق أنن الاختيار يكون أسريا عندما يكون الزواج مرتبا من قبل الوالدين والأقارب أين يتم الاختيار وفقا لرغبات الأب والأم أو أحد الأقارب ويرجع ذلك على كون مكانة الفرد كانت من مكانة السرة فهي مكانة موروثة وليست مكتسبة كما هي الأن في كثير من الحالات فإذا كانت الأسرة هي التي تكسب الفرد مكانته فمن حقها أن تختار له زوجته أو زوجه ولأن هذه الأسرة الصغيرة هي جزء من الأسرة الكبيرة أو الممتدة فلا بد وأن تختار الزوجة بمعايير ومقاييس الأسرة الكبيرة وكذلك يختار الزوج بمعايير ممثلة عند أسرة الزوجة وعلى ذلك فإن الأسرة الكبيرة في هذه الحال لها حساباتها الخاصة عندما تتقدم وتخطب لأحد شبابها فتاة من أسرة أخرى وكذلك فإن قبول أسرة الفتاة يتمك طبقا لحساباتها الخاصة أيضا إذن فهو زواج مرتب وله حساباته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد يحدث في بعض الحالات أن يفصح الشاب عن رغبته في الزواج من فتاة معينة أو قد يبدي رأيه فيمن اختارتها أسرته كزوجة له لكن يظل قرار الاختيار في يد الأسرة[4].

---

[1]– بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر– بحث استطلاعي اجتماعي–، مركز بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 201.

[2]– علياء شكري، مرجع سابق، ص 83.

[3]– المرجع نفسه، ص 72.

[4]– علاء الدين كفافي، الارشاد والعلاج النفسي الأسري، مصر: دار الفكر العربي، 1999، ص 420.

ويمكن ذكر مميزات الاختيار الزواجي المرتب في النقاط التالية:[1]

- إضافة إلى كونه تأسيسا لأسرة جديدة فهو وسيلة لاستمرارية وثبات الأسرة القائمة.
- اختيار الشريك من أسرة مشابهة في المكانات الاقتصادية والاجتماعية والدينية.
- الارتكاز على الرغبة في إنجاب الأطفال وخاصة الذكور.
- يعتمد على تقدير كبير لمقدار مهر العروس وكذا سمعة جماعة العريس القرابية.
- الاتفاق يتم بين أسرتي الشريكين أي الاختيار والقبول هنا يتجاوز دائرة الفردين المعنيين بالموضوع مباشرة إلى مصالح الأسرتين أو حتى مصلحة القبيلتين.
- وفي بعض الظروف فإن العريسين لا يلتقيان قبل يوم الزفاف.
- يسود بكثرة في الريف عنه الحضر وعند الطبقات ذات المستوى التعليمي الضعيف عنه في الطبقة المثقفة والمنتسبين للفلاحة عنه في المناصب التقنية والفنية والإدارية.
- يتخذ في الغالب طابع الأندوجامية فهو سترة الفتاة صيانة شرف عائلتها.
- ارتباط هذا الأسلوب من الاختيار بالعادات والواجب والتقليد والرأي العام والقانون.
- يعطي أدنى اهتمام لعاطفة الحب أو الاتصالات الشخصية الحميمة بين الشريكين.
- الحرص على الزواج في سن مبكرة لصيانة الطرفين من ضغوطات الانحراف الخارجية والداخلية.

2-1 الاختيار الحر: أصبحت رابطة الزواج اليوم تقوم على الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة وهذا نتيجة للتحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسيطرة الطابع الفردي على المجتمعات الحديثة ويقوم الزواج على الأسلوب الشخصي أو الذاتي للاختيار الزواجي وعلى رغبة الفرد الشخصية في اختيار شريك معين وهنا يكون تدخل الآباء والأقارب أقل تأثيرا في توجيه عملية الاختيار إذ أن القرار الأخير يعود إلى الشخص المعني بالزواج سواء أكان رجلا أو امرأة.

ويعتبر المجتمع الأمريكي من أبرز المجتمعات الذي يتحقق فيها هذا الأسلوب الذاتي في الاختيار للزواج حيث يكون الاختيار للزواج حيث يكون الاختيار مسألة شخصية محضة يكون رأي الآباء استشاريا وتواجد الاختيار الذاتي في المجتمعات الأكثر تعقيدا أو التي يقل فيها وينحصر دور الأسرة ي ممارسة عمليات الضبط على أفرادها ومراقبة تصرفاتهم.

[1]– كمال بلخيري، عوامل وآثار تأخر زواج الجامعيين، "رسالة ماجستير"، جامعة باتنة: قسم علم الاجتماع، 2000-2001، ص 90-91.

ومن مميزات هذا الأسلوب من الاختيار الزواجي:[1]

- أنه يقوم في الدرجة الأولى على رغبة الفرد الشخصية كأهم عامل يحدد الشريك ويكون لتدخل الأهل أو الوالدين تأثير أقلا في الاختيار.
- يتبع الاختيار الشخصي عادة الاستقلال في السكن من عائلة الزواج.
- يسبق موعد الزواج فترة من التعارف وتبادل العواطف والمشاعر ووجهات النظر حول فلسفة الحياة لكلا الطرفين.
- يأخذ في الغالب طابع الايجزوجامية فيختار الفرد من الجيران أو زميلة الدراسة أو رفيقة العمل التي تلائم اتجاهه وقناعته الشخصية.
- ارتكاز هذا الأسلوب من الاختيار الزواجي على الحب الرومانتيكي في الدرجة الأولى.
- يعتمد على تخطيط الطرفين المباشرين لمستقبل حياتهما الزوجية.
- تقدير واسع لمسؤوليات الزواج والتزاماته واتساع أنواع الصرف والاتفاق وزيادة أسباب الترفيه.
- تقلص حجم الأسرة نظرا للاستقلال السكني.
- توازن عاطفي واجتماعي أحسن بين اللزوجة والزوج.
- تحكم في تربية الطفال كون الزوجين فقط مسؤولين عن تربيتهم.
- توازن أكبر في العلاقات بين العائلتين.

وأخيرا يمكن القول أن الاختيار الذاتي للزواج مهما كان فرديا وشخصيا فإنه لا يمكن أن يغفل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية في البيئة ولا حتى رغبات الأهل وتوجيهاتهم ومقتضيات المنصب والمكانة الاجتماعية فهذه العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية تكون عوامل هامة حين يختار الفرد شريك حياته لن الزواج إذا كان يشبع حاجات فردية عند الزوج والزوجة فإن الزواج نفسه نظاما اجتماعيا ثقافيا اختص به الإنسان بين سائر المخلوقات فهو يخضع لما تخضع له نظم الاجتماعية الأخرى وينال صاحبه من قبول وتأكيد أو معارضة ورفض بقدر ما يتعامل معه النظام على أساس الأسلوب والطريقة التي حددها المجتمع[2].

[1]– كمال بلخيري، مرع سابق، ص 92.

[2]– علاء الدين كفافي، مرجع سابق، ص 422.

ثانيا: تطور العائلة الجزائرية

قطعت العائلة الجزائرية عبر تاريخها إلى عصرنا الحاضر مراحل شاقة من التطور وشهدت أحداثا كثيرة وتغيرات جمة باختلاف الأزمنة وباختلاف المدنيات التي طرأت عليها وذلك في أمور عدة أبرزها التطور في نطاقها وفي ووظائفها والدعائم التي تقوم عليها ومراسيمها ونظم الزواج فيها وفي نظام الزعامة وفي نمط إقامتها وكل ما يخص حياتها الاجتماعية.

بالرجوع إلى التاريخ نجد الكتابات التاريخية الأركيولوجية تفسر كثرة الأدوات والأسلحة وأصداف الحلزون في مراكز عصور ما قبل التاريخ على أنه كان للأفارقة حياة اجتماعية منذ أقدم العصور و«الخلية الأصلية في المجتمع البربري هي العائلة الاكناتيكية (La famille agnatique) وهي العائلة التي تقوم على نسب من ناحية الأب أو الذكور بصفة عامة»[1]. يتولى في هذه البنية العائلية كبير المجموعة ممارسة سلطة مطلقة على كافة أعضاء العائلة الإكناتيكية ويشرف كل أب على شؤون أفراد عائلته فيخص نسائه بالأعمال الحقيرة ويبيع بناته إلى من يقدم أعلى الأثمان ويزوج أبنائه بمن يشاء.

ومن فوق العائلات الأكناتيكية ومجموعة العائلات الرعوية وجمهوريات القرى توجد القبائل وهي عبارة عن دول صغيرة وحدت مفهومها للدفاع والهجوم وتحتفظ مجموعة العائلات الاكناتيكية باستقلالها حتى ضمن القبيلة وتوفد نوابا عنها لمجلس مشترك[2].

وهكذا تشكل عبر قرون سحيقة النظام الأبوي الذي يميز النظام العائلي الجزائري ويقوم على العنصر الذكوري أو الرجالي الذي يمثل القوة الدفاعية للقبيلة لأنه محور الأعمال الزراعية والري يحتاجون إلى طاقة بشرية متزايدة وبالأخص طاقة ذكورية تستعمل في الحراثة والفلاحة وأعمال الري وبقية الأشغال المتعلقة بالعملية الزراعية وهذا التحول التاريخي تزامن مع تحول مهم في بنية نظام القرابة والعائلة فتكون تدريجيا عبر عدة قرون النظام الأبوي الذي يتميز بالتركيز على الخصوبة وخاصة إنجاب الذكور الطاقة الضرورية لإنجاز الأعمال الزراعية القاعدية من أعمال ري تجفيف المستنقعات ويقوم (النظام الأبوي) على قدرة الدفاعية وعلى الزواج اللحمي لزيادة تماسك وتجانس المجموعة العشائرية المحلية تحديد هويتها والمحافظة على وحدة واتساع مجال رزقها (الأرض الماشية) وعلى السلطة الأبوية التراتبية التي تعتمد على التغليب

[1]– محمد المختار بوراكي، "السلطة الأبوية وحركة التغيير الاجتماعي"، رسالة ماجستير، العراق: قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، 1986، ص 141.

[2]– المرجع نفسه، ص 141.

جنس على آخر والكبار على الصغار وعلى مراقبة صارمة للنساء وسلوكهن الاجتماعي وشرفهن في مواجهة الأخطار الخارجية وخطر الانقسام وتشتت الملك وخطر فقدان النساء كعنصر أساسي في عملية إعادة إنتاج المجموعة وتوسعها[1].

يتضح أن النظام الأبوي شكل الدعامة الأساسية للسلطة الأبوية في العائلة الجزائرية ليكون القاع التاريخي الاجتماعي للوضع الاجتماعي العالي للرجل والوضع الدوني للمرأة كانت هذه إطلالة موجزة على نظام العائلي فمعرفة التحولات والتغيرات التي مست الأسرة الجزائرية يعتبر أمرا مهما لفهم خصائص النظام العائلي وهذا لن يكون مجديا إلا بمعرفة وضعيتها قبل دخول الاستعمار الفرنسي لأن هذا الأخير هو الذي عمل على تفكيك البنى التقليدية العائلية في المجتمع الجزائري (خاصة القبيلة) فهي التنظيم الأكثر بروزا والأكثر قدما في مجتمعات المغرب العربي بما في ذلك المجتمع الجزائري وكان يحكم كل قبيلة شيخا كبيرا في السن فهو بمثابة الزعيم الروحي لها وهو وحده يتولى أمور تسييرها ماديا معنويا وهو مسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وفض النزاعات التي تحدث داخل القبيلة.

أدى دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر إلى إحداث خلل وعدم التوازن وذلك من خلال سياسة التفكيك الدرامية التي حصلت للبنى والهياكل الاجتماعية في المجتمع الجزائري نتيجة للصعوبات التي واجهت الاحتلال الفرنسي مما أدى به إلى القضاء على التنظيم القبلي وتعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة وهكذا اعتبرت القبيلة الجزائرية في حالة احتضار منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر لقد عمدت فرنسا إلى تفكيك النسيج الاقتصادي واستبدال المنظومة القيمية والعلائقية في الريف الجزائري[2].

كل هذا أدى إلى تغيرات سيسوثقافية من تهميش للمجتمع المحلي واضطراب في المفاهيم فلاحية بدون فرحين حضريون بدون مدنية[3].

أدى التحطيم الحاصل في الدين والهياكل الاجتماعية إلى تحطيم الروح الجماعية والعلاقات العائلية (الوحدة واللانقسام في النظام الجزائري).

وعمدت فرنسا إلى إصدار قوانين للاستيلاء على الملكية العقارية للقبائل وتشجيع الملكية الخاصة لتسهيل إدخال المستوطنين واعتبرت نفسها الوريث الشرعي للأحباس وأراضيي البايلك وكان لهذه القواني

[1]– محمد المختار بواركي، المرجع نفسه، ص 142–143.

[2]– محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 101.

[3]– المرجع نفسه، ص 102.

اثار سلبية من أبرزها إبعاد الفلاح الجزائري من العلاقات القربية فقد انحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية والمجتمع لم يعد ذلك الكبل المبني الهرمي بل مجموعة من الأفراد المتع.... إلى بعضهم البعض فبظهور الملكية الفردية محل الملكية الجماعية انتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي، ومن هنا بدأ توسيع السلطة الأبوية في المجتمع الجزائري[1]. وظهور النظام العائلي في شكله الموسع، والذي يتكون من سلسلة من العوائل المتلاحقة التي يجمعها منزل واحد الدار الكبيرة وذات وظائف متعددة سواء داخل المنزل أو خارجه، وكانت تستدعي هذه الحياة التعاون بين أفراد العائلة جميعا، فيتزوج الأبناء ويستمرون في منازل آبائهم، بل كانت تضم أبناء العم والخال الذين يعتبرون كجزء من العائلة، غير أن العائلة من حيث هذا الحجم لا تنمو إلا ما لا نهاية بل انقسمت الخلية إلى أجزاء مشابهة للأصل، يكون لكل جزء نفس الخصائص وننفس الدور والمركز في البناء الاجتماعي أي انقسمت إلى عوائل وتكبر هذه الأخيرة على مر الزمن، وأصبحت تكون عائلات صغيرة وفي وجود الأب يعيش معه أبناؤه المتزوجون وقد ينجب هؤلاء أبناء يتزوجون وينجبون بدورهم، ومع هذا يظلون يعيشون معا ويعملون معا في نفس البيت تحت السلطة الأب. فإذا مات صاحب السلطة تظل الأخوة يعيشون ويعملون معا تحت رئاسة الأخ الأكبر وتكون هذه هي القاعدة[2].

إذا كانت السمة المميزة للعائلة الجزائرية هي استمرار الأنماط الأساسية للروابط القبلية في تنظيم العائلة وعلاقاتها، فالسلطة التي يمارسها الأب ما هي في حقيقة الأمر إلا استمرار للسلطة التي كان يمارسها أجداده وأسلافه. وفي هذا الإطار يكون نظام السلطة الأبدية دقيقا جدا ومبني على التفرقة بين الجنسين رجل وامرأة، وكان بين هذين الجنسين (العالميين) عالم الرجل وعالم النساء فاصل يصعب اختراقه من طرف الرجل والمرأة وذلك باعتبار المرأة عنصرا خطيرا يمكن أن يؤدي إلى الحط من الشرف العائلة ومكانتها كانت تفرض عليها رقابة صارمة فيما يتعلق بسلوكها (النقاء الأخلاقي والجسدي) وبرزت مكانة الرجل الذكر باعتباره المسؤول ماديا عن العائلة وتلبية متطلباتها والإشراف على شؤونها وأوجد هذا الوضع تفاوتا في القيمة الاجتماعية المنسوبة لكل منهما فالمرأة مكانها المنزل وهي المسؤولة عن التنظيم المنزلي من أكل وغسيل فمحيط المرأة ضيق جغرافيا وبشريا فهو لا يتعدى البيت ومكانة إقامة الأجداد في هذا الاتجاه الرجال يتقاسمون العالم الخارجي والنساء يعشن عالما أكثر داخلية.

[1]– كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 63.

[2]– محمد المختار بوراكي، مرجع سابق، ص 206.

وهذا ما يؤكده "فرانز فانون" بقوله « أنه يوجد من خلف النظام الأبوي نظام أموي خفي »[1]. وكان للثورة الجزائرية دورا حاسما في تغيير بعض ملامح النظام العائلي « فالعائلة بدأت تتجدد نتيجة المستجدات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المفروضة من طرف المستعمر كما كانت الثورة عاملا ديناميكيا في تغيير وضعية العائلة الجزائرية وذلك بالتعديل الحاصل في الأدوار والمكانات وخاصة مكانة المرأة بحيث خرجن من المنزل وأصبحت تشارك في العمل الثوري »[2].

« كما أن الثورة تميز بالالتحام حول أهداف الحركة الوطنية الشيء الذي أدى إلى الوعي بالمصالح العليا التي تتعدى تلك المتعلقة بالعائلة وهذا ما أدى إلى تغير اجتماعي جد ثري في المجتمع الريفي »[3].

وبعد الاستقلال ونتيجة للتحطيم التدريجي الذي تعرضت له البنية العائلية التقليدية برز إلى واقع المجتمع الجزائري بناء عائليا له بعض مميزات البناء القديم وتتمثل هذه الخصائص في اللانقسام ومشاعية الملكية إضافة إلى النمط الموسع القائم على الخط الأبوي. وعلى الساحة السياسية تبنت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال انجاز المشاريع التنموية الاقتصادية وتحسين المستوى المعاشي وتوسيع قاعدة التعليم وهكذا بدأت العائلة كبنية تقليدية تتعرض لبعض التغيير نتيجة لتوسع نطاق الخدمات وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة واتساع نطاق الوظائف البيروقراطية مما أدى بالدولة الجديدة إلى سلب مهام كثيرة كانت في الماضي القريب من اختصاص العائلة وكان للحركة السكانية التي شهدتها الجزائر منذ 1962م وحتى الأن والتي كانت باتجاه واحد من الأرياف إلى المدن طلبا للأجر المنتظم والعمل الصناعي في المدينة ونتج عن هذه الحركة بالطبع تغييرا في محل الإقامة وبالتالي تغيير في طريقة الحياة فكان لكل هذه العوامل آثارا على البنية العائلية برزت في استقلال الأفراد وتأكيدهم على الحرية الفردية وحق الاختيار بعيدا عن تدخل العائلة وعلى مستوى الأسرة بدأت تتقلص إلى أسرة نواة.

1-1 بعض المظاهر الخاصة بالعائلة الجزائرية: يرى "صفوح الأخرس" أن خصائص العائلة العربية تمثل استمرارا وتطور التركيب وجد قبل ظهور الإسلام إلا أن كثيرا من وظائفه قد صقل تحت تأثير مبادئ الشريعة الإسلامية الحنيفة وبمعنى آخر أن تركيب العائلة العربية الإسلامية في القرن العشرين يجب أن

[1]- محمد المختار بوراكي، مرجع سابق، ص 196.

[2]- كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 64.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يفهم أنه نتاج لذلك التفاعل بين التنظيمات الاجتماعية العربية التي كانت تسود قبل ظهور الإسلام ومبادئ الإسلام الحنيف نفسها[1].

أ) ظاهرة الطاعة: من خصائص العائلة العربية على وجع العموم والجزائرية على وجه الخصوص مظاهر الطاعة بأشكالها المختلفة سواء تعلق الأمر بطاعة الصغار للكبار أو طاعة الأولاد للآباء أو طاعة الزوجات للأزواج فمما لا شك فيه أن مبادئ الإسلام تحث على الطاعة التي ترتبط بالعبادة ولما كانت الأسرة الجزائرية كما قلنا سابقا تتميز برسوخ النظام الأبوي فإن الأب هو أكثر الأشخاص احتراما وطاعة من طرف الأبناء والزوجة فالأب يحتل مركز السلطة والمسؤولية ويتمتع بمكانة خاصة وإليه وحده ينسب الأولاد فيحملون اسمه دون اسم عائلة الأم والأب ينتظر من جميع أفراد الأسرة بمن في ذلك الزوجة طاعة الاحترام والامتثال وعدم مناقشة فيما يراه مناسبا فهو يتجه إلى أفراد عائلته بالأوامر والنصائح والارشادات والتهديدات ويحتل الأب هذا المنصب باسم التقاليد الموروثة وباسم المعيل الذي يتكفل بالمنزل وإعالة أفراده وبهذا المعنى تكاد تكون ظاهرة طاعة الزوجة لزوجها والأبناء لوالديهم هي إحدى أبرز الظواهر في الأسرة العربية والأسرة الجزائرية بوجه الخصوص فلا تملك الزوجة حق مناقشة الزوج في قراراته أما بالنسبة للعلاقة بين الأب والابن فكان يسودها الاحترام التام للأب وعلى مبدأ (الحقيقة ملك الكبار) ولا مجال للمناقشة فيها وكان الحياء والخجل وعدم الكلام بصوت مرتفع أمامه من أهم الأمور التي يحرص عليها الأبناء في حضور آبائهم.

وهذا النمط من العلاقات نجده من القوي إلى الضعيف ومن الكبير إلى الصغير ومثل هذه العلاقات تميز المجتمع أيضا على حد تعبير "هشام شرابي" فالعائلة هي صورة مصغرة عن المجتمع فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة فالنزاع والتباين والتنافر هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة[2].

كما أن عمل الأب الذي يقتضي منه الغياب عن المنزل معظم اليوم فهذه الوضعية تبقيه بعيدا عن مسرح الأحداث اليوم للعائلة وفي هذه الحالة تتكفل الأم بشؤون أولادها ورعايتهم وتكون المسؤولة إلى حد ما عن اتخاذ قراراتهم.

---

[1]– صفوح الأخرس، "تركيب العائلة العربية ووظائفها– دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا–، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976، ص 20.

[2]– محمد المختار بوراكي، مرجع سابق، ص 138.

ب) ظاهرة السلمية (على أساس الجنس والسن): تظهر العائلة في المجتمع الجزائري نظام الانتساب في خط الذكور والذي يدعم ممارسات وخصائص كالهرمية سواء على أساس العمر أو على أساس الجنس "ففي الوسط العائلي الجزائرية السلمية في السن تلتقي مع السلمية في الجنس ومكانة الطفل تكون حسب سنه وجنسه بمعنى أن السلمية تبدأ بالأكبر سنا من حيث الذكور وعن طريقها يتكون الهيكل التنظيمي للأسرة بواسطتها يأخذ كل فرد دوره في الجماعة[1].

وإذا سلمنا بأن الأسرة هي أكثر المؤسسات المسؤولة عن تكوين الشخصية الأساسية لأفرادها وتصقل شخصية الفرد في العائلة الجزائرية ضمن هذا الإطار أو التنظيم الهيكلي والذي تطبعه العلاقات السلطوية ويظهر واضحا أن الأبناء في العلاقات التقليدية نادرا ما يشاركون أهلهم أسرارهم أو يستشيرونهم في حل مشاكلهم وكثيرا ما يلجؤون إلى أصحابهم واترابهم بدل أن يلجؤوا إلى أهلهم وإذا رجعنا إلى الدوافع التي كانت تدفع الأب بأن يحرص بصفة لبقة على حدود السلمية الأسرية خوفه أن تنشتر الألفة والمزاح فيصادق أبناؤه ويفتح لهم المجال للمناقشة والابداء بآرائهم ودخوله في تفاعل إيجابي مع أفراد عائلته الشيء الذي ينقص من هيبته وتسلطه وتشجيع اللامبالاة في الأسرة الأمر الذي يعاكس النموذج الاجتماعي للأسرة الجزائرية[2].

وفي هذا النوع من العلاقات الأب يضطهد الصبي فيما تسحق الأم شخصيته عن طريق الإفراط في حمايته أما البنت فتدفعها منذ طفولتها المبكرة إلى الشعور بأنها عبء وغير مرغوب فيها عن هذا الافراط في الحماية وهذه السلطوية في العقاب يؤديان إلى شعور الأبناء بالعجز والاتكالية والتهرب من المسؤولية[3].

كما أن اختلاف الأدوار في العائلة الجزائرية يكون بحسب اختلاف الجنس لذلك يتقيد على عضو في العائلة بالنماذج التي تحدد فعله وسلوكه وذلك حسب الجنس ذكر، أنثى. إن جنس الاناث في العائلة الجزائرية على العموم يفتقر إلى المركز الاجتماعي الذي يكون في أغلب الأحيان من نصيب الذكور فالمرأة والبنت لا تحظى بمركز اهتمام كما يحظى به الأبن الذكر وهذا يعكس إلى حد ما النظرة السلبية لجنس الإناث من طرف السلطة العائلية التي تؤكد على إبراز عنصر الذكور أكثر من تأكيدها على عنصر الإناث وهذا يعود إلى الحالة النفسية والاجتماعية للعائلة كالخوف من مستقبل البنت الذي يعكس أثره على العائلة

---

[1]– راضية لبرش، نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: قسم علم الاجتماع، 2001–2002، ص 50.

[2]– المرجع نفسه، صفحة نفسها.

[3]–

الأبوية هذه النظرة تؤكد مواصلة نظام السلطة الذكورية في العائلة الجزائرية. فالرجل العربي عموما يميل إلى إنجاب الأولاد أكثر من إنجاب البنات لأنه بالولد يستمر وجوده وتتكاثر عائلته وينتشر اسمه فالذكر يعتبر عماد المجتمع العربي ومحور حياته وقد اكتسب هذه المنزلة لأنه يحقق الحلم العربي المزدوج الخلود والاستمرارية. « أما البنت تبقى تحت سلطة أبيها وأمها ثم تحت سلطة زوجها وهذا ما دعي بعضهن إلى القول أن المرأة العربية كانت بغيره لا بذاته »[1]. فالفتاة تتطور في العالم الذي منح بالرجل للرجل فهي تدرك مبكرا الفرق الواضح بينها وبين أخيها الذكر إذ تصبح منذ ذلك الوقت خاضعة لأخيها ولا تستطيع أن ترفض له طلب وتستوعب منذ صغرها بأنها تعامل بطريقة تختلف عن تلك التي يعامل بها الولد فتحرم من أشياء كثيرة خاصة اللعب والاختلاط بالجنس الآخر بمجرد أن تظهر عليها علامات تسمح لها بولوج عالم النساء وتوضع تحت رقابة صارمة عكس الطفل الذي يشجع على اللعب والاختلاط بمن يشاء وذلك قصد تنمية مميزات الرجولة فيه والنقد يوجه للأنثى أكثر من الذكر خصوصا إذا تعلق الأمر بالعلاقات مع الجنس الآخر.

ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الذهنيات والأفكار لا زالت ماثلة في بعض الأسر الجزائرية الريفية منها والحضرية لأنها قيم رسخت عبر الأجيال في عقول الذكور والإناث ولكن انتشار المدارس والمعاهد والجامعات في كل أنحاء الوطن إضافة إلى خروج المرأة لتلقي العلم والعمل أيضا وفر لها مجالا واسعا وملائما لاكتساب معارف ومعلومات جديدة وقيم ساعدتها على بناء شخصيتها وتدعيم مواقفها في الحياة الاجتماعية ولهذا أصبحت الفتاة المتعلمة لا تقبل بالتفرقة بين الجنسين وتسعى بجهودها خاصة إلى العمل والارتقاء في القطاعات المهنية المختلفة.

وهكذا نشأ مكانة جديدة للمرأة داخل الوسط العائلي ولم تعد السلطة المطلقة للأب والأخ أو الزوج كما أن وضعيتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة واتخاذ المبادرة وتسيير حياتها الخاصة بشرط احترام عائلتها «ورغم هذا نجد بعض الفتيات يترددون في القيام بهذه الأدوار الجديدة لأنها مشكوك فيها وغير مرغوبة من طرف الجماعة الأسرية والسبب في ذلك أن المرأة تميل إلى الأدوار التقليدية المعروفة المحددة والواضحة وليس فيها خطر والتي توافق عليها الجماعة العائلية الأمر الذي يوضح أن الفتيات يقعن في الصراع بين

[1]– حليم بركات، مرجع سابق، ص 187.

الأدوار الجديدة والأدوار القديمة لأن المجتمع نفسه واقع في هذا الصراع بين القديم والحديث خاصة إذا تعلق الأمر بالمرأة»[1].

ج) ظاهرة الذوبان في الجماعة: يتعرف الطفل منذ الصغر على مفاهيم الجماعة التي تحدد سلوكه وأول شيء يكتشفه الفرد فيما يتعلق بمبادئ الأسرة هو وجود عالمين في هذه الحياة عالم داخلي مقدس وهو العائلة والتي تمثل العطف والأمان والمرجع الذي يعود اليه وقت ما يشاء الفرد ويجد فيه ما يريد وعالم خارجي يتمثل في المجتمع فعلاقة الفر بالخارج علاقة اضطهادية والموقف منه انسحابي فمحور العلاقات في العائلة العربية ليست الفرد بل الجماعة ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بكونها عائلة ممتدة تتداخل فيها العلاقات بين أفرادها وتتشابك مصالحهم وممتلكاتهم وهذا النوع من التداخل يرافقه نوع من الولاءات والتوقعات يكون عدم التقيد بها بمثابة خروج عن العائلة: « ونظرا لهذا الازدواجية (داخل، خارج) يشعر الفرد بنوع من الانشطار العاطفي الذي يظهر بهذه الصفة تمجيد كل ما هو داخلي والعمل على المحافظة عليه بأية وسلة وبخس كل ما هو خارجي وعدم العناية به إلا في حدود الذاتية فاحترام مبدأ الملكية يستلزم القضاء على محاولة أتيحت للاعتداء عليها سواء كان الاعتداء من خارج الأسرة أو بين أفرادها الذين يظهرون روحا أنانية أو يحاولون الانتشار بمنافعها من هذا يفهم منطقية هذا النظام المتكون على أساس المنع والتحريم والرفض لكل ما هو مخالف للمعايير الاجتماعية التي يجب الخضوع لها بصفة كلية »[2]. وهكذا فإن الأبناء في الأسرة الجزائرية هم ملكية خاصة لآبائهم فالأهل هم الذين يقررون تنشئتهم ويصبح الأبناء بهذا المعنى امتداد لشخصية آبائهم وما يحققه هؤلاء من نجاح يصبح مكسبا جماعيا مصدرا رئيسيا للتفاخر والتباهي ومن الأمور التي لا تلاقي ترحيبا في الوسط العائلي هو قرار انفصال الفرد عن العائلة التي ينتهي إليها فتمارس الجماعة نوع من الترغيب في البقاء بتقديم نوع من المزايا المتعددة للعيش في جوار العائلة.

أما اليوم تميل بعض الأسر للسكن في بيوت مستقلة بعيدة عن مساكن الأهل والأقارب وذلك تماشيا مع التغيرات الواقعة في المجتمع الجزائري حيث تغير نظام الإقامة العائلية لا يقتصر فقط على عامل الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر بل نجد بالإضافة إلى ذلك تغير في نواحي عديدة كمظاهر السكن المادية كتغير الأثاث وتنسيق بيت الزوجية على الطريقة العصرية والميل إلى استخدام الأساليب الفنية والجمالية في ترتيب وتنظيم المنزل حتى يتلاءم مع نمط الحياة الحضرية وهكذا يتبين أن نمط إقامة العوائل الحضرية

[1]– راضية لبرش، مرجع سابق، ص 78.

[2]– المرجع نفسه، ص 57.

أصبح يتميز في غالبيته بنمط الإقامة الجديد أو المستقل وترتبط نوعية الإقامة بمتغيرات أخرى كنوعية النشاط الاقتصادي السائد وتباين المهن ودرجة التصنيع ما يترتب عليه من حراك جغرافي ومهني يؤثر بشكل أو بآخر في الملامح البنائية للعائلة[1].

د) ظاهرة التفاخر العائلي: من الأمور التي يحرص عليها الفرد في علاقته بأسرته والمحيط الخارجي هو اجتهاد الشخص على إبراز الوجه المشرف للآخرين في جميع المناحي بغرض إظهار المكانة المرموقة للعائلة في المجتمع بما في ذلك القوة والنفوذ « يلاحظ هذا التفاخر خاصة في الخارج حيث العائلة تعمل على إظهار الوجه الأكثر تشريفا عن طريق التظاهر بالقوة والمال والتمسك بمختلف القيم الأخلاقية لهذا يجب على كل فرد عضو في العائلة أن يخضع لهذه التعاليم حتى يبرز الوجه الإيجابي وهذا ما يسمى الشرف »[2].

من خلال نظام المعايير الاجتماعية العائلية التي تحث على الممارسات والسلوكيات وتعمل على ترسيخها في شخصية أعضائها وتعتبر الأساس في الحياة الاجتماعية وفي التعامل مع الأخرين وعندما تقام علاقات اجتماعية مع الخارج (خارج محيط الأسرة) نجبر على الظهور بأننا مسلحون في جميع الأصعدة على الأخر لأنه ينتابنا قلق كالخوف من الأخر أما بالنسبة للحياة المنزلية فإن ما يوجد بداخلها لا يجب أن يعرفه أحد فمن المبادئ العامة في الأسرة الجزائرية عدم إبراز أي شيء يعود بالخطر على الجماعة بمعنى آخر يجب المحافظة على أسرارها وهذا يرسخ في الأفراد منذ الصغر للبيوت أسرار إذا يتعلم الفرد منذ الصغر التفاخر عالية لإظهار الصورة الإيجابية لأسرته وينتبه دائما إلى أسرارها بما في ذلك المشاكل والخصومات التي تظهر بين أعضائها وعدم إفشاء هذه الأسرار للأخرين فالأفراد يحرصون كل الحرص على احترام عائلاتهم وتقديرها ويكافحون من أجل إبقاء اسمها لامعا وما زلنا حتى الأن نشهد افتخار العائلات بأنسابها وألقابها التي تنحدر منها من خلال التأكيد على اصل فردي أو جماعي حقيقي أو خيالي.

ثالثا: خصائص الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري

سنبين في هذا العنصر خصائص الاختيار الزوجي في البيئة الريفية الجزائرية والبيئة الحضرية.

1/الاختيار الزوجي في المجتمع الريفي الجزائري:

[1]– محمد المختار بواكي، مرجع سابق، ص 211.

[2]– راضية لبرش، مرجع سابق، ص 58.

يعد الزواج من أهم الأمور التي تعتني به الأسرة الجزائرية نظرا لكونه الوسيلة التي عن طريقها يتم تكوين عائلة وإنجاب أطفال وكان الزواج التقليدي هو النمط السائد في الجزائر حيث كانت العائلة هي التي تتحكم في عملية الاختيار وكان الزوج لا يرى زوجته إلا في ليلة الزفاف محافظة على العادات والتقاليد التي ترفض اختلاط النساء بالرجال لن ذلك في رأيهم ينتج عنه فساد الأخلاق وانحلال القيم التي يعرف بها المجتمع الجزائري المحافظ[1].

ويعتبر الزواج في المجتمع الريفي الجزائري شأنا عائليا يكتسي هالة وعظمة خاصة إذ نجد الكبار هم الذين يشرفون على عملية الاختيار الزواجي لأن الزواج مسألة تراعي فيها مصالح الأسرة كتعزيز الروابط بين أعضاء العائلات المتصاهرة وحفظ الملكية الخاصة بالتوارث.

إذ لا يحق لأي فرد من الأفراد الراغبين في الزواج أن يتكفل بهذا الموضوع لوحده بعيدا عن استراتيجيات النظام العائلي المتمثلة في مفهوم العائلة حول الجمال، المال، الأخلاق وأهم شيء في عملية الزواج هو طريقة الاختيار فكان الزواج حتى وقت قريب يتم عن طريق الأهل ولم تكن العلاقة العاطفية بين الزوجين شرطا أوليا وأساسيا للزواج إذ أن تزويج الابن لا يعني استقراره لكن هدفه تنمية الموارد المادية والاجتماعية للعائلة بإعادة إنتاج إرثها فيما يخص العلاقات والتقاليد الديناميكية الخاصة بها[2].

فتزويج الابن في العائلة الجزائرية عملية يشارك فيها الأهل والأقارب والجيران إذ البحث عن زوجة الابن هو مشروع يقوم على استراتيجيات معقدة تتطلب جزءا هاما من الطاقة العائلية « فالبحث عن الزوجة المناسبة يتطلب عملية استكشافية تتمثل أولى مراحلها في اجتماعات داخلية تتمثل في موافقة الأب والموصفات التي يرغب فيها الابن الراغب في الزواج »[3].

وتعتبر الأم الشخص الأساسي المخول للبحث عن الزوجة المستقبلية للابن وفي هذه الحالة تسترشد الأم ببعض القيم والمعايير أثناء عملية البحث وأهم الصفات التي تحرص عليها الأم هي المهارة في الأعمال المنزلية وأمور الطبخ بالإضافة إلى بعض الصفات الشخصية المحبذة في الفتاة كالحياء الفطنة، الطاعة، الجمال، صغر السن...إلخ وأثناء اختيارها للفتاة غالبا ما تتوجد الأم بالدرجة الأولى إلى بنات العائلة فإنها

[1]– كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 52.

[2] - chaulet, c ; la terre les frères et l'argent, stratégies familiales est production agricole en Algérie depuis 1962, Alger : opu, 1984, tom 1, p 208.

[3]– كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 58.

ويظهر هذا جليا في المناسبات العائلية بالأفراح وفي حالة اختيارها لفتاة من خارج العائلة فإنها تتجه دائما إلى طبقة اجتماعية مماثلة أو أقل من طبقتها[1].

لأن من مميزات الزواج التقليدي قيامه على القرابة والحسب والنسب والزواج هنا يكون عقد بين عائلتين أو جماعتين أو زواج من نفس العائلة وهو محبذ في العائلات التقليدية لأنه يحافظ على تماسك الجماعة وترسيخ علاقات القرابة.

وهذا يعني أن الشباب يستشار في هذه الحالة وتمنح لهه الفرصة الكافية ليعبر عن موافقته ويبدي رأيه في المواصفات التي يرغب فيها هو الآخر بشريكة حياته فالفرد في العائلة الجزائرية يربى منذ الصغر على احترام كبار السن وطاعتهم.

أما بالنسبة للفتاة فببلوغها سن الرشد لا يحق لها الرفض أو التعقيب عن الطيب الذي يراه الأب أو العائلة مناسبا لها وهذا ناتج من جهة عن التفرقة بين الجنسين ومن جهة أخرى يرجع ذلك إلى السلطة المطلقة للأب الشيء الذي يفسر منع المجتمع بناته المعياري المبني على العرف والتقاليد والدين التلاقي بين الجنسين بحيث كان هناك حاجز صارم ملاحظ بين الجنسين فلا يجب أن يجتمعا معا ويتبادلان أطراف الحديث[2].

يتبين أن الاختيار الزواجي في البيئة الريفية كان شأنا عائليا حيث كان يعبر عن الخصائص السسيوثقافية للمجتمع الجزائري في الماضي تبرز نمط الزواج التقليدي الذي يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية لإعادة الإنتاج البيولوجي الاجتماعي والمحافظة على النظام الأسرة الممتدة والمكرس لسلطة رئيس الأسرة وذلك على ضوء ما تنظمه وتحدده العادات والتقاليد يأخذ هذا النمط من الزواج شكلين في المجتمع الجزائري عند القبائل يأخذ الخط الأموي الزواج (بابنة الخال) أما عند العرب فيتبع الخط الأبوي (بابنة العم) ويعتبر كتخطيط للإنتاج والحفاظ على الميراث من الضياع كما أنه يحفظ التماسك والتضامن داخل الجماعة[3].

2/ الاختيار الزواجي في المجتمع الحضري الجزائري

إن الزواج في أوساط المدينة هو الذي يقال عنه الزواج العصري بحيث تأثير التغير الاجتماعي على النظام يظهر أكثر في المدن إذ ان الأوساط الريفية رغم بعض التغيرات الطفيفة التي طرأت عليا نظرا

[1]– كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 58.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – Kouaouci, A. Familles Femmes et contraception, Alger : ceneap, 1992, pp 112, 113.

للتصنيع ولانتشار التعليم لكن لا تزال متمسكة بتقاليدها ومعاييرها كما أن الاتصال بين الأوروبيين والجزائريين إبان الاستعمار كان مباشرا في المدن وتعد الفترة الحاسمة التي أثرت على نظام الزواج في المجتمع الجزائري[1].

فالتحولات العميقة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة وخاصة انتشار التعليم الذي أتاح فرصة الاختلاط المشترك والعمل المنتشر وانضمام الشباب من الجنسين إلى الجمعيات والأحزاب السياسية والنوادي وعلاقات الجوار ووسائل الاتصال كل هذه المعطيات لعبت دورا هاما في تفتح العقليات على النموذج الغربي والشرقي وهذا ما تاح للشباب فرصة البحث عن الشريك المثالي وساعدت هذه الظروف على اتاحة الفرصة للجنسين المقبلين على الزواج دراسة شخصية الآخر في ظروف ملائمة حيث أصبح كل من الفتاة والشاب يتطلعان للاختيار الفردي القائم على التفاهم المتبادل والتجانس والعاطفة.

ومما ساهم كذلك في توسيع دائرة الاختيار الزوجي خروج المرأة للعمل بالإضافة على التطوير الاجتماعي لوضعية المرأة الجزائرية أمام اختيارها لزوجها قد شجعت كثيرا على الزواج الخارجي حيث أشارت دراسة "مصطفى بوتفنوشت" إلى أن الثلث من عينة العائلات اختارت فيها الفتيات بحرية أزواجهن مباشرة في وسط جامعي أو مهني أو وسط أخر[2].

أصبح الفرد المقبل على الزواج وخاصة في الحضر يميل إلى اختيار شريكة حياته خارج دائرة قرابته واتجهت عملية الاختيار الى نمط أخر كاختيار زميل الدراسة أو زميلة العمل وأصبح أسلوب الاختيار الوالدي إضافة إلى دائرة القرابة يلقيان الكثير من النقد والرفض من طرف الأبناء لاعتقادهم بفشل هذا النمط من الزواج وعدم تحقيقه للرضا الزواجي على عكس الاختيار الحر والاغترابي الذي يحض بالتقدير والمكانة لدى الأبناء[3].

فأصبح (أسلوب الاختيار) عملية لا مفر منها فمعايشتها لا بد منها بإيجابياتها وسلبياتها حيث أصبح الأفراد المعنيين بالأمر (المقبلين على الزواج) رأي في هذا الحدث وفي شريك المستقبل غير أن هذا الموقف

---

[1]– براش نموش فوزية، "الصراع النفسي للمرأة المطلقة" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد علم النفس، 1989، ص 37.

[2]– مصطفى بوتفنوش، العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة – الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 137.

[3]– كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 94.

لا يخرج عن نطاق الصراع والأثار الممكن أن تنعكس من جراء ذلك بين الآباء والأبناء إذا ظهر اختلاف أو عدم موافقة الوالدين على اختيار الأبناء نتيجة لعدم توفر الحوار المفتوح بين أفراد العائلة.

« فالآباء أثناء الاختيار للزواج يتصورون أنهم باختيارهم للشريك من عائلة المصاهرة والقرابة سوف يحتفظون بمهمات كثيرة مع أبنائهم بينما يرى الأبناء أنه باختيارهم الفردي للشريك والمبني على العاطفة المتبادلة سوف يضمنون التوازن في حياتهم الزوجية المقبلة »[1].

يحاول الأبناء والآباء أمام هذه الوضعية إيجاد وسيلة زمن مشتركة بينهما حول اختيار الشريك ويجد المقبلون على الزواج في الوسط الحضري الجزائري أنفسهم أمام وضعية مجابهة لحالة نفسية اجتماعية صعبة وحساسة جدا يحاولون التغلب عليها بنوعين من المواقف أولها تراجع بعضهم عن اختيارهم الفردي وهذا أبعد العجز عن مجابهة هذه الوضعية طويلا والفشل في إقناع الأهل باختيارهم وبالتالي ترك الرأي والمشورة في هذا الموضوع للأهل فيكون المقبل على الزواج بالمسافر الذي يشعر بالشك وعدم الاستقرار عندما بدا في مغامرة لوحده وفي طريق مجهولة وغير واضحة ويفضل الرجوع على أعقابه من أجل الالتحاق بالقائد[2].

لأن الإنسان العربي بصفة عامة والإنسان الجزائري بصفة خاصة يؤمن بأن رضا الأهل من رضا الرب ويسعى جاهدا إلى نيل موافقة أهله تعبيرا عن حبه واحترامه لهم من جهة لكي يضمن نجاح زواجه وتمتعه بحياة زوجية سعيدة ومستقرة في ظلل مباركة الأهل من جهة أخرى وهناك كثيرا من الشباب الذين يضحون بحبهم واختيارهم.

تمارس هذه الشروط في حدثين هما حفلة الخطوبة وحفلة الزواج وفيي الوسط الحضري يجب أن يطبق الاحتفال من أجل التعبير عن المكانة الاجتماعية لهذه الفئة وهي من المظاهر الخارجية الدالة عن الزواج الناجح[3].

---

[1]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 307.

[2]– مسعودة كسال، الطلاق في المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 90.

[3]– نور الدين طوالبي، اللدين وطقوس والتغيرات، ترجمة وجيه البعيني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 117.

ومن أبرز هذه المظاهر مضاعفة شروط الزواج عن طريق إهداء حلي ذهبية غير مشروطة من طرف أسرة الزوج مثلا أو ملابس فاخرة...إلخ من أجل تجاوز الحكم بالبخل وكأن الإعلان عن وضعية الأسرة يتمثل في منطقية الاستثمار المادي في الزواج.

وحتى الوسط الأقل حظوة لم يتمكن من التغلب على المظاهر الباهظة الثمن لهذين الحدثين بحيث يصبح الإعلان ضروريا وتجند له كل الموارد الأساسية لإتمام الزواج وهكذا فإن مرحلتي الاختيار الزواجي مزدوج بين التقليدية والعصرية[1].

ومن المظاهر المستخدمة في الزواج الذي يقام في المدينة فإنه بدلا من السكن العائلي الذي يتم فيه تقليد بإحياء هذه الحفلات في الزواج التقليدي استبدل في المدينة بصالة مؤجرة تكون مجهزة خصيصا لهذه المناسبات والسبب في ذلك أن هذه الصالات تتميز باتساع مساحتها المفتقدة في المنازل الأسرية.

وتأتي بعد ذلك الاستعدادات الأخرى التي تجعل من الزواج خالد الذكر من طبع بطاقات الدعوة وتوزيع بسخاء وتحضير وليمة باهظة واستدعاء فرق محترفة كما يفترض أن يكون مركب الزواج مهيبا يبذل فيه جهد كبير لتجميع أكبر عدد من السيارات وخصوصا الأكثر دلالة على الغنى للزوجة كي يرضوا الأهل ولا يخرجوا عن طاعتهم[2].

أما الموقف الثاني فيتمثل في تمسك الأبناء باختيارهم بعد بذل جهود مضنية لإقناع أهلهم بصلاحية الاختيار وفي هذه الحالة لا يبقى أمام الآباء إلا الإقرار بأن كل ما سوف يترتب عن هذا الزواج من خير أو شر يتحمل الأبناء تبعاته.

هذا وتعيق الشباب المقبل على الزواج عراقيل تحول دون ممارسة اختيار شخصي حر مقرون بالمعرفة العميقة للقرين المختار منهم عدم الثقة والائتمان للجنس الآخر إلى جانب المشاكل المادية التي يعاني منها الشباب بصفة عامة مما يجعل وضعيته ضعيفة أمام أراء وتدخلات الأولياء في مثل هذه الشؤون ونجد في بعض الأحيان أن الشاب أو الشابة لا يقبلون على الزواج إلا بعد موافقة والديهما لأن التقاليد المرتبطة بالزواج لا تزال تحكمها مفاهيم خاصة إذا كان هناك تغير فهو لم يبلغ المدى الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير بنائي عميق.

---

[1]– مسعودة كسال، مرجع سابق، ص 91–92.

[2]– نور الدين، مرجع سابق، ص117.

بعد مرحلة المجابهة والاستقرار على رأي معين تأتي مرحلة مجابهة شروط الزواج المعبر عنها بواسطة هدايا ذهبية والمهر بالإضافة إلى وسائل السكن الحضرية وما يتبعها وتعد شروطا صعبة ولكنها تقدم من أجل إرضاء الأطراف المعينة (أسرة الزوجة وأسرة الزوج خاصة) نظرا للظروف المعيشية في المدينة[1].

ويمكن تلخيص أهم ما يميز الزواج التقليدي والزواج المعاصر في المجتمع الجزائري كما يلي:

- يمثل الزواج التقليدي أحد آليات الجماعة المنزلية ويتم عن طريقه إعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي وهو يعكس الصورة السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري.
- يرتكز الزواج التقليدي على الدين والتقاليد والأعرف.
- يمثل استراتيجية عائلية تهدف إلى التماسك الأسري والحفاظ على ميزة الامتداد.
- يعد كتخطيط اقتصادي للحفاظ على الميراث من الضياع كما أنه يحفظ التماسك والتضامن داخل الجماعة.
- الإبكار فيسن الزواج خاصة عن الفتيات لأنه بمثابة حماية شرف الفتاة وبالنسبة للشباب فهو بمثابة من الانحراف وتحميله المسؤولية.
- الاختيار للزواج يتم بين عائلتين هدفه توطيد العلاقات القرابية وتكثيف شبكة العلاقات الاجتماعية والعائلية.
- في معظم الأحوال لا تعطي قيمة للعواطف والميول الشخصية للطرفين المقبلين على الزواج.
- إن الزواج المعاصر يمثل مشروعا لإنشاء أسرة جديدة.
- أسلوب الاختيار الزواجي يتم بحرية بين الرجل والمرأة دون تتدخل للأهل أو أن يتدخل الأهل في إطار حدود معينة كأن يقوم الشباب أو الفتاة بالاختيار الحر ويمنحان والديهما حق الاعتراف أو حق المشاركة في الرأي فقط وفي هذه الحالة يكتفي الآباء بدور المراقب وتسجيل الحضور المطلوب في المناسبات وإبداء الثقة والمساعدة للأبناء.
- التأخر في سن الزواج نتيجة لعدة عوامل منها مواصلة التعليم البحث عن العمل تفضيل بعض الشباب قبل الزواج الاستعداد المادي من أجل الاستقلال بحياتهم الزوجية بعيدا عن الأهل.

[1]– مسعودة كسال، مرجع سابق، ص 89–90.

إعطاء الأفراد في المجتمع الحضري الجزائري سواء الأهل منهم أو الأبناء وعلى اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية بالغة للمظاهر المادية على الخصوص وبالتالي النفسية المصاحبة لشروط الزواج وكيفية الاحتفال به حتى أن الأسر المتوسطة الحال والفقيرة تثقل كاهلها بالمصاريف الكثيرة والديون من أجل الالتزام الكبير بهذه المظاهر وتغطيتها وذلك كله من أجل أن يترك الأبناء البين الأهل في فخر وبرفع الرأس.

« إن نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري يتم بصفة عامة بشكل تقليدي عصري نظرا لسيطرة العادات والتقاليد خصوصا على الأولياء رغم تعلم العديد منهم فأصب الزواج يتضمن مظاهر تقليدية كالملابس التقليدية وغيرها ومظاهر عصرية تجسد رغبة الأبناء كشهر العسل والسيارة وغيرها »[1].

رابعا: القرابة في المجتمع الجزائري

تعتبر القرابة كمبدأ لتحليل العلاقات الاجتماعية وهي في حد ذاتها جهاز أيديولوجي أي وسيلة للسيطرة أو العنف العائلي الرمزي[2].

فكل أشكال العلاقات تكون مفيدة لا سيما إذا كان التستر تحت غطاء العلاقات الدموية أو القرابية التي تحول هذه الرابطة إلى صفة شرعية فإذا كانت القرابة تعمي مباشرة الإطار الذي يتم فيه نشاط المجموعة في قوة العمل ووعاء للسلطة العائلية فهي كذلك رابطة لننوع من العنصرية والتفرقة الحقيقية بين الأفراد.

ومن هنا تعتبر القرابة بمثابة إعادة الاعتراف الاجتماعي للعلاقات خاصة بين الأفراد الذين لهم ارتباطات مباشرة للسلف أو يعتقدون أن لهم جدا مشترك ولكي نكشف حقيقة القرابة في الجزائر ينبغي أن نحدد نوعين كذلك للقابة وهي القرابة البيولوجية أي الدموية والقرابة في الجزائر ينبغي الاجتماعية التي تنتج عن شرعية التبعية والانتمائية والتي تكون مقبولة من وسط ثقافي معروف لها مع الإشارة إلى أن السلف هو الذي يحدد أساسية ودرجة القرابة والتي لها إمكانية أن تكون مبنية على تبعية[3]. انتمائية فيزيقية لها (أي أصلية) لكن الشيء المهم هنا هو السلف الذي تنادي به كل المجموعات بحيث يكون أعضاؤها موزعين

[1]– مسعودة كسال، مرجع سابق، ص 92.

[2]– الفضيل رتيمي، القرابة والعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع، 1992–1993، ص 36.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 36.

كل شكل مجموعات اجتماعية وهذه المجموعات لا تؤثر سلبا بحيث لا تؤدي إلى الخلط أو عدم الاعتراف ببعضهم البعض بل أنهم يقضون على صلة وفي اتحادين دائمين[1].

أ) القرابة والعصبية:

ففي الجزائر نجد مفهوم "ابن العم" هو مفهوم لا يعبر في معناه عن القرابة الدموية فقط بل يعبر عن المعنى الذي يمثل الانتماء الاجتماعي للمجموعة العشائرية أي يدل على الاتصال الجغرافي المشترك وهو الذي يميز به المجتمع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي فكان كل جزائري يقدم جزائريا أخر للإدارة الاستعمارية باعتباره "ابن عمه" وهذه التسمية اشتهرت بها بالخصوص القبائل الكبرى[2].

ففي العائلة الجزائرية توجد السلطة عند الأب فبعد الدراسة التي قام بها "ربيني موني" وجد أن هناك تشابه بين العائلات القبائلية الجزائرية والعائلات الرومانية القديمة بحيث وجد في العائلات غير المنقسمة أن السلطة في رب الأسرة والتصرفات والكلمة العليا من نصيبه غير أن تطور هذا النوع يلاحظ بوضوح في العائلة الجزائرية فالأسرة في تضامن كبير ومتماسكة في كل المجالات[3]. والقرابة هنا نجدها متصلة بحيث إذا مات الأب مثلا تواصل العائلة العيش مع بعضها البعض وتحافظ على كل أفرادها كما كانت من قبل فالفرد داخل المجموعة الاجتماعية العشيرة او القبيلة يرتبط معها ضمن علاقات اجتماعية واقتصادية فهذه العلاقة الموجودة داخل العشيرة مقررة ومتفق عليها من طرف المجلس العشائري أو الجماعة الساهرة على شؤون القبيلة والتي تنظم على مستوى المجتمع حملات زراعية والتي تمثل الجانب الاقتصادي أو العلاقات الاجتماعية والتي تفرض من طرف المجموعة على العائلة أو الفرد وهي المشاركة في بعض الأحداق التي تقوم بها العشيرة أو القبيلة في حالات الزواج أو الموت المساعدات الاجتماعية كالتويزة مثلا فهذا التلاحم والتماسك ذكر من قبل ابن خلدون في مقدمته في تحديد لمفهوم العصبية والتي شرح بواسطتها تطور العشيرة نحو السلطة وهي أحسن مفهوم لتحديد معنى التماسك أو الروابط الدموية فالتماسك والبقاء هما العنصران الأساسيان للتكوين الاجتماعي للمجموعة العائلية[4].

---

[1]– مرجع نفسه، ص 36.

[2]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 16–17.

[3]– المرجع نفسه، ص 23.

[4]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 23.

فالعصبية إذن هي الترابط والتماسك والاتحاد والتجمع والالتقاء في مكان واحد وهذا نجد كل فرد من أفراد القبيلة التي ينتمي إليهها سواء عن طريق العلاقات الدموية أو عن طريق الحلف أو العقود مستعدون في حالة الحرب أن يضحوا[1]. وأن يفقدوا أموالهم وممتلكاتهم وحتى حياتهم من أجل بقائها وهنا نصل إلى القول أن العصبية هي مفهوم يعبر عن الالتحام لأنها نابعة من الديناميكية الكامنة للقيم الأخلاقية والمادية للجماعة الممثلة من طرف العشيرة والقبيلة مع الإشارة أن العصبية اليوم تعنى التلاحم الاقتصادي والأخلاقي والتي تكون ناتجة عن طريق العلاقات الدموية والجهوية فكلما زاد حجم العائلة ازداد حجم العصبية وازدادت معه السلطة والتي تصبح بها الجماعة تهيمن وتسيطر على الجماعات الأخرى فالعصبية لها مفاهيم تحددها وتوضحها منها الالتحام النسب، الرياسة الشرف الحلف والولاء[2]. وبالمقارنة نجد أن القرابة هي نوع من العصبية بحيث الولاء يكون لأفراد القبيلة فقط سواء كانوا ذوي روابط دموية أو اجتماعية فهي وسيلة للسيطرة والنفوذ سواء من داخل أو من خارج القبيلة فالفرد أول ما يرتبط يتم ذلك بعائلته والتي تمثل له مجموعة الأولى أين تكون العلاقات القرابية فيها متماسكة والتي ينتج عنها قوة حقيقية تربط بها العائلة في ميادين عديدة سواء الاجتماعية الاقتصادية الدينية[3].

فهذا الارتباط ناتج عن الاعتقاد أنه ينتمي إلى العائلة خاصة والقبيلة عامة بواسطة جد نشترك وهذا الجوهر حل ديني عندهم مما يجعل الأفراد أكثر تلاحما وأكثر ترابطا داخل المجموعة فمهما تعددت العائلات داخل القبيلة تبقى الرابطة قوية ومؤثرة بحيث تشكل مجموعات ذات أهمية من العائلات والتي تتمثل فيي الدوائر القرابية ذات المركز المشترك فالقرابة هي مفهوم يوضح من خلاله العلاقات الدموية التي تدخل أعضاء العائلة في إطار بنيات قرابية من خلال دوائر أوسع.

ب) الدوائر القرابية في الجزائر: بعد الدراسة التي قام بها كل من "ديكلواتر وديبزي" توصلا إلى تحديد أهم الدوائر القرابية المتحكمة في أسس العلاقات داخل الأسرة الجزائرية والتي ساعدت على فهم وتحديد وترتيب العلاقات القرابية وهي[4].

- **القرابة الابتدائية:** وتتضمن الأب، الأم، الأخ، والأخ المتزوج وأبناؤه والأخ غير المتزوج والجد والجدة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 54-55.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- المرجع نفسه، ص 58.

[4]- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 62.

- **القرابة الثانوية:** والمتمثلة في العم وأبنائه أحفاده أولاد العمة.

- **القرابة من الأم:** تتكون من الخال والخالة وأبنائهما وكذا الجد والجدة من ناحية الأم.

- **القرابة الانتسابية:** وتتمثل في قرابة الاسلاف من ناحية خط الذكور أي الجد ووالد الجد الممتد إلى جيلين أو ثلاثة أجيال مباشرة.

- **قرابة بني العم:** تتكون من الأسلاف في خط ذكوري من الأجداد للجيل الرابع والخامس والسادس على غاية الوصول إلى الجد المشترك وهؤلاء منحدرون من بني الأعمام من الدرجة الرابعة والخامسة والسادسة إلى غاية تجاوز العلاقة الدموية إلى القرابة الخيالية.

- **قرابة الاكناتية (أو الذكورية):** هذه القرابة تتحدد على مستوى القرابة الابتدائية والثانوية فهي تخص كل من العم والعمة وأولادهما.

تقوم جميع هذه الدوائر القرابية بدور حاسم ومباشر في حياة الفرد خاصة القرابة الابتدائية والثانوية والأموية منها وهذه الدوائر تحتل مكانة كبيرة في المجتمع الجزائري فالقرابة ما هي إلا نسق من القيم والقواعد الأخلاقية كذا الحقوق والواجبات والتي يصبح الفرد من خلالها يمثل مركز قوة بالنسبة للعلاقات القرابية فهو الذي يدفعها نحو التآزر أو التنافر أو الابتعاد.

أود أن أشير إلى أن العلاقات القرابية تختلف بشكل ملموس عن العلاقات الموجودة في البنية التقليدية فالميزة الأساسية الجديدة تكمن في التراجع الواضح في الاتصالات بين العائلات المتقاربة خاصة الأقارب البعيدين فالعلاقات معهم نادرة لك مع هذا يبقى الالتزام الأخلاقي اتجاههم موجودا في حالة تعرضهم لمشاكل في الحياة.

فالتطور الملحوظ في العلاقات القرابية مرده إلى عدة ظروف كالتطور الذي يشهده المجتمع الجزائري خاصة المجتمع الحضري من نمو متزايد وانتشار التعليم خروج المرأة للعمل ظهور قانون مدني ينافس القانون العرفي "الشرف العمل المأجور كما يعود إلى التطور الملحوظ في بنية العائلة المعاصرة كالتغيير الحاصل في دور الأب والتحول في خاصية للانقسام الملكية وتطلع الأفراد إلى حرية فردية.

خامسا: آثار زواج الأقارب

1/ الأثر الاجتماعي: إن زواج الأقارب هو الزواج المفضل والذي حضي بقيمة مهمة في الثقافة العربية وفي المجتمعات العربية فالزواج المثالي في هذا السياق ذو النسب الحظي الأبوي هو الزواج الذي يجمع بين والدي أخوين ابن أحدهما يتزوج بنت الآخر بالإضافة إلى الأنماط الأخرة لزواج الأقارب في هذه المجتمعات ونعلل ظاهرة تفضيل الزواج من الأقارب وخاصة ابنة العم في المجتمعات العربية سواء تعلق الأمر بالمجتمعات الحضرية أو القروية بعوامل كثيرة من أبرزها ما يلي:

إن بعض الأسر العربية تهدف من زواج الأقارب إلى تركيز الثروة وعدم بعثرتها في حالة الأسر الغنية وتهدف من هذا النوع من الزواج الاحتفاظ بالثروة داخل الأسرة سواء كانت حركة الثروة أموالا إنتاجية أو مالا سائلا أو مالا تجاريا[1].

ويعلل أيضا أن المرأة في المجتمعات الإسلامية ترث نصف ممتلكات والدها لقوله تعالى:

﴿**يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ**﴾[2]. حيث أن المرأة إذا تزوجت من ابن عمها فان نصيبها من الإرث ينتقل من ممتلكات أبيها إلى أملاك ابن أخيه أي أن إرث المرأة في حال زوجها يبقى مع ممتلكات العائلة التي تنتمي إليها ولا ينتقل إلى عائلات أخرى[3].

لم تسمح العادات والتقاليد والقيم التقليدية للأسر العربية بتكوين أو إنشاء علاقات واسعة بين الشباب من الجنسين تلط العلاقات التي تنتج فرص اللقاءات العادية التي يتم فيها الحديث والتفاهم فالأسر العربية لا تزال تحتفظ بوجود موانع كثيرة اللقاء الشباب لذا نجد الأبناء والبنات لا يتعرفون إلا بأقاربهم الذين تتاح لهم فرص الحديث معهم والحوار بينهم ثم تتكرر اللقاءات إلى أن تقود إلى الزواج من الأقارب[4].

إن الزواج من الأقارب أكثر ضمانا وتجنبا للطلاق في حالة عدم الانسجام وكثرة المشاكل الزوجية فالزوجة القريبة عكس الزوجة الغريبة لتواجد صعوبات في التكيف مع أنماط الاتصال الاجتماعي بأعضاء تلك العائلة وخاصة عند إصابة الزوجة بمرض يحول دون الإنجاب فالزواج يعتبر نفسه مسؤولا عنها لذا فهو سيحافظ عليها ويعمل على حمايتها وفي هذا الصدد نصادف أمثلة عربية (أن الظفر لا يخرج من اللحم، كما أن القريبة أصبر على ريب الزمن وأن ولدها يجي كريما بطبع أهله وأقاربه).

---

[1]– عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية، 1999، ص 129.

[2]– سورة النساء، الآية 11.

[3]– الوحيشي أحمد يبري، مرجع سابق، ص 256.

[4]– عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 129–130.

العلم بأخلاق الفتاة فزواج الأقارب يمهد له عادة منذ ولادتها باتفاق الأبوين معا إذ يعينون لها العريس من الأطفال الذكور من أبناء عمومتها أو خؤولتها وعندئذ يقطعون سرة المولود في حضرة هذا الطفل المعني ويقولون في أثناء عملية القطع "فلانة لفلان" ويقرؤون الفاتحة إلى أن يكتمل نضجهما ويبلغا سن الزواج ويتم اتمامه بعد ذلك بالإجراءات الرسمية غير المعهودة[1].

إنه الوسيلة للمحافظة على وشانج القربى وبقاء الروابط الدموية حيث يشعرهم ذلك بالوحدة وإذا لم يتزوج الرجل بقريبته فإنه يبتعد عن أقاربه في المستقبل.

ويعتقد بعض الأنثروبولوجيين (الانقساميون) إلى استمرار الزواج الأقارب لكونه يساهم في انقسام الجماعة القرابية من ناحية والتحامها من ناحية أخرى بدرجة كبيرة إذ يعمل هذا الشكل من الزواج على تشعب او تجزئة الوحدات القرابية الكبيرة إلى وحدات أصغر فأصغر وذلك بتوجيه روابط المصاهرة والولاء إلى داخل الجماعة القرابية نفسها فيزداد تماسك استقلالية الوحدات القرابية الصغرى على حساب القرابية الكبرى[2].

ومن العوامل التي تكرس نمط الزواج الداخلي سهولة التفاوض على أمور الزواج وتوابعه كقلة المهر الذي يطلبه أهل الفتاة وذلك لاعتبارات القرابة أو الروابط الدم.

المكانة الاجتماعية لبعض الأسر من علم أو مال أو جاه أو نسب فيعتبرون الزواج الداخلي الذي يرمي إلى المحافظة على نسب العائلة ومكانتها.

2/ الأثر الصحي: كثر الحديث عن العلاقة زواج الأقارب بالأمراض الوراثية في الذرية وذلك نتيجة للتقدم العلمي في علوم الوراثة في عصرنا الحاضر وما صاحب ذلك التقدم من اكتشاف كثير من الحقائق العلمية والتي لم تكن مفهومة في العصور الماضية.

وحتى نفهم هذا الموضوع فهما علميا نحاول أن نفه أولا الأسس العلمية التي على أساسها تنتقل الأمراض الوراثية من الآباء إلى الذرية فالدراسات العلمية أوضحت أن المنطقة الرحمية في الرحم تتكون من

[1]– فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية، 1980، ص 252.

[2]– الوحيشي أحمد بيري، مرجع سابق، ص 262.

أمشاج الذكر والأنثى وتحمل تلك الأمشاج العوامل الوراثية من كل الأب والأم وهكذا تنتقل الصفات الوراثية من الآباء إلى الأبناء والأحفاد[1].

والعوامل الوراثية في معظمها إما سائدة أو متنحية فالعامل الوراثي السائد له القدرة على الظهور والتعبير عن نفسه والعامل الوراثي المتنحي ليس له القدرة على الظهور والتعبير عن نفسه إلا إذا اجتمع مع عامل وراثي متنح مماثل تماما حينئذ تظهر الصفة الوراثية التي يحملانها معا[2].

والأمراض الوراثية تنتقل من جيل إلى جيل آخر وتتميز الأمراض الوراثية بوجود عطب أو تلف (طفرة) في كلا نسختي الموروث عن الشخص الذي لديه نسخة تالفة واحدة فقط لا يصاب بالمرض بل يكون حاملا للمرض أو حاملا لمورث تالف ويطلق على هذا الشخص بالحامل والسبب الذي يجعل حامل المرض غير مصاب مع وجود الطفرة أو التلف في إحدى مورثاته هو وجود نسخة سليمة أخرى تفي بأداء المهمة وسد النقص.

ومن هذا يتبين أن الأشخاص الحاملين للمرض لا تظهر عليهم أعراض ولا علامات المرض ولا يشتكون من علة بل انهم لا يعلمون إن كانوا حاملين للمرض المورث التالف أو سليمين (كلا نسختي المورث سليمة إلا بعد أن يولد لهم مولود مصاب بمرض وراثي ويجب أن نعرف أن المورثات التالفة في الغالب تنتقل إلينا من أجدادنا لذلك فإنه من المحتمل أن يكون أحد أقاربي يحمل نفس المورث التالف الذي أحمله لأنهما مشتركان في جد واحد فلو حدث وأن تزوج شخصان يحمل كل منها نفس أن يصاب أبناءهم بمرض وراثي ينتقل بالوراثة المتنحية.

وكلما زادت درجة القرابة بين الزوجين زاد معهما احتمال أن يكون الزوجين الرجل والمرأة يحملان نفس المرض وبذلك قد يعطي كل واحد منهما نسخة تالفة إلى ابنته أو ابنه وبذلك يصاب أو تصاب بالمرض يورث الآباء أبناءهم الصفات الوراثية العادية مثل لون العينين أو لون الشعر والقامة قصيرة، طويلة لون البشرة كما يورثون أيضا صفات مرضية تصيبهم بعيوب وأمراض وراثية. ويساهم زواج الأقارب في زيادة احتمال ظهور العيوب والأمراض بما أن المجتمعات العربية بشكل عام من المجتمعات التي يشيع فيها زواج القارب ضمن نطاق القبيلة أو العشيرة أو العائلة والأسرة الواحدة وهو ما يزيد من احتمالات الإصابة بالأمراض الوراثية ومثال ذلك الثلاسيميا وفقر الدم المنجلي وكذلك أمراض وراثية أخرى كالأمراض

[1]– أحمد شوقي إبراهيم، زواج الأقارب www.islamset.com 2024/03/25، ص 1.

[2]– المرجع نفسه، ص 1.

الاستقلالية التي تنتج بسبب نقص إنزيمات معينة وأمراض التكيس الرئوي الوراثي وأمراض الجهاز العصبي الوراثية التي تشمل ضمور المخ والمخيخ أمراض الصرع المستعصية.

وتمكن الطب من تشخيص العديد من الأمراض الوراثية التي يكون زواج الأقارب سببا مهما في نشأتها منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

*** التخلف العقلي:**

وهو حالة نقص أو تأخر وعدم تكامل نمو ونضج العقل المعرفي مما يؤدي إلى ذكاء الفرد بدرجة لا تسمح له بحياة مستقلة أو حماية ضد مخاطر الحياة وعلى ذلك يمكننا أن نعرف الطفل المتخلف بأنه أقل قدرة على فهم وعلى التفكير من الأطفال العاديين وأقل إدراكا وأقل استعدادا للتعلم كما أن قدرته على التفكير والتركيز محدودتان للغاية[1].

وأوضح مدرس طب الوراثة البشرية بالمركز القومي للبحوث في مصر الدكتور "عادل عاشور" لوكالة (الشرق الأوسط) أن الدراسة استغرقت أربع سنوات وأجراها على 100 حالة إعاقة ذهنية مختلفة وتبين أن 76 في 100 منها ترجع إلى زواج الأقارب[2].

ويجب لفت الانتباه إلى أن زواج الأقارب لا يكون سببا مباشرا في نقل المراض الوراثية دائما من جيل إلى جيل آخر ففي هذه النقطة يقول أحمد شوقي إبراهيم مستشار الأمراض الباطنية لمستشفى الصباح[3].

1- هناك من الأمراض الوراثية الناتجة هنن عاملين وراثيين منتجين أيضا ويندر وجودهما في أي مجتمع في هذه الحالة فإن زواج الأقارب قد يسبب ذرية بها تلك الأمراض الوراثية أكثر من زواج الأباعد.

[1]- رابح تركي، المعوقون في الجزائر وواجب المجتمع والدولة نحوهم، الجزائر: المؤسسة الوطنية للتوزيع، 1982، ص 44.
[2]- عادل عاشور، "زواج الأقارب سبب رئيسي للتخلف العقلي"، جريدة البيان 25 مارس 2024، ص 1.
[3]- أحمد شوقي إبراهيم، مرجع سابق، ص 2.

2- كثير من الأمراض الوراثية تنتقل بعامل وراثي سائد واحد من الأب أو الأم فهي تحدث في زواج الأقارب والأباعد على السواء ومن أمثلة هذه الأمراض نقص التعظيم الغضروفي مرض الحويصلات المتعددة بالكلية مرض زيادة الحديد بالدم،، مرض عدم التكون العظمي، التلييف ذو الحديبات...إلخ.

3- وهناك أمراض وراثية ليست لها علاقة بزواج الأقارب مثلا الأمراض الناتجة من اختلاف رسوس بين الزوجين والطفل المنغولي ومرض تيرتر، ومرض كلينفلتر وأمراض أخرى.

4- وهناك أمراض وراثية مثل النزيف الدموي (الهموفيليا) ومرض عمى الألوان وهي امراض وراثية تحدث في الذرية ومرتبطة بالجنس وتوجد مجموعة من الأمراض تظهر نتيجة تجمع مجموعة من العوامل الوراثية ويطلق عليها اسم الأمراض المتعددة الأسباب مثل مرض السكري وارتفاع ضغط الدم وقرحة المعدة وتصلب الشرايين.

لا يجوز أن ننسى أن الزواج الأقارب له نتائج إيجابية إذا كان بالأسرة عوامل وراثية مرغوبة ليست في غيرها من الأسر مثل الجمال والذكاء والقوة او الطول العمر حينئذ يكون زواج الأقارب أفضل من زواج الأباعد شريطة ألا يستمر الزواج من الأقارب جيلا.

*** فقر الدم المنجلي:**

عن فقر الدمم المنجلي مرض وراثي من الأمراض الهيموغلوبية وسببه أن الحمض الأميني يحل محل الفلوتاميك فينجم عن هذا التبادل هيموغلوبين جديد لا يتلاءم مع الحياة وسمي المنجلي لأن الدم يأخذ شكل المنجل إذا نقص عنه توتر الأكسجين[1].

وتعرف المنطقة العربية انتشارا للأمراض الوراثية الناتجة عن الزواج الأقارب يصعب معرفة وحصر الأمراض الوراثية المنتشرة في الوطن العربي نتيجة شح المعلومات الدقيقة والموثقة عن هذه المراض كما أن نسبة انتشارها تختلف من دولة إلى أخرى إلا انها تقسم بشكل عام إلى عدة أمراض منها أمراض الدم التي يلعب دور زواج الأقارب دورا كبيرا في زيادة أعدادها.

[1]- محمد بايع حمودة، أمراض الدم، دمشق: المطبعة التعاونية، ط 2، 1977، ص 8.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم تناول نمط الزواج في الوسط القرابي وفق المنظومة القديمة في المجتمع الجزائري مع تحديد ما طرأ عليه من تغيرات (نظام الزواج) شكلا ومضمونا حيث شهدنا العوامل المؤثرة في هذا النمط من الزواج والتي شملت العوامل السوسيوثقافية والاقتصادية أما فيما يخص حجم الممارسة (الزواج القرابي) وكيفيتها اختلفت عما كانت عليه بفعل الوعي الثقافي الصحي والاحتكاك بين الجنسين.

الفصل الرابع:

عرض وتحليل

الدراسة الميدانية

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول عرض وتحليل الجانب الميداني للدراسة والذي يضم تحليل الجداول الموضحة للبيانات الشخصية الخاصة بالعينة وتحليل للبيانات طبيعة العلاقات القرابية وتأثيرها في الزواج مع الإشارة إلى معايير الشباب الاختيار الزواج مع عرض البيانات المتعلقة بمعايير الزواج لدى الشباب وفي الأخير سنحاول عرض النتائج العامة المتحصل عليها.

أولا: البيانات الشخصية

إنما يتضح حجم العينة وخصائصها من خلال جملة أسئلة البيانات الشخصية والتي تضم معلومات عن المبحوث وفي هذا الإطار عملنا على أنن يرتبط كل سؤال بصميم موضوع الدراسة ولقد ضم هذا المحور بالبيانات الشخصية أربع أسئلة محددة سيتم عرضها لاحقا.

جدول 1: يبين حجم وتوزيع العينة

الجنس	التكرارات	النسبة
متزوج	25	%33.78
أعزب	37	%50
مطلق (ة)	7	%9.45
أرمل (ة)	5	%6.75
المجموع	74	%99.98

يتضح من خلال الجدول أن عدد الأعزاب (ة) هو الأكثر إذا بلغت نسبتهم 50% من مجموع أفراد العينة بينما بلغت نسبة المتزوجين 33.38% بينما بلغت أقل نسبة هم مطلقين حيث بلغت نسبتهم 9.45% وتليها نسبة الأرامل (ة) 6.7%.

يعد المستوى التعليمي من اهم العوامل التي توجه سلوك الفرد وتضبطه وتحدد قيمه حيث أن كل درجة علمية يقابلها توجه أو سلوك معين يكون متوقع مسبقا فكلما كان المستوى التعليمي منخفض كلما أدى ذلك إلى وجود نوع من التعصب بفعل الجهل قد نجد رد فعل من فرد ذو مستوى تعليمي مرتفع مغاير لرد فعل لفرد غير متعلم وكذلك تختلف اتجاهات الأفراد نحو النظم الاجتماعية باختلاف درجات تعليمهم فنمط الزواج القرابى مثلا تختلف نظرة المتعلم له عن نظرة غير متعلم أو ذوي المستوى التعليمي المنخفض

وهنا يظهر الاختلاف الذي له علاقة بإقبال الأفراد أو احجامهم عن هذا النمط من الزواج والجدول الموالي يبين المستويات التعليمية المختلفة لعينة الدراسة.

جدول 2: يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

الحالة	التكرارات	النسبة
غير متعلم	5	%0.67
ابتدائي	9	%12.16
متوسط	34	%45.94
ثانوي	15	%20.27
جامعي	11	14.86
المجموع	74	%99.99

يتضح من خلال المعطيات الموضحة بالجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين هم من ذوي المستوى المتوسط حيث بلغت نسبتهم 45.94% من أفراد العينة المدروسة تليها نسبة ذوي المستوى الثانوي بنسبة 20.27% كما أن نسبة لا بأس بها من المبحوثين ذو المستوى الجامعي والتي بلغت 14.86% تليها نسبة 12.16% من المبحوثين من المستوى الابتدائي ثم تليها نسبة الغير متعلمين بنسبة 0.67% وما يلاحظ على المستوى التعليمي لدى المبحوثين أنه شامل لجميع المستويات ويختلف من شخص إلى آخر ترتبط الحالة المهنية بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للفرد فالمهنة زيادة على توفير المال فإنها تساهم في إعطاء الفرد مكانة اجتماعية تميزه داخل الجماعة المهنية بشكل خاص والمجتمع بشكل وبما أن الارتباط الزواجي يرتبط بشكل أو بآخر بالجانب الاقتصادي وذلك بتركيزه على المهر المنخفض الذي يناسب الفرد العاطل أو صاحب الأفعال الحرة فإن الحالة المهنية لها دورها في توجيه الزواج وبعد استقراء إجابات المبحوثين تحصلنا على المعطيات التي يوضحها الجدول التالي.

جدول 3: يبين الحالة المهنية

الحالة	العدد	النسبة
عامل (ة)	34	%45.94
موظف (ة)	18	%24.32
متقاعد (ة)	84	%18.91
عاطل (ة)	8	%10.89
المجموع	74	%99.99

يتضح من خلال المعطيات الموضحة بالجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين يمارسون عمل أو مهنة معينة لحسابهم بمحلات تجارية أو شركات خاصة بإجمالي نسبة 45.94% أما نسبة المبحوثين الموظفين تقدر بنسبة 24.32% أما نسبة المتقاعدين فقد كانت 18.91% أما النسبة المنخفضة فهي نسبة عاطلين حيث تقدر بنسبة 10.89%.

يرتكز زواج على الجانب الاقتصادي وبالضبط الحالة المادية للأسرة حيث أن الأسرة ذات المستوى المرتفع (الجيد) تسعى لبقاء حالتها وتسعى لتحسينها إن أمكنها ذلك بضم أسرة ميسورة الحال ومن خلال الجدول الموالي نود معرفة ما إذا كانت الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تلجأ للزواج القرابى أكثر من الأسر الميسورة الحال كون الزواج يكون أقل تكلفة منن حيث المهر والترتيب لمراسيم الزفاف ويعد تجميع إجابات المبحوثين تحصلنا على المعطيات التي يوضحها الجدول التالي.

جدول 4: يبين الحالة المادية للمبحوثين.

الحالة	العدد	النسبة
منخفضة	11	%14.86
متوسط	48	%64.86
جيد	15	%20.27
المجموع	74	%99.99

حسب معطيات الجدول فإن أغلبية المبحوثين ذو حالة مادية متوسطة حيث أن مستواهم المعيشي على قدر الدخل فهم الاقتناء الكماليات وقد بلغت نسبتهم 64.86% وتليها نسبة المستوى جيدا بنسبة 20.27% وتليها نسبة المستوى المنخفض بنسبة 14.86% حيث تلعب الحالة المادية دور أساسيا في

تحدد طبيعة الزواج حيث إذا كان الفرد دخله قليل يتجه إلى الزواج القرابي من أجل تقديم تسهيلات وتقليل المهر فعندما تكون من الدائرة القرابية فهي تعرف مستواه المادي.

ثانيا: العلاقة القرابية وتأثيرها في الزواج

يشمل هذا المحور مجموعة الأسئلة التي توضح طبيعة القرابية وكيفية تأثيرها في الزواج القرابي وذلك لمعرفة ما إذا كان المبحوث متزوج أم لا.

جدول 5: يبين إذا كان الفرد متزوج أم لا

الحالة	العدد	النسبة
نعم	30	%40.54
لا	44	%59.45
المجموع	74	%99.99

يتضح من خلال هذا الجدول أن عدد المتزوجين بلغت بنسبة 40.54% وثم تليها نسبة الغير متزوجين بنسبة 59.45%.

يعد معرفة إذا كان زواجه ذلك قد تم من العائلة أو خارجا فكل حالة تبين توجها معينا ومن خلال ذلك نعرف مدى التراجع عن الزواج القرابي أو عدمه وكما يهم أن نعرف جهة القرابة المفضلة في هذا النمط من الزواج من المهم أيضا معرفة مدى ممارسة الزواج القرابي اعتمدنا سؤالا يكشف عما إذا تزوج من داخل العائلة أو خارجها والجدول التالي يبين ذلك.

جدول 6: يوضح إذا كان متزوج من داخل العائلة أو خارج العائلة.

الحالة	العدد	النسبة
داخل العائلة	26	%70.27
خارج العائلة	11	%29.72
المجموع	74	%99.99

كما تشير المعطيات الموضحة بالجدول على ان أكبر نسبة من المبحوثين كانوا قد تزوجوا من داخل العائلة التي قدرت بـ 70.27% ويدلل ذلك على تمسك المبحوثين بالزواج القرابي كونه الأفضل والأكثر نجاحا فالزواج القريبة تكون أكثر صبرا وسندا لزوجها كما جاء في تصريحات المبحوثين إلا أن الأمر قد

يكون بدافع آخر غير متعلق بالارتباطات بعادات الأسرة ولا برغبات الأهل وتليها نسبة الزواج الخارجي بنسبة 29.72%.

إنما للزواج القرابي جهات متعددة فقد تكون صلة القرابية بين الزوجين مباشرة كأن يكونا منن الجيل نفسه (ابن العم وبنت الع أو ابن الخال وبنت الخال) وقد تكون الصلة غير مباشرة كما قد تكون القرابة من الجهتين وذلك ما سيوضحه الجدول الآتي:

جدول 7: يبين جهة القرابة التي تربطك بزوجك

الحالة	العدد	النسبة
قرابة من جهة الأب	18	%48.64
قرابة من جهة الأم	9	%24.32
قرابة من جهتين	7	%18.91
العائلة الواسعة البعيدة	3	%0.81
المجموع	37	%99.99

تبين المعطيات أن أكبر نسبة من المبحوثين تربطهم بأزواجهم صلة قرابة، من جهة الأب حيث قدرت بـ 48.64% وهذه الفئة التي تجمع بين جهة الأب هي الأكثر توطيد للروابط القرابية تليها نسبة الذين تربطهم صلة القرابة من جهة الأم وقد بلت هذه النسبة هي 24.32% وبعدها تليها جهة القرابة من الجهتين حيث بلغت 18.91%.

كما سجلت أقل نسبة لدى المبحوثين الذين تربطهم قرابة من بعيد حيث قدرت بـ 0.81% وهذه النسب المختلفة إنما تدل على تغير في جهة القرابة المفضلة ففي الزواج القرابي.

ثالثا: الشباب لاختيار الزواج

يشكل الاختيار للزواج أهم عملية ترتكز عليها مؤسسة الزواج فإن تم الاختيار بأسلوب سوي وطريقة سليمة كان الزواج ناجحا والعكس كما أن أسلوب الاختيار هو الذي يحدد نمط الزواج فالزواج القرابي يرتكز على أسلوب معين في الاختيار قد يختلف تماما عن أسلوب الزواج الخارجي من أجل ذلك تم تخصيص محور لاتجاهات المبحوثين نحو الاختيار في الزواج حيث الاختيار قد يكون غالبا المؤشر لنمط الزواج.

وسنحاول توضيح كل ذلك من خلال مجموع الأسئلة التي تضمنها هذا المحور حيث يكشف لنا السؤال عن كيفية الاختيار والذي يكون ما شخصي أو عن طريق الأهل وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

جدول 8: يبين كيفية اختيار المبحوث لزوجه

الحالة	العدد	النسبة
الاختيار الأهل	21	%56.75
الاختيار الشخصي	16	%43.24
المجموع	37	%99.99

تشير المعطيات إلى أن أقل نسبة هي الاختيار الشخصي حيث قدرت نسبتها بـ 43.24% ثم تليها نسبة هي الاختيار الأهل هم الذين لهم الحق دون المعني الأمر في انتقاء واختيار من سيكون شريك حياة ابنهم أو ابنتهم وهنا تبدو قضية حرية الاختيار مقتصرة على الأهل وفي حال ان تم الزواج باختيار الأهل فمن المهم معرفة رد فعل المبحوث إزاء ذلك وهو امتثال لما يراه الأهل ورأى في ذلك أنه أنسب له أم ناقشهم في الأمر...إلخ وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

جدول 9: يبين رد فعل المبحوث (ة) من اختيار الأهل.

الحالة	العدد	النسبة
القبول والرضا	13	%35.13
مناقشة الأمر مع الوالدين	16	%43.24
الامتثال لعادات الأسرة	8	%21.62
المجموع	37	%99.99

كما جاء في المعطيات فإن عددا معتبرا من المبحوثين لم تكن لديهم الحرية أو على الأقل الحرية التامة في اختيار لشريك حياة فهذا أكد أكثر نسبة اجمالية قدرها 43.24% أن رد فعلهم إزاء ما يفرضه عليهم أهلهم قد كان بمحاولة مناقشة الأمر معهم الشيء الذي يؤكد عدم رغبتهم لمثل هذا الأسلوب في اختيار الشريك المستقبل وهذا ما يبين الموقف الذي يتخذه المقبل على الزواج على اعتبار أن الزواج أمرا يجمع بين فردين قبل أن يجمع بين أسرتين ومن أجل ذلك لا بد من رضا كل طرف بالآخر دون ضغوط من الأهل وقد يكون قرار الوالدين هو النافذ الزواج فيه صلاح والمناقشة لا تعني إلغاء دور الأهل وإنما هي عملية إيجابية تجسد مبدأ المشاورة والاشراك في صنع القرارات كما تعتبر المناقشة والتحاور أيضا

فرصة للأهل في إبداء آرائهم وأداء دورهم كآباء وإخوة في توجيه الأبناء كما تسمح لهم بإبداء آرائهم وإثبات وجودهم استقلاليتهم ولقد ذكر أكثر من مبحوث أنه اعتمد المناقشة مع الأهل بعدما كان رافضا للفكرة وبعد المناقشة تغيرت له الرؤى وترك الأمر في يد الأهل.

ثم يأتي ثانيا رد فعل القبول والرضا بما قرره الأهل بخصوص أمر الزواج مسجلين في ذلك نسبة 35.13% وهذا الرد يجسد ضعف راي المقبل على الزواج أمام قرار الأهل ويدل على الخضوع المطلق لسلطة الأهل وهو مظهر من مظاهر الحياة التقليدية التي تحفظ الروابط بين الأهل وتزيد من عصبيتهم دون الاعتبار للرأي الشخصي في أغلب الحيان وقد ذكر ببعض المبحوثين أنه تهيأ بل توقع القرار الذي سيتخذه الأهل بشأنه ويستعد لقبول الأمر دون مناقشة بحكم أنها صارت عادة بين الأهل والحفاظ على الود الذي يجمعه وأهله حتى تستمر الرابطة القرابية بين الأهل أما رد فعل باقي المبحوثين فإنها تقدس التقاليد وتحافظ على قيمتها على الرغم من الأسلوب الحضري الذي تصطبغ به حياتهم اليومية وهم يميلون للزواج امتثالا للتقاليد التي تعمل بها أسرهم أو بقية الأهل بصفة عامة. وقد بلغت النسبة 21.62% وهذا الرد أو الموقف إزاء اختيار الأهل قد يجعل من رأي المعني بالأمر أمرا ثانويا ومن خلال ذلك تمارس التقاليد سلطتها عليه الموروث الثقافي المتوارث عبر الأجيال.

وبعد التعرف على كيفية الاختيار الذي تم به الزواج يجدر تحديد الأسس التي يتم وفقها الاختيار عندما يكون الاختيار الشخصي وقد طلب من المبحوثين تحديد العناصر الأكثر أهمية لديهم والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول 10: يبين الأسس التي تم وفقها الاختيار للزواج

الحالة	العدد	النسبة
الدين والأخلاق	7	%18.91
الحالة المادية	1	%0.27
المستوى التعليمي	6	%16.21
الصلة القرابة	11	%29.72
الميل العاطفي	12	%32.24
المجموع	37	%99.99

تبين معطيات الجدول أن الأساس الأكثر اعتمادا عند اختيار شريك الحياة لدى المقبلين على الزواج هو الميل حيث يحصل الإعجاب وتبادل مشاعر الود بين الشاب والشابة المقبلين على الزواج فللميل العاطفي سلطانه على عادات الأسرة وعلى رغباتها ولقد بلغت نسبة المعتمدين لهذا الأساس بالدرجة الأولى نسبة 32.27% بعد ذلك تأتي الصلة القرابة كثاني أساس ثم اعتماده من طرف المبحوثين أثناء اختيارهم لشريك الحياة وقد مثلت بنسبة 29.72% وهي نسبة لا بأس بها معبرة عن أهمية الصلة القرابية في الزواج القرابي إذ أن هذا الأخير يرتكز عليها من المتوقع أن يكون الاتجاه نحو الزواج القرابي أساسا على الصلة القرابية ولا يسبقها أي عامل آخر وهذا يدل على المقبلين على الزواج عند منهم حرية الاختيار قد يتوجهون إلى الزواج القرابي من محض ارادتهم مقتنعين بذلك دون ضغط الأهل.

يليه أساس الدين والأخلاق وذلك بنسبة 18.91% يشترط أن يكون الشريك على خلق كريم يقدر المسؤولية والحياة الزوجية وقادر على تربية الأولاد وتكوين أسرة صالحة ثم تليها أساس المستوى التعليمي بنسبة16.21% على أن يكون الزوجين على تكافؤ أو على الأقل التقارب في المستوى التعليمي ثم تليها بنسبة منخفض جدا أساس الحالة المادية قدرت بنسبة 0.27%.

إن الزواج القرابي غالبا ما يقوم بترتيبه الأهل من الطرفين ومن خلال هذا السؤال نود معرفة ما إذا كان الأهل يعتبرون الصلة القرابية الأساس الأول والهم في الاختيار للزواج كما كان عليه الوضع في أغلب الأسر أم الأمر قد تغير وفق المكان والزمان وفي الحالة أن الأهل أعتبر الصلة القرابية هي الأساس الأول سنحاول معرفة الدافع الأكثر قيمة لديهم والذي دفعهم إلى اتخاذ هذا الموقف وتفضلهم للزواج القرابي وقد أدرجنا الاحتمالين الأكثر توقعا لدينا وجعلنا إضافة احتمالات أخرى والجدول الموالي يوضح ذلك.

رابعا: الأسرة وأثرها في اختيار الزواج لدى الشباب

جدول 11 و 12: يبين هل يعتبر الأهل صلة القرابة، الأساس الأول في الاختيار للزواج مع دوافع ذلك.

الحالة	العدد	النسبة
نعم	38	%51.35
لا	36	%48.64
المجموع	74	%99.99

- ما دوافع صلة القرابة، الأساس الأول في الاختيار للزواج عند الاهل

الحالة	العدد	النسبة
تقوية الرابطة الأسرية	62	%83.78
الحفاظ على ممتلكات الأسرة	12	%16.21
المجموع	74	%99.99

تدل معطيات الجدول أعلاه إلى أن أكبر نسبة المبحوثين أجابوا بـ نعم 51.35% وهذا يعني أن أهلهم يولون أهمية كبرى للصلة القرابية ويعتبرونها الأساس الأول في إتمام عملية الزواج وبعبارة أخرى أن أول شرط يشترط عند اختيار الشريك وهو أن يكون من الأقارب.

وقد تقل درجة أهمية الصلة القرابية ويظهر بعض التساهل في التقيد بها لدى الاختيار للزواج كشرط أساسي لا بد من توفره في شريك الحياة معبر عن تراجع الاهتمام بالصلة القرابية إلى حد بعيد ومثلته نسبة 48.64% وهي نسبة تعبر عن تغير النظرة للزواج والفصل بين الزواج وعدم ربطه بالضرورة بالصلة القرابية ومن المهم كذلك معرفة الدافع نحو اعتبار الأهل الصلة القرابية الأساس الأول في الاختيار للزواج وقد أدرجنا احتمالين الأكثر توقعا لدينا وجعلنا الحرية للمجيب في إضافة أخرى ولقد اختلفت دوافع الأهل في تفضيل الصلة القرابية كأساس للاختيار عند الزواج بل واعتبره الأساس الأول والأهم في ذلك وقد بينت المعطيات بالجدول أعلاه أن الذين يهتمون بمسألة تقوية الروابط الأسرية والمحافظة عليها عبر عنها بنسبة 83.78% وهي أكبر نسبة حيث أكدت هذه النسبة أن الزواج من أفراد أسر تربطهم بهم صلة قرابة تزيد من تضامن الأسر ارتباطها ويقوي صلة الأرحام كما يوحد العلاقات الاجتماعية بينهم ويزيدها قوة واستمرار فالزواج القربي بالنسبة لهم وسيلة ودليل على الرغبة في استمرار العلاقات القرابية وتودد التواصل القرابي فكما قال أحد المبحوثين « إن زواجي إنما هو دليل على اعتزازي بشرف عائلتي ودليل على الرغبة في استمرار العلاقات بين العائلتين لأني فضلت من هي من دمي ولحمي على البرانية ».

وهذا الاتجاه في تفضيل الزواج القرابي يجعلنا نفهم بأن هناك أمور تشترك فيها كل من العائلة خاصة فيما يخص الهدف القرابي الرامي إلى المحافظة على التقاليد الموروثة وعادات الأجداد.

كما تجعل نسبة 16.21% من المبحوثين على ممتلكات الأهل الدافع الرئيسي وراء إعطاء الأولوية في الاختيار عند الزواج الصلة القرابية حيث تعتبر هذه النسبة أن يجعل الأسرتين تتعاون ويساهم في الإبقاء على تلاحم الأسرتين والانتفاع بممتلكاتهم داخليا وهي في أيدي آمنة وتبقى دوما في الحفاظ والصون ضمن

الدائرة القرابية لما جاء به بعض المبحوثين وقد ذكر بعض المبحوثين من أصل (بني مزاب) أن زواجهم داخليا ساهم في الحفاظ على ممتلكاتنا ويشير إلى المحلات التجارية التي تعتبر ملك مشترك بين الأعمام وأحيانا الأخوال ويصرح بعضهم بأن معظم العمال داخل هذه المحلات من الأقراب فهم يسعون إلى تحقيق الربح ومضاعفة الثروة وذكر أكثر من مبحوث أن الزواج القرابي يحول دون دخول الغرباء إلى ديار الأهل كما يمنع دخول يد غريبة إلى ممتلكات الأهل وهذا يكشف عن الصرامة الحزم في هذا الأمر وعدم التنازل عن قيمة الصلة القرابية في الحياة الزوجية.

من خلال هذا كله يبدو أن رسوخ التقاليد والأفكار التي تصور أن من لا ينتمي على العائلة هو "براني" حسب تعبير المبحوثين وأنه من المحتمل جدا أن لا تتأقلم المرأة الأجنبية عن العائلة مع أوضاع عائلة الزواج وأن لا تبدي الاحترام الكافي والمعاملة الحسنة نحو والديه وتبذل الزوجة القريبة قصارى جهدها في خدمتهم لأنها تعتبرهم بمثابة أهلها وتستحي من إبداء أي تحصر أو شكوى ويقدم المبحوثين خاصة كبار السن منهم تفسيرات تتعلق أساسا بالجانب الأخلاقي ونوعية السلوك الذي يمكن أن يصدر من أمرأة غريبة عن العائلة تجاه أهل الزوج ومن الأمثال الشعبية التي ذكرها بعض المبحوثين في هذا الإطار للتشجيع على الزواج القرابية قولهم:

- « بنت العم من لحمي ودمي ».
- « الماء اللي ماشي للسدرة الزيتونة أولى بيه ».
- « ما يخلي خيروا لغيروا كان لمجنون ».
- « بنت العم لابن عمها وشطر النقد من عند أمها ».

ومن خلال هذه الأمثال نجد أن المبحوثين يجعلون من الزواج القرابي الزواج المفضل حتى أصبح قاعدة لا يمكن الخروج عليها ومن هنا تظهر قوة العادة الاجتماعية وأحكام سيطرتها على الجماعة سواء كان ذلك في مسألة الزواج أو مسائل الأخرى وما تقضيه من روح التضامن بقطع النظر عما يحدث داخل الجماعة القرابية.

جدول 123: يبين مدى تفضيل عائلتك للزواج بالأقارب

الحالة	العدد	النسبة
نعم	40	%54.05
لا	34	%45.94
المجموع	74	%99.99

يتميز الزواج بالأقارب أحد آليات الجماعة المنزلية والذي من خلاله يتم إعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي وهو يعكس الصورة السوسيوثقافية للمجتمع إذ يرتكز الزواج التقليدي على الدين والأعراف والتقاليد التي تحدد صوره وأشكاله وتبين نتائج الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين تفضل الزواج الأقاربي بنسبة 54.05% بينما التي لا تفضله تقدر نسبتها 45.94% هذا يعود إلى أن المبحوثين متمسكون بالتقاليد الخاصة بزواج الأقارب.

خامسا: معايير الزواج لدى الشباب

يشمل هذا المحور مجموعة الأسئلة التي توضح معايير الزواج لدى الشباب وهل يفضلون الزواج الداخلي أو الخارجي ومدى تداول الزواج القرابي لدى الأسرة والعوامل التي تساهم في تخلي أو رفض الزواج الداخلي وهذا وما سوف نتطرق إليه من خلال مجموعة الأسئلة التالية:

جدول 134: يبين إذا ما كان الشباب يفضل الزواج الداخلي

الحالة	العدد	النسبة
نعم	42	%56.75
لا	32	%43.24
المجموع	74	%99.99

حسب ما جاء في الجدول أعلاه فإن أعلى نسبة من الذين يفضلون الزواج الداخلي بنسبة 56.75% وهذا يعتبر أن الشباب يفضلون الزواج القرابي على الزواج الخارجي الذي جاءت بنسبة 43.24%.

وما يمكن قوله هو أن الزواج القرابي قد مورس بشكل معتبر حسب ما جاء في النتائج وقد يكون ذلك حفاظا عليه وصل إلى درجة اعتبار عادة متأصلة سيستمر الحفاظ عليها ولك ما سنحاول توضيحه في الجدول الموالي.

عن تكرار الزواج القرابي قد يجعل منه عادة أو تقليد معولا به لدى الأفراد لا سيما الذين كان زواجهم ناجحا فكلما تكرر ذلك كلما ادعى ذلك لاستمراره وتأكيده كنمط زواج مفضل ومن خلال الجدول التالي فنحن نحاول معرفة ما إذا كان الزواج القرابي عادة أو تقليدا معمولا به وممارسا بصفة مستمرة أم لا.

جدول 145: يبين ما إذا كان الزواج الداخلي (القرابي) عادة متداولة في الوسط الأسري التقليدي.

الحالة	العدد	النسبة
لا	39	%52.70
نعم	35	%74.29
المجموع	74	%99.99

تشير المعطيات الموضحة أعلاه أن أكبر النسبة عند المبحوثين تقر بأن الزواج القرابي ليس بعادة متداولة ومعمولا بها في أسرهم بل هناك العديد من الأقارب من تزوجوا من نساء خارج الدائرة القرابية وهذا ما صرح به بعض المبحوثين وقدرت بـ 52.70% حيث أكدوا بأن الزواج القرابي ممارس بين بعض أقاربهم المباشرين والغير مباشرين لكن لا يعتبرونه عادة معمولا بها وإنما ممارسته تكون مجرد مصادفة على حد تعبير البعض منهم لكن لا يصل الأمر إلى درجة اعتباره تقليدا أو عادة اجتماعية متداولة في الوسط الأسري وفي المقابل نجد نسبة المبحوثين الذين أجابوا بنعم قدرت بـ 47.29% فهذه الفئة تعتبر الزواج الداخلي عادة متداولة وكانت موجودة في الأجيال الأولى وتم توارثها ولكن أشاروا أن ممارسة هذا النمط لم يبقى بنفس الوتيرة ولم يستمر بالدرجة نفسها وهذا ما استنتجناه من خلال تصريحات المبحوثين المجيبين بـ لا.

ومن المهم أيضا معرفة عوامل تراجع عن الزواج الداخلي بعبارة أخرى لا بد من البحث عن عوامل تراجع الأسر عن إقبال على هذا النمط من الزواج ومن خلال الكشف هذه العوامل نحاول أن نحدد مظاهر التغير التي طرأت على الأسر والمجتمع بصفة عامة وأمكننا الحصول على عوامل رئيسية تكمن وراء أثر التراجع يبينها الجدول الموالي.

جدول 16و 17: يبن عوامل تراج الزواج الداخلي من وجهة نظر الشباب

الحالة	العدد	النسبة
نعم	49	%66.21
لا	25	%33.78
المجموع	74	%99.99

الحالة	العدد	النسبة
ارتفاع نسبة المستوى التعليمي	14	%18.91
ازدياد فرص التقاء الجنسين	45	%60.81
ضعف الامتثال للعادات والتقاليد	10	%18.51
أخرى تذكر	5	%0.67
المجموع	74	%99.99

تشير المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين أكدت تراجع الزواج بينن الأقارب حيث أجابوا بـ "نعم" وهم بذلك يؤكدون على النتائج المتحصل عليها من قبل والمؤكدة بهذا النمط من الزواج فقد أكدت نسبة 66.21% وهي أكبر نسبة.

كما سجلنا نسبة 33.78% من المبحوثين الذين لا يرون تراجع الزواج أي اللذين أجابوا بـ "لا".

وما يمكن قوله أن الزواج القرابي يتراجع إلا أن تراجعه لا يسير بوتيرة واحدة أو ليس بالسرعة نفسها التي تشهدها باقي الأنظمة الاجتماعية التي تأثرت بدورها ولكن يبقى لنا إمكانية استنتاج تراجع الزواج القرابي من خلال النسب المسجلة في هذا الجدول بغض النظر عن عوامل التراجع لكن في الحقيقة يبقى من المهم معرفة عوامل التراجع عن الزواج القرابي بالنسبة للذين أكدوا ذلك (التراجع) بعبارة أخرى لا بد من البحث عن عوامل تراجع الأفراد عن الإقبال على هذا النمط من الزواج.

ومن خلال كشف هذه العوامل نحاول أن نحدد مظاهر التغيير التي طرأت على الأسر والمجتمع بصفة عامة ويعد اضطلاعنا على إجابات المبحوثين أمكننا في الأول من الحصول على ثلاث عوامل رئيسية تكمن وراء هذا التراجع مع ترك الحرية للمبحوث من خلال عبارة أخرى تذكر لإضافة عوامل أخرى قد لا نشبه لها وبفعل فتصريحات المبحوثين أمكنتنا من الكشف على عدة عوامل وأسباب لها تأثير مباشر على الزواج القرابي وعلى هذا الأساس رتبنا أهم العوامل بنفس الجدول أعلاه بحيث تبين معطيات الجدول أنن أكبر نسبة من المبحوثين أرجعوا تراجع الزواج القرابي إلى ازدياد فرص التقاء الجنسين حيث قدرت بنسبة 60.81% حيث ساهمت بشكل كبير في تغيير عملية الزواج خاصة مع ازدياد وخروج المرأة للعمل أو الدراسة والاختلاط والاحتكاك الذي وقع بين الجنسين على حد سواء وهذا ما يؤثر في الزواج القرابي.

إذ أن احتمال الخروج من الدائرة القرابية عن الاختيار كمما ذكر بعض المبحوثين بأن الوسط الحضري عرف تغيرات مختلفة في جميع الميادين وأثر ذلك على البناء الأسري والعلاقات العائلية وانعكس ذلك على

الزواج واجراءاته وعلى اتجاهاته كما سجلنا نسبة لا بأس بها ترى إن ارتفاع المستوى التعليمي هو أحد العوامل المهمة والمساهمة في تراجع هذا النمط من الزواج وقد بلغت نسبة المبحوثين 18.91% فقد تبين من خلال إضافات التي جاء بها بعض المبحوثين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما اتسعت طموحاته ورغباته ومنها إيجاد الزوج المناسب الذي يلائمه بحيث يكون متكافئ معه (ها) في درجة الوعي وطريقة التفكير...إلخ وقد يكون النموذج الذي يرغب به الفرد يتعدى ما يجده.

أما بقية المبحوثين يرجعون تراجع الزواج القرابي إلى ضعف الامتثال للعادات والتقاليد وقد بلغت نسبتهم 13.51% حيث أن منظومة القيم المستمدة من تراث المجتمع المتمثل في العادات والتقاليد تعد مواجهة للسلوك الفردي والجماعي وهي الضابطة له وحين يقل اعتبار ذلك تفقد تأثيرها في الأفراد وذلك بتعويضها بقيم مغايرة قد تناقضها.

وذكر بعض المبحوثين أيضا أن سبب تراجع الزواج القرابي إلى انتشار مواقع التواصل الاجتماعي. ومن المهم أيضا معرفة الأسس والأسباب الرئيسية التي تدفع بالأفراد إلى الزواج الخارجي ورفض زواج الداخلي والجدول الموالي يوضح الأسباب.

جدول 158: يبين الأسباب التي تدفع الشباب إلى الزواج الخارجي ورفض زواج الداخلي

الحالة	العدد	النسبة
تفادي الصراعات العائلية	38	%51.35
تراجع سلطة الآباء	9	%12.16
التوسع في دائرة التعارف	10	%13.51
ارتفاع درجة الوعي الصحي	17	%22.97
المجموع	74	%99.99

تشير معطيات الجدول إلى أن هناك أكبر نسبة من المبحوثين قد أكدت أنه من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بأقبال الأفراد على الزواج الخارجي ورفض الزواج الداخلي قدرت بـ 51.35% حيث صرحت هذه الفئة من المبحوثين أنه خلال السنوات الأخيرة مع تعقد الحياة وكثرة المشاكل العائلية وبالخصوص إذا كانت الزوجة قريبة لزوجها فتتدخل العائلتين في أبسط الأمور الزوجية وعبروا عن ذلك من خلال المثل الشعبي المعروف "وين دمك وين همك"، "همي همي جاني من دمي" في حين عبرت بعض المبحوثات أنه

رغم طاعتهن لعائلة الزوج وبذل قصارى جهدهن لخدمة الجميع إلا أنهم تعيسات خاصة بسبب الاحترام غير الكافي لهن وبمجرد وقوع سوء تفاهم تكشف العيوب والأسرار العائلية.

الزوجة وتدفع ثمن أخطاء الأهل وزلاتهم كل هذه الأمور أصبح الشباب يتهرب منها ويتجنبون الزواج الداخلي ويفضلون زوجة غريبة من عائلة أخرى تجهل عيوب العائلة كما صرح أحد المبحوثين أنه إذا وقع شجار عادي مع زوجته لأشياء بسيطة وتافهة تكبر وتعظم المشكلة ويحاول أهلها التدخل وتذكيري أنها من دمي ولحمي وتستحق العناية أكثر ومن جهة أخرى يتدخل أهلها وهكذا ففي نظر هؤلاء فالمشاكل العائلية هي السبب في عزوف الشباب على الزواج بين الأقارب وذلك لتفاديي الصراعات بين العائلتين وهذا ما أي انخفاض الزواج القرابي.

وهناك نسبة لا بأس بها من المبحوثين قدرت بـ 22.97% أشاروا إلى أن الأفراد على علم بالمخاطر الوراثية الناجمة عن الزواج القرابي خاصة الأسر التي عرفت أبنائها الأمراض الناجمة عن هذا الزواج كما أن هناك نسبة 13.51% أكدوا أن التوسع في دائرة التعارف والتقاء الجنسين في أماكن التعليم والعمل وغيرها سبب كافي في دفع الأفراد إلى الزواج بمن يحتكون بها ويكنون لها الود والاعجاب وهذا ساهم ففي انخفاض الزواج الداخلي واقبال الشباب على الزواج الخارجي لأن ذلك يعتمد على الاختيار الحر للفرد والابتعاد على اختيار الأهل وعدم الخضوع للتقاليد والعادات المرتبطة بالقيم البالية للمجتمعات الريفية والتقاليدية وفي نفس السياق أكدت نسبة 12.16% أن تراجع سلطة الآباء سبب في تخلي الأفراد على الزواج بين الأقراب لأن الآباء في الماضي يعملون على اختيار الزوجة الملائمة لابنهم وأحيانا دون استشارته غالبا ما تكون من ذوي القرابة القريبة وأشار بعضهم أن ضعف سلطة الآباء وتلاشي العلاقات العائلية والقرابية ساهموا بشكل كبير في منح الحرية للشباب اليوم في الزواج بمن تربطهم بها عاطفة الحب والتفاهم فهناك أسس جديدة فرضت نفسها اليوم ولم تشهدها المجتمعات من قبل.

جدول 169:يبين مدى مساهمة تعليم وعمل المرأة في تحديد الارتباط الزواج الداخلي والزواج الخارجي.

الحالة	العدد	النسبة
نعم	45	%60.81
لا	29	%39.18
المجموع	74	%99.99

حسب ما جاء بالجدول أعلاه فإن أكبر نسبة المبحوثين أجابوا بنعم حيث قدرت بـ 60.81% وفي ذلك صرحت هذه الفئة بأن خروج المرأة للتعليم أو العمل غير العديد من الأمور فأصبحت المرأة حرة ولديها الاستقلالية الاقتصادية وكونت شخصيتها وأصبحت تشارك في ميزانية البيت وفي تغطية متطلبات وحاجيات أفراد الأسرة كما أخذت العلاقات الأسرية تتميز بنوع من الليونة أصبحت أكثر تفتح وتفهم كما صرح أحد المبحوثين أن المرأة المتعلمة المثقفة تعرف حقوقها وواجباتها وما لها وما عليها وعلى تربية أبنائه مستقبلا بالفائدة ومع الاختلاط بين الجنسين في المدارس والثانويات والجامعات وأماكن العمل ساهم في توسيع دائرة الاختيار بحيث أصبح الشباب يختار المرأة التي تلائمه نفسيا وثقافيا ويكن لها الاعجاب والمودة ودور الأهل أصبح استشاريا بعد أن كانوا هم الذين يقومون باختيار الزوجة المناسبة ويرتبون الزفاف فأصبح الفرد اليوم هو الذي يتكفل بزواجه وترتيباته وإجراءاته وكان دور الأهل ثانوي ولم يعد زواج الأبناء ينحصر في الدائرة القرابية ليشمل بنات أسر أخرى ومن مدن مختلفة وحتى من دول مجاورة وهذا التغيير في اختيار الزواج أثر على اتجاهه ونمطه وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبته.

أما بقية المبحوثين الذين أجابوا "لا" فنسبتهم 39.18% فأكد بعض المبحوثين أنهم متزوجين من نساء متعلمات مثقفات وهن من قرابتهم القريبة فتعليمهم لا علاقة له بقبولهم للزواج أو رفضهم له فحسب تصريحاتهم فعمل المرأة او تعليمها لا علاقة له بالزواج القرابي في زيادته أو نقصانه.

في حين أكدت واحدة من المبحوثات أنها تعليمها لا علاقة له بالزواج القرابي في زيادته أو نقصانه.

في حين أكدت واحدة من المبحوثات أنها متعلمة وعاملة كإطار في مؤسسة عمومية وتعرف جيدا المخاطر الوراثية المحتمل ظهورها في الأبناء نتيجة الزواج من الأقارب لمن تعليمها وعملها لم يمنعها من الزواج بل هناك عوامل وأسباب أخرى تؤدي بالأفراد عن الابتعاد عن الزواج القرابي خاصة إذا كانت العلاقات القرابية متدهورة.

وفي الأخير نستنتج أن العمل بالنسبة للمرأة قد منح لها الحرية ولو نسبيا في اختيار شريك حياتها وكلها ارتفع المستوى التعليمي للأفراد وخاصة المرأة كلما انخفض ميلهم نحو الزواج القرابي نتيجة لاستقلالهم الاقتصادي.

النتائج العامة

بناء على الدراسة التي قمنا بها حول "معايير الارتباط الزواجي لدى الشباب الجزائري "الزواج الداخلي والزواج الخارجي نموذجا إلى مجموعة من النتائج وهي حصيلة ملاحظات ميدانية والدراسات السابقة وإجابات تصريحات المبحوثين.

فمن خلال هذه العنصر سنحاول التعرف على مدى إجابة النتائج العامة على التساؤلات التي وجهت سير البحث خلال الخطوات السابقة مع إبراز النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء هذا التساؤل.

كان أسلوب اختيارهم في الزواج اختيار شخصي والأسس التي اعتمدتها هذه الفئة عند اختيارها لشريك حياتها عديدة لكن الأكثر بروزا وأهمية حسب تصريحاتهم كان يتمثل أساسا في الميل العاطفي (عاطفة الحب) وكانت نسبة 32.24% من المبحوثين الأساس الأول في اختيارهم الشخصي يعتمد بالضرورة على الميل العاطفي ثم الصلة القرابية في حين كانت نسبة 29.72%.

من خلال هذه النسب يتبين بأن الفرد لم يعد يولي اهتماما كبير بالصلة القرابية عند إقباله على الزواج حيث اختلفت معايير الزواج التقاليدي بل أصبح ينظر إلى أسس أخرى أكثر أهمية في نمره وأصبح الميل العاطفي ضرورة حتمية قبل الزواج وأهميته تفوق أهمية أولوية الصلة القرابية فقدت قيمتها وأهميتها أمام الأسس الأخرى لأن هناك عوامل فرقت نفسها على الفرد وظهرت قيم ومعايير جديدة تتلاءم مع نمط المعيشة فالتغير الذي طرأ على النمط العام للزواج من نظام تسلطي إلى شكل ديمقراطي بمثله الزواج الذي يعتمد على العاطفة المتبادلة وهذا إتبعه تغير في الاختيار للزواج.

أما نسبة المبحوثين الذين تم زواجهم عن طريق اختيار الأهل قدرت نسبتهم 56.75% وردود فعلهم كانت مختلفة وكانت نسبة 43.24% من المبحوثين يناقشون الأمر مع الوالدين عندما تعرف عليهم فكرة الزواج وهذا دليل على أن الخضوع التام للأنباء لسلطة الأباء عرفت تغير و يظهر ذلك جليا من خلال مناقشتهم في أمر الزواج بعد أن كان الأمل يعملون على ترتيب الزواج دون مشاركة المعني بالأمر بذلك ولا يولون إعتبار القبو له أو لرفضه وحسب نتائجنا التي تحصلنا عليها تجد أن نظام الزواج عرف تغيرا

ملحوظا وأصبحت الأسر لا تعطي للصلة القرابية المكانة التي كانت تتمتع بها من قبل من المجموع الكلي للمبحوثين عاد ما سألوا عن ما حيبية زبد أن نسبة 5,5 من المجموع الـ إذا اعتبروا الصلة القرائية الأساس الأول في اختيار والزواج فأجابوا لا وقد أكون هذه النسبة من المبحوثين أن صلة القرابة لا يولون أي اهتمام بصفة قطعية ولا أي اعتبار للملة القرابية عند الزواج بل هناك أسس أخرى أهم كالمستوى التعليمي والثقافي والتوافق النفسي والعمري.

فقدت قيمتها وأهميتها أمام الأسس الاخرى لأن هناك عوامل فرضت نفسها على الفرد وظهرت قيم ومعايير جديده تتلائم مع نمط المعيشة فالتغير الذي طرأ على نمط العام للزواج من نظام تسلطي إلى شكل ديمقراطي يمثله الزواج الذي يعتمد على العاطفة المتبادلة وهذا اتبعه تغير في اختيار الزواج .

أما نسبة المبحوثين الذين تم زواجهم عن طريق اختيار الأهل قدرة نسبتهم ب 56.75% وردود فعلهم كانت مختلفة وكانت نسبة 43.24% من المبحوثين يناقشون الأمر مع الوالدين عندما تعرض عليهم فكرة الزواج وهذا دليل على أن الخضوع التام للأبناء لسلطة الآباء عرفت التغير ويظهر ذلك جليا من خلال مناقشتهم في أمر الزواج بعد أن كان الاهلي يعملون على ترتيب الزواج دون مشاركة المهني بالأمر بذلك ولا يولون أي اعتبار لقبوله أو لرفضه وحسب نتائجها التي نتائجنا التي تحصلنا عليها نجد أن نظام زواج عرفه تغير ملحوظ وأصبحت الأسر لا تعطي للصلة القرابية مكانة التي كانت تتمتع بها من قبل حيث نجد ان نسبة 51.35% من مجموع الكلي للمبحوثين عندما سالوا عن ما اذا اعتبروا صلة القرابة الأساسية الاساس الاول في اختيار الزواج فإجابة بلا فقد اكدت هذه النسبة من المبحوثين القرابة لا يولون اي اهتمام بصفه قطعيه ولا اي اعتبار للصلة القرابية عند زواج بل هناك اسس اخرى اهم كالمستوى التعليمي والثقافي وتوافق النفسي والعمري.

والمهني اكثر المعايير التقليدية التي تؤكد على جمال والاصل والطيب والمهارة في اداره شؤون البيت إلى اخره فالأسس والمعايير الحضارية تعتبر الاساس في بناء العلاقة الزوجية وتبني الافراد هذه الافكار والاسس جعلهم يبتعدون تدريجيا عن زواج القرابي الذي كان مقتصرا على مقتصرا مقتصرا عاده على ابناء العموم او ابناء الأخوال لتتوسع دائرة الاختيار لتشمل زملاء في الدراسة والعمل او بأماكن اخرى كالنوادي العلمية والرياضية والترفيهية في الثقافة السائدة في المجتمع هي التي تحدد الصفات المرغوبة في الشريك المزعوم اختياره دائرا مسموح الاختيار فمن نطاقها والاسلوب المتابعة في اختيار الزوج ولا شك انه كلما تسع مجال اختيار شريك الحياه كان اتجاه اكثر نحو زواج الخارجي والتحلي تدريجيا والتخلي تدريجيا على الزواج داخلي القرابي وما يثبت ذلك نسبة 32.70% من المبحوثين التي اكدت ان بين الاقارب لم يعد تقليد او عادة متداولة في الوسط العائلي كما كان الحال من قبل واكدت نسبة معتبرة من المبحوثين التي قدرت

ب 47.29 % ان مقدار ممارسة لهذا النمط من الزواج اخذ في الانخفاض المستمر بصفة غير محسوسة وهذا راجع إلى عدة اسباب وعوامل متداخلة ومن ابرزها يمكن ان نسب في التراجع الزواج السبب في تراجع الزواج القرابة إلى زياده ازدياد فرص التقاء جنسين بنسبة 69.81% ونسبة 18.91% منهم ارجعوا السبب إلى ارتفاع مستوى تعليمي الافراد النسب المختلفة التي تحصلنا عليها من خلال تصريحات المبحوثين حول الاسباب الحقيقية التي دفعت الافراد إلى الزواج الخارجي والتخلي عن الزواج الداخلي تثبت العوامل التي سبق ان اشرنا لها من قبل والتي تساهم في انخفاض زواج القرابي وتوسع من الدائرة التي يمكن للشخص الاختيار في اطارها كما ان هناك عوامل كثيره نمت الاتجاه لدى الشباب نحو تبني الأسرة النووية والاستقلال في الإقامة على الأسرة الأبوية وان هناك عوامل اخرى ساعدت على تغيير النظرة للزواج والتأجيل سن الزواج بالنسبة الجنسين مما اتاح للشباب اليوم فرصة وافية للنضج الجسمي والعقلي والانفعالي في الانتقاء والاختيار والتحرر والاستقلال في اتخاذ القرار وايضا تعليم المرآه وخروجها العمل ساهم بشكل كبير في انخفاض نسبة زواج القرابة حيث ان مستوى التعليمي والثقافي حررها من قيود العائله وتسلط الاقارب والتقاليد والعادات التي تطمس شخصيه الافراد داخل الجماعة اضافة إلى المجتمع الجزائري تعرض لحركه التصنيع بعد الاستقلال وتشجيع سياسه التعليم وتثقيف كلها عوامل عديده اتاحة المرآه فرصه لمعرفة العالم الرجال والالتقاء بهم في مجالات عديده مما ساعدها على توسيع مجال اختيار شريك حياتها بالتركيز على قيام واسس ومعين مختلفة تؤكد على التعليم والثقافة والتوافق العمري والمهني والعاطفي بدلا من القيم التقليدية التي تقيد الافراد بالزواج القرابي اضافة انه تبين ان لحركه الاجتماعي ساهم هو الاخر في خلق قيم جديده أثرت هي الاخرى على نمط امعيشة الافراد.

خاتمة

خاتمة

ان البحث العلمي في انثروبولوجيا ممتعة للغير ومما يكتفه من معوقات وعقبات تجعل الطالب يشعر باليأس والفشل في كثير من فترات البحث خصوصا جنب الميداني ان يكون طلبة بحث وجها لوجه مع المبحوثين اختلاف نتائجهم الاجتماعية انما اجتماعية انماط شخصياتهم واساليب سلوكهم ويزداد الأمر صعوبة ومتعة إذا تعلق الموضوع الدراسة بأمور اجتماعية والممنوع التحدث فيها ناهيك عن البحث في فيها مثل موضوعنا هذا معايير الارتباط لدى شباب الجزائري.

استقلاليه والنزعة فرديه في مقياس الزواج إلى ان العديد من الشباب يفضل الزواج الداخلية ما زالت متمسكة بالنمط التقليدي بالزواج الذي يقوم على قرابه لا ذلك نستطيع قول انا ظاهرة لا زالت تحافظ على وجودها رغم تناقصها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولا: المصادر

1. إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، 1996.
2. إبراهيم مذكور، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، 1996.
3. إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ط3، 1960.
4. ابن منظور، لسان العرب ، بيروت دراسات العربي .
5. جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة: المشروع القومي للترجمة، 2000

ثانيا: المراجع

6. إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، معدم العلوم الاجتماعية، مصر: الهيئة العامة للكتاب 1975.
7. الحسين بن حسن السيد، معايير اختيار شريك الحياة وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي، ط1: مكة المكرمة: مكتبة الملك فهد الوطنية ،2015.
8. بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي-، مركز بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
9. تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1975.
10. جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة: المشروع القومي للترجمة، 2000.
11. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجال التطبيقي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1989.
12. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي-، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1984، ص 175.
13. حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
14. رابح تركي، المعوقون في الجزائر وواجب المجتمع والدولة نحوهم، الجزائر: المؤسسة الوطنية للتوزيع، 1982.
15. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، ب ط، بيروت: 1983.
16. صفوح الأخرس، "تركيب العائلة العربية ووظائفها- دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا- ، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976.
17. عادل عاشور، "زواج الأقارب سبب رئيسي للتخلف العقلي"، جريدة البيان 25 مارس 2024.

18. عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: 1981.
19. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية، 1999.
20. عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998-1999.
21. علاء الدين كفافي، الارشاد والعلاج النفسي الأسري، مصر: دار الفكر العربي، 1999.
22. علي عبد الواحد الوافي، الأسرة والمجتمع، مطبعة النهضة المصرية، ط7، مصر: 1977.
23. علي عدلي أبو طاحون، مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ج2.
24. علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
25. غريب سيد أحمد وآخرون، علم الاجتماع الأسرة، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2001.
26. فاتن محمد شريف، دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الأنثربولوجيا الأسرة والقرابة، مطبعة الانتصار، مصر، 1999.
27. فاروق إسماعيل، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة، سمة 1984.
28. فردريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، لبنان: أكاديميا، 1998..
29. فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية، 1980.
30. مبشر الطراز الحسيني، المرأة وحقوقها في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت: بدون تاريخ.
31. محمد الجواهري، دراسات أنثروبولوجية معاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجاهلية، 1993.
32. محمد بايع حمودة، أمراض الدم، دمشق: المطبعة التعاونية، ط 2.
33. محمد حسن غامري، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
34. محمد عاطف غيث قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب. ت.
35. محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات، الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999.
36. محمد محدة، الطبة والزواج، باتنة: مطبعة شهاب، ط2، 1994، ج1.
37. محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
38. مسعودة كسال، الطلاق في المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

39. مصطفى بوتفنوش، العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة – الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

40. ميلسون فرد ،الشباب في المجتمع متغير ،ترجمة وتقديم : مرسي عيدبدر(يحي) ،ط1 ؛ الاسكندرية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،2007.

41. نبيل السمالوطي، الدين والبناء العائلي، جدة: دار الشروق، 1981.

42. نور الدين طوالبي، اللدين وطقوس والتغيرات، ترجمة وجيه البعيني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

43. وزارة العدل، قانون الأسرة، المادة الرابعة، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط3ن 2002.

المذكرات والرسائل:

44. براش نموش فوزية، "الصراع النفسي للمرأة المطلقة" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد علم النفس، 1989.

45. راضية لبرش، نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: قسم علم الاجتماع، 2001–2002.

46. سكينة بوراوي، حول العائلات الاسلامية الحديثة ومدى اقبالها على الزواج القرابي بالكويت 1986

47. صباح حسن علي ، زواج الاقارب وتأثيراته الوراثية في الابناء، دراسة ميدانية لأراء عينة من طلبة جامعة بغداد كليات التربية للبنات والأعلام نموذجا 2016

48. عمر رضا كحالة، الزواج، سلسلة البحوث الاجتماعية، دراسة الرسالة، بيروت: ط3، 1984.

49. الفضيل رتيمي، القرابة والعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع، 1992–1993.

50. القريشي ،سري قاسم مطر، دور العوامل الاجتماعية في تحديد مستقبل زواج الفتاة العراقية، رسالة ماجستير كلية الادب ،جامعة بغداد ،العراق،2010

51. كمال بلخيري، عوامل وآثار تأخر زواج الجامعيين، "رسالة ماجستير"، جامعة باتنة: قسم علم الاجتماع، 2000–2001.

52. محمد المختار بوراكي، "السلطة الأبوية وحركة التغيير الاجتماعي"، رسالة ماجستير، العراق: قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، 1986.

المجلات والملتقيات:

53. اياد محمد فياض عماوي : معايير اختيار شريك الحياة لدى الشباب الفلسطيني في محتفظة طولكرو ،مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعة الاغواط ،المجلد (7)،العدد (29) ،21-31مارس 2018 .

54. لما ماجد القيسي، مكونات الاختيار الزواجي من وجهة نظر طلبة جامعة الطفيلة التقنية في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، املجلد (16)، العدد (1)342_367،)، مارس 2015.

المواقع الإلكترونية:

55. ابتسام سالم، الزواج من الأقارب ظاهرة اجتماعية تورث مشكلات صحية، سنة 1994، موقع إنترنت.

56. أحمد شوقي إبراهيم، زواج الأقارب www.islamset.com 2024/03/25.

المراجع الأجنبية:

57. chaulet, c ; la terre les frères et l'argent, stratégies familiales est production agricole en Algérie depuis 1962, Alger : opu, 1984, tom 1,

58. François gresle : Michel panoff ; Michel perrin ; pierre tripier ; Dictionnaire des science humaine- Anthropologie sciof sociologie- France : Nathan université ; 1997 .

59. Kouaouci, A. Familles Femmes et contraception, Alger : ceneap, 1992.

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

قسم العلوم الإجتماعية

شعبة الإنثروبولوجيا.

معايير الارتباط الزواجي لدى الشباب الجزائري

الزواج الداخلي والزواج الخارجي نموذجا

دراسة أنثروبولوجية بمنطقة بسكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الأنثروبولوجيا

تخصص أنثروبولوجيا إجتماعية ثقافية

إعداد الطالبة :

نجلاء رمضان

إشراف

أ.د/ الطيب العماري

في إطار إعداد مذكرة تخرج ماستر تخصص أنثروبولوجيا إجتماعية ثقافية حول موضوع بحثنا هذا :

نرجو منكم ملئ (ملء) هذه الإستمارة بكل دقة وذالك بوضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة وتأكدو أن إجابتكم لن تستخدم لأي غرض سوى أغراض البحث العلمي وستبقى معلوماتكم سرية .

نشكركم على تعاونكم معنا .

علما أن إجاباتكم التي ستذكرونها لن تستخدم إلا لأغراض علمية، وستعامل بسرية.

وتقبلوا منا فائق التقدير والشكر الجزيل على تعاونكم معنا.

السنة الجامعية2024/2023

1-البيانات الشخصية :

1/ المبحوث:

متزوج (ة) ☐ أعزب ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

2/ المستوى التعليمي :

غير متعلم ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3/ الحالة المهنية:

عامل (ة) ☐ موظف (ة) ☐ عاطل(ة) ☐ متقاعد(ة) ☐

4/ الحالة المادية:

منخفظة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐

2-البيانات حول طبيعة العلاقة القرابية وتأثيرها في الزواج :

1/ هل أنت متزوج (ة) :

نعم ☐ **لا** ☐

2/ في حالة الإجابة بنعم , هل أنت متزوج (ة)؟

من العائلة ☐ من خارج العائلة ☐

3/ ماهي صلة القرابة التي تربطك بزوجك (ة)؟

قرابة من جهة الأب ☐

قرابة من جهة الأم ☐

قرابة من بعيد ☐

قرابة من الجهتين ☐

4/ كم مرة تزوجت ؟

مرة واحدة ☐ مرتين ☐ أو أكثر ☐

5/ هل أنت مطلق(ة) ؟

نعم ☐ لا ☐

3 اتجاهات الشباب لاختيار الزواج

1/ كيف ☐يار الزوج ؟ ☐

اختيار الأهل ☐ اختيار شخصي ☐

2/ إذا تم الزواج بالاختيار الأول فيما تمثل رد فعلك ؟

القبول والرضا ☐ مناقشة الأمر مع الوالدين ☐ الامتثال لعادات الأسرة ☐

3/ في حالة أن تم الزواج بالاختيار الشخصي ما هي الأسس التي اخترت وفقها شريك (ة) حياتك ؟

الحالة المادية ☐ الميل العاطفي ☐ المستوى التعليمي ☐

صلة القرابة ☐ الدين والأخلاق ☐

4/ هل يعتبر الأهل صلة القرابة الأساس الأول في الاختيار للزواجي ؟

نعم ☐ لا ☐

5/ في حالة الإجابة بنعم : لماذا؟

تقوية الرابطة الأسرية ☐

الحفاظ على ممتلكات الأسرة ☐

4- معايير الزواج لدى الشباب:

1/ هل تفضل الزواج الداخلي أو الخارجي؟

زواج داخلي ☐ زواج خارجي ☐

2/ هل يعتبر الزواج القرابي عادة متداولة في وسط الأسرة؟

نعم ☐ لا ☐

3/ هل ترى أن الزواج القرابي تراجع ؟

نعم ☐ لا ☐

في حال الإجابة بنعم : الى ما يعود ذالك ؟

إرتفاع نسبة المستوى التعليمي ☐

إزدياد فرص إلتقاء الجنسين ☐

ضعف الإمتثال للعادات والتقاليد ☐

أخرى تذكر.....

4/ حسب رأيك ماهي الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى الزواج الخارجي ورفض الزواج الداخلي؟

تفادي الصراعات العائلية ☐

التوسع في دائرة التعارف ☐

تراجع سلطة الآباء ☐

ارتفاع درجة الوعي الصحي ☐

أخرى تذكر.....

5/ تقاليد عائلتك تفضل الزواج بالأقارب

نعم ☐ لا ☐

6/ هل ترى أن التعليم وعمل المرأة ساهم في تحديد الارتباط الداخلي والخارجي ؟

نعم ☐ لا ☐